طرق البحث العلمي

ونيل المأمول

تأليف

أ د. عقيل حسين عقيل

القاهرة 2021م

جدول المحتويات

البحث العلمي..... 7
طرق البحث 25
الطَّريقةُ: 25
التَّاريخ: 28
صيغ الطريقة التَّاريخيَّة: 37
أدوات الطريقة التَّاريخيَّة:..... 41
خطوات الطريقة التَّاريخيَّة: 47
مصادر معلومات الطريقة التَّاريخيَّة: 48
الفوائد العلميَّة لاستخدامات الطريقة التَّاريخيَّة:..... 49
أهميَّة طريقة المسح الشّامل:..... 54
أنواع المسوح في العلوم الاجتماعيَّة..... 63
أوَّلا: المسوح من حيث مجال البحث أو الدّراسة: 63
ثانيًا: المسوح من حيث المجال البشري: 64
خطوات الطريقة المسحيَّة:..... 66
جوانب القصور في الطريقة المسحيَّة 67
الطريقة التجريبيَّة 69
الهدف التجريبيّ في العلوم الاجتماعيَّة:..... 81
تجربة المجتمع: 83
الجماعات التجريبيَّة:..... 85

طريقة دراسة الحالة 92
تشخيص الحالة: 101
أهميَّة دراسة الحالة: 103
أهداف دراسة الحالة: 104
مصادر دراسة الحالة: 105
المصادر البشريَّة: 105
المصادر المكتوبة: 105
طريقة تحليل المضمون 107
مرتكزات تحليل المضمون: 128
معطيات تحليل المضمون: 130
أسس تحليل المضمون: 130
1 ـ محتوى: 130
2 ـ محلِّل: 131
3 ـ المحلّل من أجله: 133
الهدف من تحليل المضمون: 138
وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام): 143
ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون: 147
استخدامات تحليل المضمون: 148
الثبات والصّدق في طريقة تحليل المضمون: 151
الثبات: 152

طرق قياس الثبات: 153
الصّدق: 156
أنواع الصّدق: 157
نيل المأمول بحثًا 159
الأملُ والمأمولُ غير مستحيلين: 165
توليد المأمول من الأمل: 187
نيل المأمولُ يمكّن من الرّفعة وبلوغ القمّة:..... 198
صدر للمؤلّف 202
المؤلّفات 203
المؤلّف في سطور 219

المقدِّمة

لقد جاء موضوع مؤلَّفنا هذا: (طرق البحث العلمي ونيل المأمول) نتاج ما توصَّلنا إليه من معرفة تميّز بين المنهج والطّريقة؛ إذ وجدنا معظم أساتذة وعلماء العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يرسِّخون مفهوم المنهج على أنَّه الطّريقة في الوقت الذي لم يكن المنهج بطريقة.

وقد بيَّنا في مؤلَّفٍ سابقٍ ما هو المنهج العلمي، وفي هذا المؤلَّف نبيّن ما هي الطّريقة العلميَّة التي لا مفر للبحاث من اتباعها، والأخذ بقواعدها ومعطياتها الموضوعيّة.

ومن خلال تقديمنا للمنهج والطَّريقة: كان المنهج فكريًّا؛ وذلك بما يُمكِّن من تفكيك المعلومة وتركيبها؛ بغاية الوصول إلى نتائج أو استنتاجات موضوعيَّة، وفي المقابل الطريقة لها من الخطوات التي تُتَّبع ابتداءً من تحديد مشكلة البحث أو موضوعه إلى تحديد الأهداف والفروض العلميّة، أو تساؤلات البحث، مع تحديد الوسيلة البحثيّة المناسبة للبحث في الموضوع، ثمَّ جمع المعلومات بعد أن يتمَّ تحليها تفكيكًا وتركيبًا، وأخيرًا استخلاص النتائج، وكتابة التقرير الختامي.

ولذلك تميَّز التَّاريخ بطريقته التي تُمكن البحَّاث من المعرفة الواعية، وقد سُميّت بالطريقة التاريخيَّة، مع أنَّها لا تقتصر على العلوم التاريخيَّة، بل هي الطريقة التتبعيّة التي تمكّن الباحث من تقصي المعلومات عبر الزّمن؛ وذلك بغرض معرفة أثر الزَّمن والثَّقافة والعُرف والدّين والسّياسة خلال أحقاب من الزّمن، ومع ذلك فالزّمن قد يكون قريبًا وقد يكون بعيدًا؛ ولهذا فهو يختلف من دراسة حالة عن حالة.

أمَّا طريقة المسح الاجتماعي فهي الطّريقة المناسبة لدراسة العلاقات الاجتماعيّة والإنسانيَّة على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، سواء أكانت دراسة ظواهر، أم مشاكل علائقيَّة، أم استطلاعات لفسخ مؤشرات ما هو قادم أو متوقّع قبل قدوم زمنه.

وتأتي الطّريقة التجريبيّة واضحة في العلوم الطبيعيّة والطبيّة؛ فهي تقوم على دراسة معامل ومختبرات من خلال خطوات البحث العلمي التي لا مفرَّ من اتباعها بعناية ودقّة، ومع أنَّ التجربة لم يكن ينظر إليها إلَّا من خلال العلوم الطبيعيَّة فهي اليوم لم تعد كذلك، بل امتدت للبحث والدراسة في تجارب الشُّعوب والأمم.

ثمَّ جاءت طريقة دراسة الحالة الخاصّة بالفرد أو الجماعة أو المجتمع مقيّدة بخصوصيّة معطيات الظَّاهرة أو المشكلة من الفرد إلى الوالدين والأقارب؛ وذلك لمعرفة الأثر الذي كان علّة المشكلة أو سببًا في ظهورها.

أمَّا طريقة تحليل المضمون فهي تتعلّق بتحليل النّصّ والخطاب؛ بهدف كشف المختفي وراء الظّاهر من السُّلوك، أو القول، أو الخطاب، مما يجعل البحث ضرورة من خلال البحث في المحتوى الذي كان إطارًا عامًّا للمشكلة قيد البحث.

أ د. عقيل حسين عقيل

القاهرة

2021م

البحث العلمي

البحث حيويّة الباحث استقصاءً واستدلالًا واستنباطًا دون غفلة عن استطلاع تلك الدّراسات السَّابقة التي أنجزت من قِبل البحَّاث السَّابقين في مضمار البحث العلمي، وهو البحث المقصود مع ترقب لنتائجه وفقًا لتلك الفروض أو التساؤلات العلميّة.

أمَّا الطُّرق مع أنَّها علميّة فإنَّها اختيارات متعدّدة، ولا تحدد إلَّا وفقًا للموضوع قيد البحث أو الدراسة؛ إذ ما يناسب موضوعًا معينًا قد لا يناسب آخر؛ ولهذا تعدّدت الطُّرق والبحث من حيث المفهوم واحدٌ.

ومن هنا فالبحث جهود تبذل وفقًا لأهداف محدّدة، وفروض واضحة، ووسائل مناسبة، مع وضوح الأسلوب الممكِّن من حُسن التقصي مع دراية بالمنهج الممكِّن من تفكيك المعلومة وتركيبها.

ومن ثمَّ فالبحث العلمي جهود تبذل من أجل بلوغ مستقبل مأمول علمًا ومعرفةً وأمنًا وارتقاءً حضاريًّا يُمكِّن الإنسان من إشباع حاجاته المتطورة والمتنوّعة، ويجعل له قيمة مقدّرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا.

وللبحث العلمي مجموعة من القواعد مع منهجٍ يُمكّن من نَظمِ المعلومات وتحليلها وتشخيص حالاتها مع مراعاة كل خصوصيّة؛ ولذا يعد المنهج العلمي تأطيرًا للفكرة وفقًا لمعايير ومقاييس تضع المنهج موضع التقييم والاختبار من خلال النتائج المتوصَّل إليها، ومن ثمَّ فالمنهج ليس الطريقة كما يظن البعض أو يرى؛ ذلك لأنَّ المنهج نظري، أمَّا الطريقة فإجراءٌ عملي: (خطوات تتبع، ولا تصدر أحكامها إلَّا عن

مشاهدة تخضع المبحوث إلى المثول أمام الباحث، مع إحصاء المتنوّع والمتراكم وفقًا للمتغيّرات البحثيَّة).

ولهذا فللمنهج مجموعة من القواعد العلميَّة والمنطقيَّة بها يتمكّن الباحث من تفكيك المعلومات وتركيبها وربطها بموضوعيَّة، وبه تُنسجُ الأفكار وتُعرض التصورات المجسدة لها في السُّلوك والفعل.

يتم استنباط المنهج من المقروء والمسموع دون أن ينفصل عنه، فالمنهج هو: مجموع الأفكار التي بها يتم تعلم الكيفيَّة التي عليها الأمر أو التي سيؤول الأمر إليها بحثًا وعلمًا وقانونًا، وبالمنهج يتم التمكّن من معرفة الآتي:

- كيف نتعلَّم؟
- كيف نبحث؟
- كيف نصوغ لِما نبحث فروضًا؟
- كيف نصوغ لما نبحث تساؤلاتٍ؟
- كيف نسأل، وكيف نتساءل؟
- كيف نُفكِّر ونتدبَّر؟
- كيف نَنظم أفكارنا موضوعيّا، وكيف نَنظمها بالمعلومات تجاه إنجاز الأهداف وبلوغ الغايات؟
- كيف نتابع قضيَّة علميَّة ونتمكن من تفكيك عناصرها وكشف خفاياها؟
- كيف نركِّب ما تم تفكيكه على قواعد قابلة للقياس والتقييم والتقويم؟

- كيف نحلل المتغيّرات المحمولة في المعلومات البحثيَّة؟
- كيف نشخِّصُ الحالة قيد البحث وفقًا للمعلومات التي تم تحليلها؟
- كيف نتمكَّن من بلوغ النتائج بموضوعيَّة؟
- كيف نستنتج مما نكتب حلولًا ومعالجات؟
- كيف نفسِّر النتائج؟
- كيف نكتب التقرير؟
- كيف نعمل ونتحدَّى الصِّعاب؟
- كيف نتطوَّر ونُطوِّر؟
- كيف نُحدث النُّقلة؟

ولذا؛ فالمنهج بناء فكري على أسُسه تبنى النظريّات وتترابط وتُصاغ، وبه يتم إظهار المتغيّرات الصريحة والضمنيّة وتُستكشف العلاقات بين المستقل منها والتابع والمتداخل، ومنه تُستمد الطُّرق التي تُنتهج من أجل تحقيق الأهداف العلميَّة.

إذن: المنهج تتبع فكري واعٍ به تتّزن المعلومة حتى تأخذ مكانها الذي يليق بها بين المعلومات السَّابقة لها والمعلومات اللاحقة عليها، وبه يتم استكشاف الاتجاه السَّالب والاتجاه الموجب، وإظهار الكيفيَّة التي يتم بها الإصلاح بفعاليَّة[1].

[1] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2019، ص 24.

بالمنهج تتَّضح الرُّؤية، عمّا هو كائن وعمّا يجب أن يكون، مع تقديم بدائل وفقًا لكل أوّلويَّة، ولكل تداخل وتتابع في الفكرة والكلمة والجملة والنص أو الخطاب.

والمنهج لا يستقل عن النّص بأيِّ حال من الأحوال؛ ولهذا لا يمكن كتابة المنهج فالمنهج لا يُكتب ولكن يكتب عنه، مثلما نفعل الآن نكتب عن المنهج لنُعرِّفَ به الآخرين مثلما عرفنا نحن مما قرأنا من غيرنا.

المنهج لا يمكن أن يستقل بذاته عن غيره نظريَّة أو نصًّا أو خطابًا؛ ولذا مع أنّ المنهج لا يُكتب، فإنَّه يُكتب عنه.

به تُستبين المسارات الفكريَّة والاتجاهات المحمولة فيه، إنَّه الكيفيَّة التي بها تتم صياغة الموضوع وكيفيّة تقديمه للقرّاء والمستمعين أو المتعلمين ورجال القانون؛ حتى يتمكّنوا من استنباطه ومعرفته عن كثبٍ، وهكذا يتم إدراك المنهج استقراءً واستنباطًا بما يُكتب به وبما يُكتب عنه.

يكون المنهج متينًا بقوَّة ترابط أفكاره وبناء قواعده، ويكون ضعيفًا بتفكك أفكاره وبنيان قواعده، فالمنهج يمد المفكرين والباحثين بما يُمكِّنهم من استقراء الفكرة وما تدل عليه وما تحمله من متوقَّع وغير متوقَّع، سواء أكان سالبًا أم موجبًا، ويمدهم بكيفيّة التمسّك بما هو موجب والحياد عمّا هو سالب.

إنَّه ناظم المعلومة في الفكرة، وناظم الفكرة بالمعلومة، وناقلها بها إلى الطريقة المترجمة له في كل خطوة من خطواتها في الفعل والسُّلوك.

المنهج هو الكيفيَّة التي يتم بها توليد الفكرة من الفكرة، وتوليد الحُجَّة من الحُجة؛ من أجل رؤية المستقبل والتطلّع له قبل وصوله، وهكذا يكون المنهج من أجل التطوُّر والتقدُّم إلى ما هو أفضل وأجود وأنفع[2].

وبما أنَّ بالمنهج تُفكك المعلومة وتُركَّب، إذن: هو الذي به يتم الانتقال من الكل إلى الجزء، ومن بعده يتم الانتقال إلى المتجزئ، وبناء على هذه القاعدة كان جدل هيجل، وشكّ ديكارت من أجل معرفة الحقيقة الكامنة في الكلِّ، والحقيقة الكامنة في الجزء، والحقيقة الكامنة في المتجزئ، وعليه أصبح البحَّاث القانونيون يمتدّون في تقصيهم المعرفي من كلٍّ إلى جزءٍ إلى متجزئ منه، وحسب خصوصيَّة كل موضوع، وكذلك منهم من يمتد في بحثه بداية من المتجزئ إلى الجزءِ ومن ثم إلى الكلِّ.

والمناهج كما سبق أن بيَّنا هي التي تُعلِّمنا كيف نفكّر، وكيف نتعلم، وكيف نشاهد ونتابع عن وعي، وكيف نُلاحِظ ونستقراء الفعل وردود الفعل، وكيف نربط علاقة بين متغيّرين أو أكثر، أو كيف نكشفها للآخرين وندافع عنها ونترافع.

المنهج لم يعد كما يظن البعض قالبًا ثابتًا لصهر الأفكار مثل القوالب التي تُصهر فيها المعادن تحت درجات حرارة عالية، بل أصبح المنهج قواعد معيارية يُمكن أن تقاس به الأقوال والأفعال والسُّلوكيات، وتحدّد على ضوئه الاتجاهات وتستقرأ نتائجها المستقبليَّة مما يجعل البحَّاث يرسمون لها الخطط في دائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ ولهذا فالمناهج التي تنتظر أن يصاب المجتمع بالمشاكل والأمراض لكي تجد مواضيع لتبحث فيها، هذه المناهج اجترارية، فهي كمن يَلُكُّ العِلكة أكثر من مرة، فهي لا تُمكِّن الباحث من توليد الفكرة من الفكرة، والمعلومة من المعلومة، والأحدث

[2] المصدر السابق، ص 26.

من الحديث، والأجد من الجديد، والأنفع من النافع؛ فالمناهج التي تُمكّن من كل هذا هي التي تجعل المجتمع بأسره في حالة حركة متجددة، وفي حالة تسابق ومنافسة وتطلّع من أجل بلوغ أمانيه وغاياته بكل شفافيَّة مع أخذ الحيطة والحذر من كل انتكاسة.

ولأنَّ البحوث تختلف باختلاف مواضيعها، ودرجة اهتمام الباحثين أو المجتمع بها؛ فهي تتطلَّب مناهج علميَّة مرنة تُمكِّن الباحثين من الوصول إلى أهدافهم العلميَّة بأقصر الطرق، وأقل التكاليف، وتقدم الموضوع بخطوات يمكن مراجعتها والتأكد منها، ومع ذلك لم تكن المناهج قوالب جاهزة كما يعتقد البعض، بل إنَّها ذات الأساليب المتنوِّعة والمتعدّدة؛ ولهذا لا داعي إلى فرضها على الآخرين نتيجة خصوصيَّاتهم وخصوصيَّات مواضيعهم، التي تتطلَّب أساليب مرنة تراعي خصوصيَّاتهم الثقافيَّة والتعليميَّة والدّينيَّة والعرفيَّة في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص حالتهم، واستخلاص النتائج منها.

المنهج العلمي والموضوعي هو المنهج المفتوح غير المقفل؛ فالمناهج المقفلة مناهج استهلاكيّة غير منتجة، تتقيد بالتكرار الذي لا يفتح آفاق التعلّم واكتساب الخبرة أمام منتهجيه، أمَّا عندما تكون المناهج مفتوحة ومتقنة فإنَّها تكون مناهج استيعابيَّة، تستوعب تطلّعات الباحثين وشطحاتهم، مما يجعل بحوثهم إبداعيّة، أو التي منها يأتي الجديد.

وكما أنَّ لكل فرد منهجًا خاصًّا به في حياته العادية يسير عليه سلوكًا وأسلوبًا في تعامله مع الآخرين، ويتميّز به عنهم، كذلك الباحث ينبغي أن يكون له منهجٌ يصطبغ بخصوصيَّة موضوعه، وعليه ينبغي أن يهتم الباحث بالمنهج الذي يستوعب شطحاته التي منها قد يأتي الإبداع، وكثيرًا ما يوصف إبداع المبدع في البداية بأنَّه

شطحات، ويكون في النهاية إضافة علميَّة جديدة، مما يبطل آراء بعض المنادين بالتقيد ببعض الاتجاهات المنهجيَّة التي لا تنتج إلّا التكرار.

المنهج مع أنَّه يَنْظِمُ المعلومات تحليلًا وتعليلًا فإنَّه قد لا يكون فعَّالًا، أي: يمكن أن يتبع الباحث خطوات البحث العلمي بكل دقة، ولكنَّه قد يكون مقفلًا على تعاليم سابقة وغير قادرٍ على الخروج عنها بما يُمكِّنه من أن يكون مبدعًا.

إنَّ اقتصار التفكير العلمي على ما تسمح به اللوائح والقوانين الوضعيَّة، هو تفكير استهلاكي لا يحقّق الإبداع، ولا يرتقي بالمبدعين، فالذي يرتقي بالمبدعين هو ألَّا يُحدَّ من تفكيرهم بسقفٍ يقفون عنده أو دونه؛ لتكون آفاق الخيال العلمي مفتوحة أمامهم، وهكذا من الواقع والخيال والحدس يصل العقل المبدع إلى الجديد المفيد.

المنهج العلمي يرتبط بالموضوع، ولا يحيد عنه؛ ولذا فالموضوع هو الذي يحدّد المنهج المناسب للبحث فيه أو لدراسته؛ ولهذا لا يمكن أن يكون المنهج سابقًا على الموضوع، فلولا الموضوع ما كان المنهج، ولولا المنهج ما سُبرت أغوار الموضوع وكُشفت أسراره؛ ولهذا نقول:

(لكلِّ موضوع منهج خاصٌّ به، فلا داعي لتسويق المناهج الجاهزة التي تُسهم في خلق التُّبع ولا تُسهم في خلق المبدعين).

وعليه:

بالمنهج نستطيع أخذ العبر من الماضي، ونستوعب الحاضر الجميل من أجل المستقبل الأكثر أهميَّة، ولكيلا تكون المناهج تكرارًا مملًّا نتيجة اقتصارها على الجاهز

فقط ينبغي لها أن تكون مناهج تطلّعيَّة تفتح آفاق الإبداع أمام البحَّاث في جميع مجالات العلوم وميادينها الواسعة؛ وذلك باستيعابها تطلّعات المجتمع وأمانيه المرجوة[3].

ولذا فالمنهج هو الفن العلمي في تحديد المواضيع وسبر أغوارها عللًا وأسبابًا وتحليلًا وتشخيصًا ونتيجة أو استنتاجًا، ويتضح الفن المنهجي لدى الباحث عندما يتمكّن من ضبط قدراته العقليَّة مع الموضوع قيد البحث أو الدراسة؛ لأن المناهج هي المفاتيح التي تدخل الباحث إلى الموضوع للتعرُّف على أسراره وخفاياه، وبذلك فإنَّ المنهج هو الذي يُمكِّن من اكتشاف الأثر، سواء أكان أثرًا ماديًّا أم فكريًّا.

إنَّ المناهج التي تنتظر أن يصاب المجتمع بالمشاكل والأمراض لكي تجد مواضيع للبحث والدراسة مناهج عقيمة وقوالب جاهزة لا طعم ولا رائحة ولا لون لها، فالأهم أن تكون مناهجَ تطلّعيَّة؛ لكي تكون سباقة لتحقيق أماني المجتمع وواقية له من التخلّف والمرض ومندفعة به إلى التقدُّم والرّقي؛ وأخذه الحيطة والحذر من أن ينتكس إذا ما تم علاجه من مرض قد سبق له وأن وشفي منه.

ومن ثمَّ لا ينبغي أن تقف المناهج عند الذي كان، أو عند ما هو كائن، بل يجب أن تتطلَّع إلى ما هو ممكنٌ (متوقَّع وغير متوقَّع) من أجل المستقبل الأفضل.

المنهج العلمي هو الذي يُمكِّن من إحداث النُّقلة التي بها يُصنع المستقبل؛ ولهذا ينبغي للباحث ألا يستهين بالزَّمان، ولكيلا يستهين بالزَّمان عليه أن يُعطي قيمة له، وإن لم يفعل ذلك يجد نفسه قد أسهم في ضياعه وضياع مستقبله ومستقبل أبنائه من بعده.

[3] المصدر السابق، ص 34.

وقد يتساءل البعض:

. إذا كان للزّمن قيمة فما هي قيمته؟

. هل لأنَّه ضرورة بالقوَّة في ماضيه، وحاضره، ومستقبله؟

. وهل هذه الضرورة نخافها؟

. وهل نخاف الزَّمن بكامله؟

نعم إنه ضرورة بالقوَّة، ونعم إنَّنا نخافه، وبخاصة المستقبل منه، لأنَّه غير معروف لنا بعد، ممَّا يُحفِّز الباحثين لأن يصوغوا له الفروض والتساؤلات العلميَّة بموضوعيَّة؛ ولذا فهم يبحثون دون توقف عند حدود الماضي منه والحاضر؛ وذلك لمعرفتهم بأن المستقبل سيأتي بالقوَّة شئنا أم أبينا.

ومن هنا يجب أن نتعلّم من أجل المستقبل الذي لم نعرف مضمونه، مع أنَّنا نعرف أنَّه سيأتي إن لم تقم السَّاعة؛ ولهذا فنحن الذين أسلمنا وجوهنا لله تعالى، نصلّي، ونصوم، ونحج، ونزكّي، ونجاهد يوم أن يأتي الجهاد فريضة، وكذلك نعمل، ونتزوج، ونُأمِّن على ممتلكاتنا، ونأكل ونشرب، ونتعلّم، ونبحث، ونفكّر ونتذكّر ونعتبر، كل ذلك من أجل المستقبل، ولم يكن من أجل الماضي والحاضر.

وقد يتساءل آخر:

. وما الحكمة من كلِّ ذلك؟

لأنَّنا نجهل المستقبل، ولا نثق فيه، كما لا نثق في الماضي والحاضر؛ لأنَّ الماضي تركنا دون أن يأسف علينا، ولا على الماضيين، وكذلك الحاضر مصرٌّ على ذلك بتنازله عنَّا ثانية بثانية، ولا يود الاستمرار معنا؛ ولهذا انعدمت الثّقة في الزَّمنين (الماضي

والحاضر)، مما يجعلنا لا نقصر تفكيرنا عيهما إلَّا لأخذ العبر والقدوة الحسنة؛ ولذا فنحن نفكر في غيرهما، ولا غير لهما إلَّا المستقبل مع أنَّه شقيقهما الذي قد يغدر بنا إذا لم نحتط من غدره، وعليه: لا ثقة في الزَّمن على الإطلاق، الثّقة في العمل دون سواه؛ ولذا ينبغي أن نعمل دون تردّد، نبحث، نتعلّم، نتعرَّف، ونصحّح أخطاءنا أوَّلا بأوَّل، ونتطلَّع إلى حياة المستقبل، ونعمل على صناعته دون توقف؛ ولذا فمن يتوقّف قليلًا يتأخّر كثيرًا فلا داعي للتوقّف ولو لبرهة.

إنَّ المناهج العلميَّة هي المناهج التحسينية التي لا تقف عند قبول الواقع فقط، بل تعمل على تحسينه إلى ما ينبغي أن يكون عليه؛ حتى لا تكون بمرور الزَّمن جامدة لا مرونة فيها، وتصبح هرمة كالعجوز لا حيوية لها، متكئة على عصا لا غاية من ورائها إلَّا إثبات عدم قدرة من يتكئ عليها، فهي لم تكن عصا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام.

للباحث العلمي أساليب فنية تربط المنهج بالطريقة البحثيَّة المتوافقة مع الموضوع قيد البحث والدراسة، مما يجعل للمنهج المتقصّي للحقائق عناصر التشويق التي تُحفِّز القراء على البحث، وتُمكِّنهم من التعرّف على أسراره وخفاياه وكنوزه الثمينة؛ ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، بل لها من الأساليب المتنوِّعة التي بها تتنوعّ البحوث وتتزين بموضوعيَّة.

وعليه: فإن المنهج هو العمليَّة الشاملة التي بها تحلل المعلومات والمعارف والقضايا والعلوم والأفكار، وهذه العمليَّة هي التي تُمكِّن طرق البحث من بلوغ النتائج؛ فالطريقة التجريبيَّة لن تنجز أهدافها إلَّا بكشف العلائق الدالة على حلقات الترابط

بتحليل الظَّاهر والكامن أو الصريح والضمني، وهكذا الطريقة التَّاريخيَّة وطريقة المسح الاجتماعي لن تتما كطريقتين بحثيتين إلا بالمنهج التحليلي.

لذا؛ إنْ حُددَ المنهج من قبل الباحث لا بدَّ وأن تكون من ورائه فلسفة، وتتَّضح فلسفة المنهج بالإجابة عن السُّؤال: لماذا يختلف البحَّاث، أو يتفقون في التعرّف على الموضوع الواحد، وكيف؟[4].

بشكلٍ عام يختلف البحَّاث ويتفقون حسب المواضيع والفلسفات والأهداف المرجوة من كل باحث، وكذلك الأغراض والغايات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكل منهم أيضًا.

أمَّا بشكل خاصّ فلكلٍّ شِرعة ومنهاجًا، أي: إنَّ المنهج هو المتغيّر الرّئيس في التباين بين الباحثين؛ فمنهم من تُنْظم فرضياته وتساؤلاته وأفكاره على قواعد، ومنهم من يتخلى عنها أو عن بعض منها؛ ولهذا لا يستوون في علاقاتهم البحثيَّة مع الموضوعيَّة التي تسنها الأخلاق المهنيَّة والحرفيَّة والعلميَّة.

ومن ثمَّ تستمد فلسفة المنهج من فلسفة الموضوع، فيُصبغ المنهج بفلسفة الموضوع كما تُصبغ الأشياء بالألوان مما يجعل وحدة بينهما لدرجة تصعب علينا الفصل بينهما؛ فالورقة الخضراء من أيّة شجرة إذا غمرناها مثلًا في محلول كيميائي قد يتغيَّر لونها الأخضر إلى لون سماوي أو برتقالي، أو أيّ لون آخر طبيعي كما تحوَّل لون مايكل جاكسون من اللون الأسمر إلى اللون الأشقر فأصبح موضوعًا بلا منهج؛ لأنَّه فقد فلسفة وجوده باللون الأسمر الذي ارتضاه الله له، حتى وإن كانت له فلسفة من وراء تغيير لونه.

[4] المصدر السابق، ص 41.

وإذا غمرنا قميصًا ورديًّا في محلول كيماوي فإنَّه سيفقد لونه الذي أصطبغ به، والذي ميّزه عن غيره من ألوان القمصان، وعندما تزال الألوان عن أصولها تصبح كالمواضيع بلا منهج لأنَّ المنهج هو الطابع المميز للموضوع، أو وسيلة إبرازه علميًّا من خلال السُّبل الفنية التي تتبع من قبل الباحث في أثناء تجميع المعلومات والبيانات وانتظامها تحليلًا وتعليلًا واستنتاجًا وتفسيرًا؛ ولهذا إذا كان غير مؤسّس على المنهج فهو عبارة عن مشروع ارتجالي لم يُبنَ على قواعد موضوعيَّة يمكن الاحتكام بها والاحتكام إليها.

المنهج هو الذي به نتعلّم كيف نتعلَّم؛ ولذا فالمنهج الذي يعلّمنا كيف نتعلّم هو الذي يُمكِّن من المعرفة الواعية، والمناهج المخالفة لذلك هي المناهج الإعلاميّة الإبلاغيّة؛ ولذا فالفرق كبير بين المناهج التي تُعلِّمنا كيف نتعلَّم، والمناهج التي تُبلغنا أو تُعلِمُنا بما عَلِمت به؛ فالأولى: تُفسِح الطريق أو المجال أمامنا بما يظهر إبداعاتنا العلميَّة، والثانية: تُفسِح الطريق أمامنا بما يجعلنا نردد ما تم إعلامنا أو إبلاغنا به، ولا تُحفِّزنا على سواه.

المنهج العلمي هو الذي يُمكِّن الباحث من كشف العلاقات بين المتغيّرات والعلل والأسباب مع المقارنة لأجل التفصيل والتدقيق والتقصي الواعي بموضوعيَّة، مما يؤدّي إلى معرفة العلاقات بين الكل، والجزء، والمتجزئ، وأثر كل منها على الآخر وفقًا لمتغيّرات البحث المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة.

وعليه:

لكي تكون مناهج البحث العلمي مبدعة ينبغي أن تتحرر من طرقها وأساليبها التسليميَّة والسرديَّة التي لا تمكّن من استيعاب الخصوصيَّة الزَّمانيّة والمكانيَّة والظرفيّة والقانونيَّة.

إنَّ انتقادنا للمناهج التسليميَّة، لأنَّنا نريدها أن ترتقي إلى استيعاب المستقبل الأفضل الذي يأمله النَّاس، ويكفيها القصور عند الماضي أو الحاضر فقط، وهذا لا يعني أنَّها تنفصل عن ميز الماضي ومميزات الحاضر الجميل، بل يعني: أن تُستمد القوَّة منهما لبلوغ ما هو أقوى وأعظم وأهم؛ ولهذا التسليم بكل ما يُكتب، أو يُقال لا يعد ميزة، بل يُعدّ عيبًا إن لم يتم التفحُّص بعد شكٍّ بغرض اليقين؛ ولذا لا تسليم إلّا بمسلمات يدركها العقل الواعي وتثبتها التجارب الاجتماعيَّة، أو المعمليَّة المختبريَّة، ولا تسليم إلا لمطلق، ولا مطلق إلّا من عند الله عزَّ وجلَّ، وبما أنَّنا نعترف أن البشر غير معصومين من الخطأ، فلماذا إذن: لا نشكّ في آرائهم إلى أن نتبين أنَّه الحقّ اليقين؟

وعندما ينتقل تفكير المعلم والمتعلِّم من الانتظار إلى الامتداد في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع، أي: عندما لا يقف المعلم والمتعلّم عند حد المعلومات التي استقبلوها أو تعلموها، عندها لا تتوقّف قدراتهم واستعداداتهم عن الاستيعاب، بل تنطلق إلى طلب المزيد المفيد؛ لأنَّ التفكير العلمي تفحصي واستبياني استنتاجي، يربط العلاقات بين المتغيّرات، ويتوقّع معلومات أخرى قد تقع في أيّ لحظة من لحظات الزَّمن وفي أيّ مكان على الكرة الأرضيّة[5].

[5] المصدر السابق، ص 53.

إنَّ المناهج العلميَّة هي التي تبني الثّقة في المعلم والمتعلم، وتحررهما من التبعيَّة وهمومها التي تطمس شخصيّة كلّ منهما.

المناهج العلميَّة استفساريّة تساؤليّة؛ وذلك عندما تستفز القارئ والمتعلم علميًّا، وتحفزهما على الاطلاع والتساؤل، وتشوقهما إلى المعرفة الواعية التي لا تجعل من العلم طلاسم أمام البحث والنقاش والحوار والجدل بالتي هي أحسن؛ ولهذا لا يمكن أن يحس المعلم بالتعالي ولا يحس المتعلم بالغربة، وتنتهي النظرة التلقينيَّة التي تجعل المعلم طرفًا موجبًا، والمتعلّم طرفًا سالبًا، والمعلم مُرسل للمعلومات، والمتعلم مستقبل لها، ويصبح التعليم متحرّرًا من القيود، وفيه تتساوى كفتا الميزان بين المعلّم والمتعلّم، فمع أنَّ العمليَّة التعليميّة يقودها المعلّم فإنَّ المستهدف بالتعلّم هو المتعلّم مما يستوجب مشاركته وعدم تغييبه.

ولهذا يجب أن تبدأ المناهج مع المبحوثين والمتعلمين من حيث هم؛ لكي تندفع بهم إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك باستيعاب أحوالهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والدّينيَّة والثقافيَّة، بمعرفة المستويات التي هم عليها؛ لتكون البداية منها كواقع اجتماعي وإنساني، مع مراعاة الفرق في القدرات والاستعدادات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ ذلك لأنَّ البداية مع النَّاس أو المتعلمين من حيث هم تحليلًا وتشخيصًا يُمكِّنهم من استيعاب الرِّسالة الموجهة إليهم.

والمنهج يُعدّ هو الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته والخطوات التي تُتبع من أجل اكتماله وتبيانه، فإذا سألنا سائلٌ:

أيّهما أسرع حركة الجسم الأثقل أم الجسم الأخف؟ فإذا أجبناه إجابة عابرة كما سألنا عابرًا نقول: الجسم الأخف أسرع حركة من الجسم الأثقل، ولكن هل نحن

على وعيٍ عندما أجبنا بأنَّه الأخف؟ لكي نكون واعين بإجابتنا علينا أن نطرح الأسئلة الآتية، ونحاول الإجابة عنها.

. هل تتأثَّر حركة الأجسام بحجمها أم لا تتأثر؟ أي: هل تستوي سرعة جسم يزن 145 كيلو غرامًا مع سرعة جسم يزن 75 كيلو غرامًا في مضمار كرة القدم؟

. هل تتأثر حركة الأجسام بالمسافة أم لا تتأثر؟ أي: هل تكون سرعة الجسم واحدة إذا قطع في المرة الأولى مسافة 200 متر، وفي المرة الثانية 2000 متر؟

. هل الاتجاهات تؤثّر على حركة الأجسام؟ أي: هل الحركة إلى الأمام تساوي الحركة إلى الخلف؟

. وهل الحركة من أسفل إلى أعلى تساوي حركة الجسم وسرعته من أعلى إلى أسفل؟

. هل الزَّمن يؤثّر على حركة الأجسام؟

. هل الذي قضى من الزَّمن 80 عامًا يكون مساويًا لمن لم يقض إلَّا 25 عامًا في سرعة حركته؟

. هل اختلاف زمن السّباق للمتساوين في السّرعة لا يؤثّر في المسافة المستهدفة بالمرور؟

. ألا تتأثر حركة الأجسام بنوعيّة الأرضيّة التي يتحرك عليها؟ أي: هل الحركة على الأرض الرمليّة تساوي الحركة على الأرض الممهدة بالفلّين؟

. هل المناخ يؤثّر على الحركة؟ أي: هل الحركة في اتجاه الريح تساوي الحركة التي في مواجهتها؟

ـ ألا يكون للحرارة تأثير على الحركة والمتحرك؟

ـ هل للثقل أثر على الحركة؟ أي: هل كلَّما زاد ثقل الجسم قلت سرعته الحركيّة؟

ـ ألا يكون شكل الجسم مؤثّرًا على حركته؟

ـ أي: أيهما يسقط أوّلًا كرة دائريّة الشّكل وتزن كيلو جرامًا، أم مظلة دائريّة الشّكل وتزن 3 كيلو جرامات؟[6]

كل الأسئلة السَّابقة تحمل إجاباتها في مضامينها، نتيجة منهج التوليد الذي يحدّد متغيّراتها والعلاقات المتكوِّنة بينهما وتأثيراتها الموجبة والسَّالبة، وعناصر الإثبات والنفي المحمولة فيها؛ ولذا فطريقة عرض هذه الأسئلة تعبر عن وجود منهج من ورائه حكمة؛ ويكون المنهج في هذه الحالة هو المجسدّ للسُّبل التي يتّبعها الباحث في تقصي المعلومات وتفكيكها من خلال تتبّع موضوعي من الكل إلى الجزء ثم إلى المتجزئ منه مما يجعل المنهج هو المترجم للفروض والمنظم للبحث من ألفه إلى يائه.

ولهذا فالمنهج لم يكن قالبًا ثابتًا لصهر الأفكار تحت درجات حرارة عالية وكأنَّه فرن لإذابة الحديد أو الخامات المعدنية الأخرى الصّلبة، بل المنهج يكون قابلًا لاستيعاب الجديد ويسعى للكشف عنه.

إذن: المنهج لم يكن تكرارًا روتينيًّا كما يعتقد البعض الذين يحاولون قصره على دراسة الماضي بالتحليل والتفسير، أو البعض الآخر الذي يريد قصره على دراسة

[6] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة الفاتح، دار ألجأ، الطبعة الثانية، 1995، ص 48.

الحاضر المشاهد، بل هو الذي يربط الموضوع بالزَّمان والمتغيّرات التي تظهر من فترة لأخرى، ومن مكان لآخر وهو المستوعب للمستقبل والمتطلّع إلى آفاقه المرتقبة.

ومن ثمَّ بالمنهج يتم أخذ العبر من الماضي، واستيعاب الحاضر من أجل المستقبل الأنفع والأفيد، ولكي لا تكون المناهج تكرارات روتينية تُولِّدُ الملل عندما تقتصر على معرفة الجاهز فقط في الزَّمن الماضي أو الحاضر ينبغي أن تكون تطلّعيَّة؛ لكي تفتح آفاق الإبداع أمام العلوم باستيعابها تطلعات المجتمع وأمانيه، وتتابع عن كثب مراحل نموّه وتطوّره، وتستوعب التغيرات الطَّارئة عليه، وكذلك ينبغي أن تستوعب شطحات الباحث العلميَّة من أجل أن تفتح الآفاق أمامه في معرفة الجديد واكتشافه من خلال خروجه عن الروتين والقولبة الفكريَّة والعقليَّة المميتة للتألق والإبداع وبلوغ الخوارق[7].

وعليه: فالمنهج العلمي هو الذي يُتبع في تقصي الحقائق وتبيانها، ويحتوي على عناصر التشويق التي تُحفِّز القراء على البحث والتقصي الدقيق الواعي، وتُمكِّنهم من التعرّف على أسراره وخفاياه؛ ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، بل تختلف بالضرورة من موضوع إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، وحسب الظّرف الزَّماني والمكاني والفلسفة التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع والبحث فيه.

[7] المصدر السابق، 61،

ونتفق مع الفيلسوف ديكارت في قوله: "ليس غرضي ها هنا أن أعلم المنهج الذي ينبغي على كل امرئ اتباعه من أجل اقتياد عقله على النحو الصحيح، بل فقط أن أبيِّنَ الطريق الذي سلكته لإرشاد عقلي"[8].

والمرجو من استخدامات المنهج العلمي هو تبيان النقاط المهمة والأساسية في استيضاح المعلومات والبيانات؛ حتى لا يضيع جهد من يحاول البحث في التخطيط العشوائي الذي تجاوزه العلم الحديث؛ ولهذا تكون للمنهج قواعد علميَّة ينطلق منها البحَّاث ويعودون إليها عند الحاجة دون أن تُجرّدَهم من خصوصيَّاتهم الذاتيَّة وأساليبهم الموضوعيَّة في أثناء تقصّي المعلومات وتفكيكها وتركيبها بغاية التحليل الممكّن من النتائج المرجوة[9].

[8] عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1984، ص 493.

[9] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2019، ص 22 – 45.

طرق البحث

الطَّريقةُ:

هي مولود المنهج المتكوِّنة من مجموع الخُطوات المنتظمة المتناسقة في ممارسة الفعل، وهي التي تمارس وتُتبع من قبل الذين يلمّون بها ويجيدون تكرارها وضبط عناصرها ومتغيّراتها وتتبع خطواتها، وهي التي تُرتَّب وفقًا للأولويات في خطّة منهجيَّة في ضوء القدرات والاستعدادات والإمكانات المتاحة من أجل إنجاز أهداف واضحة ومحددة.

اتباع الطريقة يُمكِّن البحاث والأخصائيين من تقصي الأثر الذي تتركه الكلمة أو المرض والأثر الذي يتركه الفعل والسُّلوك.

توصف كل طريقة علميَّة بالخطوات التي تحتويها؛ فخطوات التجربة هي التي تجعل منها طريقة تجريبيّة، وخطوات التقصي التَّاريخي هي التي تجعل للتاريخ طريقة، وكذلك خطوات المسح الاجتماعي هي الأخرى جعلت منه طريقة، وأيضًا طريقة دراسة الحالة في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة، التي تأسست لها خمس خطوات منتظمة في عمليات مهنية متناسقة موضوعيًّا جعلت دراسة الحالة طريقة يمارسها أخصائيون مهره، وخطواتها هي:

- جمع المعلومات.
- تحليل المعلومات.
- تشخيص الحالة.
- علاج الحالة.

ـ عمليَّة التقويم.

وعليه: فالطريقة هي التي بها يتم سبر أغوار المعلومة وتتبع مكامنها، وآثارها التي تتركها على الكلمة أو الفعل أو العمل أو السُّلوك، وهي التي بها يتم التعرّف على ما هو كائن وبها يتم التطلُّع لِما ينبغي أن يكون؛ ولهذا فالمنهج يُحلل المعلومة ويُفككها ويُركبها، ويؤسّس لها قواعد، أمَّا الطريقة فلها خطوات تُتبع وفقًا لتوجهات المنهج الذي يُستمد من الموضوع.

وخطوات الطريقة العلميَّة المستمدة من المنهج هي:

1 ـ تحديد إشكاليَّة البحث أو مشكلته.

2 ـ تحديد أهميَّة البحث.

3 ـ تحديد أهداف واضحة للبحث.

4 ـ تحديد فروض البحث أو تحديد تساؤلاته العلميَّة.

5 ـاختيار الطريقة المناسبة للبحث وفقًا لتعدد ميادين البحث العلمي تتعدد طرق البحث مما يتطلَّب من الباحث أن يختار الطريقة المناسبة لموضوع بحثه أو إشكاليَّة بحثه، ومن هذه الطرق الآتي:

أ ـ طريقة البحث التَّاريخي.

ب ـ طريقة المسح الاجتماعي.

ت ـ الطريقة التجريبيَّة.

ث ـ طريقة دراسة الحالة.

ج ـ طريقة تحليل المضمون.

الطريقة التَّاريخيَّة

تتَّضح الأهميَّة البحثيَّة للطريقة التَّاريخيَّة بتحديد مفهوم الطريقة كما سبق أن بينَّا، وتحديد التَّاريخ دلالة ومعنى.

التَّاريخ:

التَّاريخ كما ورد في لسان العرب هو: "تعريف الوقت"[10]، وبما أنَّه (الوقت) إذن: فهو المحتوي على الزَّمن الماضي والحاضر والمستقبل، أي: إنَّه الوقت الذي تستغرقه التجارب والظواهر والقضايا والحياة بشكل عام؛ ولذا يُعدّ التَّاريخ السجل العام والميدان الواسع الذي تُسجل فيه الأحداث وهو المستوعب لكل ما يحدث؛ لهذا يكون التَّاريخ ملكًا عامًّا ليس للأحياء فقط بل للماضين والآتين.

والتَّاريخ هو المتضمّن للمواقف والظواهر والأحداث التي نعتز بها ونفتخر بما هو إيجابي فيها، ونأسف على بعض المواقف الفرديَّة السلبيَّة التي ارتُكِبت نتيجة الطمع والخوف والتقرب لمن لا ينبغي لنا التقرب إليه زلفى، ومع أنَّها تحتوي على إيجابيّات ذات أهميَّة عالية للحياة الحاضرة عندما تكون محتوية لمضامين العبر فإنَّها لا تخلو من النواقص؛ حيث لا كمال إلا لله تعالى؛ ولهذا فهي تستوجب البحث في أغوارها لمعرفة المعطيات الإيجابية والسلبيَّة من أجل أخذ العبر لمستقبل أفضل.

والتَّاريخ هو السجل المفتوح للحاضر والمستقبل والمستوعب للماضي، وبذلك يُعدّ ملكًا عامًّا؛ لأنَّه صناعة عامّة، فمهما حاول البعض أن يطمس شيئًا من معالمه أو يزوِّرها فلن يستطيع؛ وذلك لأنَّ البعض الآخر قادر على إبرازها ولو اتفقت الأغلبيّة على تشويه التَّاريخ تحت أيّ ظرف من الظروف القهريّة، فلن يتفق الجميع؛ ولذا لو

[10] لسان العرب المحيط، المجلد الأول، ص 44.

بقي شخصٌ واحدٌ على قيد الحياة يستطيع أن يقول الحقيقة التي تبقى ما بقيت الحياة؛ ولهذا فالتَّاريخ الحقّ هو الذي يصنعه النَّاس لا تصنعه الحكومة مع إنَّها قادرة على الإسهام في صنعه إن كانت ديمقراطيَّة.

وبناء على ذلك يختلف التَّاريخ عن العلوم الأخرى وفق الآتي:

. التَّاريخ زمن ووقت، والعلوم الأخرى مادّة.

. التَّاريخ مستمر ثانية بثانية، والعلوم مستمرّة بإنتاجها ولم تستمر بوقتها.

. التَّاريخ متصل زمنًا وأحداثًا، والتشبيه التقريبي لذلك هو المسبحة، الذي يُعدّ الزَّمن خيطها المتصل وحبّاتها أحداث يحملها الزَّمن؛ وبذلك تكون العلوم كحبَّات المسبحة، ويكون الزَّمن الخيط الذي تنتظم به.

ولذا فالتَّاريخ زمن ومحتوى، والزَّمن من دون محتوى يُعدّ فراغًا، والمحتوى بدون زمن استحالة؛ ولهذا الزَّمن كموجود علّة وجود المحتوى؛ فلولا الزَّمن والحركة ما كان المحتوى، ولولا المحتوى ما صُنِعَ تاريخ.

إذن يتكوّن التَّاريخ الذي نقصده من زمن ومحتوى، وفي الزَّمن يحدث المحتوى أو يتكوّن، وبالمحتوى يراجع الزَّمن، وكلاهما (الزَّمن والمحتوى) في زيادة مستمرّة إلَّا أنَّ الزَّمن متّصل، والمحتوى منفصل، ومن الزَّمن والمحتوى تتحقّق الحياة التي هي الفترة المؤقّتة من التَّاريخ بالنسبة إلى الأفراد والجماعات والمجتمعات، ومع وجود علاقة بين الزَّمن والمحتوى فإنَّ النهايات لا تكون ذات علاقة، فالمحتوى يُصنع في الحياة من الأحياء، وعندما ينتهي الأحياء وتقوم القيامة يبقى الزَّمن شاهدًا وحافظًا للمحتوى الذي توقَّف عن الزيادة، وحتى في الحياة عندما تنتهي حياة فرد ما أو جماعة ما فلا

تنتهي الحياة بانتهاء حياتهم، ولكن إن كان منهم صنَّاع تاريخ فسيبقون أحياء عند ربهم بما تركوا من محتوى عظيم؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ}[11].

ولأنَّ الأعمال الخيِّرة تبقى فإنَّ صدر التَّاريخ خير حافظ لها، وإنَّ الله تعالى خير مجازٍ عليها؛ ولهذا الذين ضحّوا بأرواحهم في سبيل الحقّ هم أحياء عند ربّهم وأحياء في التَّاريخ؛ ولهذا تُعدّ الحياة هي العيش في التَّاريخ.

ومن ثمَّ فقيمة التَّاريخ بما يحتويه من عبر؛ مصداقًا لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُوَلِي الْأَلْبَابِ}[12]، ولكن لمن تكون العبر؟ بطبيعة الحال لأصحاب العقول والضمائر الرّفيعة الذين يستقرون التَّاريخ ويستمدون منه العبر والمواعظ والفضائل الحميدة.

وقد عرَّفَ هومر هوكيت Homer. Hockett التَّاريخ بأنَّه: "السجل المكتوب للماضي والأحداث الماضية"[13]؛ ولكن لو اعتمدنا هذا التعريف فسيكون التَّاريخ ماضٍ وقد وقع وانتهى، وكأنَّ السّجل التَّاريخي قد امتلأ بالأحداث وقفل، وإذا سلمنا بهذا يعني: أنَّنا سلّمنا في زمني الحاضر والمستقبل اللذين يُعدَّان من مكونات الوقت الذي عُرِّف التَّاريخ به كما سبق ذكره.

---

[11] آل عمران: 169 . 171.

[12] يوسف: 111.

[13] Homer. Hockett, the critical. method in historical research and wzition . New York: the mac millan co, 1968, p, 3.

وكذلك إذا سلّمنا بأنَّ التَّاريخ هو السجل المكتوب، فإنَّنا نسلم بأنَّه لم يبق لدينا ما نكتب؛ ولذا فإنَّ التنقيب عن الآثار والبحث عن الحفريات لازال مستمرًّا، وكل عثور على أيّة بصمات حملها التَّاريخ أو سطَّرها يتم تسجيله في الزَّمن الحاضر مع أنَّه قد وقع في الزَّمن الماضي، فإنَّ زمن اكتشافه كان في الزَّمن الحاضر؛ ولهذا التَّاريخ لم يكتمل اكتشافه، ولم ينته زمن صناعته، ولم تعقم أمهات صُنَّاعه ولن.

إذن لا داعي بأن نُعرِّفَ التَّاريخ بأنَّه السجل المكتوب للماضي والأحداث الماضية، وبما أنَّ الدنيا لم يقفل سجلّها، إذن: بالضّرورة لم يقفل سجل التَّاريخ، ولا تنتهي الأحداث، وبما إنَّها كذلك فإنَّ التَّاريخ لم يكن سجلًّا مقفلًا، بل التَّاريخ هو السجل العام المفتوح، والميدان الواسع الذي يستوعب الأحداث في زمن وقوعها، سواء أكانت هذه الأحداث قد وقعت، أم تحت القيد، أم لم تقع بعد، وسواء أكانت مكتوبة، أم لا زالت في صدور الرّواة، أم إنَّها لم تُكتب بعد؛ ولذا فالتَّاريخ هو حاضر الزَّمن الماضي والماضين فيه، وإذا تساءل البعض كيف؟

تكون الإجابة: ما ندرسه نحن كماضي يُعدّ للماضين حاضرًا، وهكذا يُعدّ للحاضرين ماضيًا وهكذا سيظل التَّاريخ حيًّا.

ويقول ابن خلدون: "يُعدّ التَّاريخ معمل التجارب الهائل الذي تسجل فيه تجارب الإنسانيَّة، والمتحف الطبيعي للظواهر في مختلف درجات تطورها"[14]، يوضح هذا التعريف مرونة التَّاريخ ورحابة صدره في تقبل النقد والتفسير لما يحتويه سجله المليء بالتجارب والظواهر الماضية وعلاقتها بالمشاهدات والتجارب الحديثة بفتح

[14] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص 17.

صفحاته أمام الاكتشافات الحديثة، إلَّا أنَّ كلمة معمل صغيرة جدًّا على التَّاريخ، إنَّه أوسع من ذلك بكثير؛ لأنَّه ميدان الحياة وسجل نتاجها وإنَّه الزَّمن والمحتوى والحياة.

وللتّاريخ بصمات يمكن مشاهدتها والتعرّف عليها وعلى ما ورائها، فدلائل التَّاريخ كثيرة، ومن خلالها يمكن معرفة الوقت الذي أنتجت فيه، والعهد الذي تدل عليه، والفن الذي تميّزت به، وإذا عدّدنا شواهد التَّاريخ فإنَّها لا تحصى فمنها: الآثار، والحفريات بمختلف أنواعها، والمخطوطات والتماثيل والنقوش، والزّخرفة والكتب والمطبوعات، وكلّها دلائل يمكن دراستها وملاحظتها والاستشهاد بها؛ فإذا أخذنا المساجد كشاهد في أيّ منطقة من المناطق أو إذا عثرنا على آثارها في أيّ بقعة من العالم فعلى ماذا تدل؟

إنَّها تدل على انتشار الدين الإسلامي، وأن هناك مسلمين في تلك البقاع، أو أنَّهم كانوا، ففي روسيا بعد الماركسية منعوا المسلمين من الصَّلاة في المساجد إلا أن المساجد بقيت ماثلة يمكن مشاهدتها علامة دالة على انتشار الإسلام، وفي ألمانيا الشرقية سابقا عندما كانت تحت الحكم الشيوعي منعت هي الأخرى الصَّلاة في المسجد وحولت مأذنته إلى خزانٍ للمياه، ومع ذلك بقي إلى اليوم علامة دالة على أنَّه كان مسجدًا وبقي شاهدًا بطابعه الإسلامي وشاهدًا على عدم مقارعة الماركسية له التي طويت صفحاتها من التَّاريخ دون أن تجد من يتأسف عليها، وبقي الجامع معلمًا إسلاميًّا يدلّ على وجود المسلمين في مدينة برلين الشرقية[15].

[15] المصدر السابق، 134.

ويصدق قول ابن خلدون: إنَّ التَّاريخ "في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيّام والدّول والسّوابق من القرون الأولى، تنمّق لها الأقوال، وتصرف فيها الأمثال، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات وعلم بكيفيّات الوقائع وأسبابها"[16].

وعليه نتساءل:

هل هناك فرق بين التَّاريخ والمنهج التَّاريخي؟

نعم، هناك فرق:

التَّاريخ كما بينَّاه ميدان عام تنهل منه كل العلوم، وفيه تُسجَّل وتعتمد على سجله في البحث والدراسة، وهناك فرق في هذا الخصوص بين التَّاريخ، والدراسات التَّاريخيَّة المتخصّصة.

فالتَّاريخ ملك عام لكل العلوم، فهو الميدان الذي يستوعبها وتثريه ويثريها، أمَّا الدراسات التَّاريخيَّة المتخصّصة فتستهدف التعرّف على فترة أو فترات حسب اهتمامات البحّاث، وكثيرًا ما تكون دراسات للأحداث والمواقف الفرديَّة والجماعيَّة، وكل الدراسات التَّاريخيَّة عبارة عن جزء من بقية العلوم التي تشكل جزءًا من التَّاريخ، وعادة يتم التنقيب في الدراسات التَّاريخيَّة من أجل الآخرين قيما وعِبرًا وفضائل؛ ليتّعظوا، ويعتبروا، ومع ذلك فقد يكون المؤرخ ناقل يسرد الأحداث دون أن يوظّفها خدمة للعلاقات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة إلّا أنَّ القراء قادرون على استيعاب العِبر من مصادرها، وقد يحدث التحريف لبعض المعلومات من قبل بعض البحاث؛ لأسباب ذاتية، أو أسباب سياديّة، أو نتيجة تأثير أداة الحكم على المعلومات أو على الباحث، وهنا قد تحدث محاولات لتزوير التَّاريخ لكنّها صعبة وغير ممكنة؛ لأنَّ التَّاريخ لا يمثله

[16] المصدر السابق، ص 71.

أحد فهو الملك العام الذي لا يقتصر على الحاضرين، بل يمتد من الماضي إلى الحاضر ثمَّ إلى المستقبل في حلقات متّصلة لا تنفصم؛ ولذا فإنَّ الأجيال دائمًا قادرة على تصحيح ما يعلق به.

وعليه:

. ما هي الطريقة التَّاريخيَّة؟

الطريقة التَّاريخيَّة هي التي بها تُجمّع وتستقرأ المعلومة العلميَّة تأصيلًا مع مراعاة انتظام المعلومات وفق متغيّراتها الموضوعيَّة والمكانيّة والزمنيَّة أحداثًا وعِبرًا وقِصصًا مع مراعاة الخصوصيَّات الثقافيَّة والدّينيَّة والعرفيَّة؛ التي بها تتميّز كل هويَّة من الهويَّات الاجتماعيَّة.

ولذا؛ فالباحث المتّبع للطريقة التَّاريخيَّة يستهدف المعلومات من مصادرها الموثوقة سواء أكانت بشريَّة أم وثائقيّة؛ ليستقرأ بها ظاهرة أم حالة من الحالات الفرديَّة أو الجماعيَّة أو المجتمعيَّة أو أيّ إشكاليَّة أو مشكلة تستوجب البحث تتبّعًا بتتبّع الظّروف والمتغيّرات التي ظهرت فأثرت على الحالة.

ولأنَّ موضوع هذه الطريقة يكمن في التَّاريخ الواسع، فإنَّ تتبع الباحث لموضوع بحثه أو إشكاليّته البحثيَّة يستوجب تقصّيًا متّصلًا للمشكلة أو الموضوع وإن انفصلت حلقات تماسكه عبر الزَّمن (الماضي والحاضر والمستقبل).

هذه الطريقة لا تقتصر على دراسة علم التَّاريخ، بل هي الطريقة التي بها تُستقرأ العلوم في غير منعزل عن مراحل نشأتها أو تكوينها وتطورها عبر التَّاريخ؛ وذلك لمعرفة أثر كل متغيّر من المتغيّرات التي أثرت فيها تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر.

ولأنَّ لكل شيء تاريخًا زمانيًّا ومكانيًّا، ولكل ظاهرة ومشكلة تاريخ؛ لذا فكل شيء يمكن أن يتم تناوله موضوعيًّا بالتقصي العلمي لا ينبغي أن يُغفل عن البحث في تاريخه الذي به تأثّر وأثّر.

وقد يتساءل البعض:

ـ لماذا الطريقة التَّاريخيَّة؟

من دون شك نحن لا نعني اقتصارها على الدراسات التَّاريخيَّة (علم التَّاريخ)، بل لوضوحها في التَّاريخ العام الذي يُعدّ علم التَّاريخ جزءًا منه، مما جعل هذه الطريقة تُتّبع في البحث والدراسة دون أن تقتصر على علم من العلوم؛ ولذلك الطريقة التَّاريخيَّة هي التي يسلكها الباحث وهو مهتدٍ بنور التَّاريخ إلى غايات المعرفة العلميَّة.

ولهذا تعتمد الطريقة التَّاريخيَّة في تقصيها للمعلومة على الآتي:

1 ـ موضوع أو مشكلة: تستوجب البحث والتقصي العلمي.

2 ـ أدلة: تُثبتُ أو تُبطل ما يتعلّق بالظَّاهرة أو الموضوع أو مشكلة البحث.

3 ـ مصادر: منها تستمدّ المعلومات أو تُستقرأ وتستنبط.

4 ـ أدوات: يتم استخدامها لجمع المعلومات من مصادرها أو مكامنها.

هذه الطريقة لا تعتمد كما يتصوّر البعض على السرد والنقل، بل على التفحّص الدقيق، والقياس المعتمد على قوانين اجتماعيَّة أو طبيعيَّة مما يجعلنا نطلق

عليها طريقة العلوم بشكل عام، وجعل د. سمير نعيم يقول: "إنَّ أيّ بحث مهما كان الأسلوب المتّبع فيه لا يغني عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التَّاريخيَّة"[17].

ولأنَّ التَّاريخ مليءٌ بالتجارب والبراهين والحُجج والمعالجات والعبر التي تفيد الباحثين وهم في حاجة لأن يعرفوها، فالبحث في أيِّ ظاهرة أو مشكلة في العلوم الطبيعيَّة والاجتماعيَّة والإنسانيَّة لا ينبغي أن يكون منعزلًا عن تاريخها؛ ونتيجة لذلك ظهرت أهميَّة الطريقة التَّاريخيَّة في العلوم بشقّيها: النّظري والتطبيقي.

ولأنَّ لكلِّ ظاهرة أو موضوع أو مشكلة تاريخًا وفي كل العلوم؛ إذن: لا بدَّ وأن تكون من بين طرق البحث العلمي طريقة تتوافق بحثًا في تاريخ الحالات والظّواهر والمشاكل الاجتماعيَّة والطبيعيَّة والإنسانيَّة، ففي حالة البحث في تلك الحالات والظّواهر والمشاكل لا بدَّ من معرفة أسبابها وعللها من خلال التتبُّع الواعي المتمعّن في المعلومة ومتغيّراتها المتداخلة والمستقلّة والتابعة والدخيلة؛ وذلك لإنجاز أهداف البحث وفروضه أو تساؤلاتها الموضوعيَّة.

ولأنَّ لكل طريقة مسمّى فهي لا يمكن أن تتميّز إلّا إذا كانت تسميتها مستنبطة ومستمدّة من الميدان الذي به تُسمى، ولأنَّ الطريقة التَّاريخيَّة مستمدّة من ميادين التَّاريخ الواسعة فهي سميت بهذه التسمية، ولكي تتميّز أيضًا لا بدَّ لها وأن تعتمد المعلومات من مصادرها بوسائل وتقنيات تكون دائمًا في حالة تطوُّر، وهكذا استمدت الطريقة التجريبيَّة من التجربة التي تُعد الميدان الواسع للبحوث العلميَّة وبخاصة في العلوم الطبيعيَّة والتجريبيَّة، واستمدت الطريقة المسحيَّة التي تميّزت بدراسة

[17] سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، القاهرة، المكتب العربي للأوفست، الطبعة الخامسة، 1992، ص 130.

المجتمع أو العيّنات المأخوذة منه كما استمدت طريقة دراسة الحالة من ميادين الحالات المستهدفة بالبحث والدراسة.

وعليه: إذا أردنا معرفة الأسباب والعلل لأيّ موضوع أو ظاهرة ينبغي معرفة التَّاريخ؛ لأنَّ في التَّاريخ تكمن الأسباب، وفي الأسباب تكمن النتائج، وفي النتائج تكمن الحلول والمعالجات الموضوعيَّة التي تجعل للتّاريخ عبرة.

هذا، ولم يكن الغرض من اتباع الطريقة التَّاريخيَّة سردَ المواقف وتكرارها من باحث إلى آخر أو حفظ القصص والروايات ونقلها، بل الهدف هو التعرّف عليها وتفحُّص عبرها وتبيانها للآخرين، واستخلاص القوانين الاجتماعيَّة وآليات حركة المجتمع والطبيعة، والتغيّرات التي طرأت أو أدخلت عليها وتأثرت بها أو أثرت فيها[18].

صيغ الطريقة التَّاريخيَّة:

هناك صيغتين مهمتين للطريقة التَّاريخيَّة هما:

1- صيغة الزَّمن.

2- صيغة الموضوع.

ولتوضيح ذلك أتناول كلًّا منهما:

1- صيغة الزَّمن: ويقصد بها الهيئة التي يؤسّس الباحث عليها بحثه عندما يود تقصي متغيّراتها، مما يجعله يصوغ فروضًا أو تساؤلات من خلالها يتمكّن من إنجاز أهداف بحثه.

وتنقسم هذه الصيغة إلى قسمين:

[18] المصدر السابق، 214.

أ- دراسة الظَّاهرة أو المشكلة أو الموضوع من الماضي إلى الحاضر؛ وذلك بعد تحديد فترة البحث أو الدراسة، وبعد تحديد نقطة البداية من الزَّمن الماضي وحسب الموضوع قيد البحث، مما يجعل أسباب الموضوع كامنة في الماضي وأهدافه واضحة في الحاضر، وغاياته ماثلة في المستقبل.

وهذه تختلف عن أسباب اختيار الباحث للموضوع؛ فأسباب الموضوع شيء، وأسباب اختيار الباحث له شيء آخر.

فإذا افترضنا أنَّ الموضوع: (الظروف التي جعلت الاستعمار عبر التَّاريخ يتكرر في الوطن العربي، أو في قطر منه).

لذا فإنَّ الطريقة التَّاريخيَّة هنا تستوجب من الباحث تحديد بداية الاستعمار أي: تحديد الزَّمن وفقًا لتحديد متغيّرات البحث، مما يتطلَّب من الباحث أن يركِّز خلال تلك الفترة على الظروف والمعطيات التي سادت المجتمع العربي أو قطرًا منه وهيئته لأن يُستعمر، ثم يلاحق بالبحث حسب التتبُّع الزَّمني إلى دراسة الفترة الثانية التي عاد فيها الاستعمار للوطن، ويهتم بدارسة ظروفها والمتغيّرات التي أظهرتها، ثم يقارن بين تلك الفترة السَّابقة وفترة الزَّمن الحاضر لعودة الاستعمار؛ حتى يتمكّن من معرفة الظروف التي جعلته يتكرر، أي: بالبحث يتمكّن الباحث من معرفة اشتراطات دخول الاستعمار للبلدان العربية واحتلالها، وهكذا يأتي من الماضي إلى الحاضر وهو ينتقل إلينا من خلال التتبُّع الزَّمني المتواصل للموضوع؛ لكي يبيّن لنا تلك الظروف والاشتراطات التي إذا ظهرت أو تكررت تجعل الاستعمار يتكرر ويعود، مما يجعل المجتمع مضطرًّا ليتفادي تلك الاشتراطات والمبررات، ومن ثمَّ أخذ العبر من التَّاريخ وإلَّا لن يتمكّن من تأمين مستقبله.

ب- دراسة الظَّاهرة أو الموضوع من الحاضر إلى الماضي: وهذه تتطلَّب عودة مع الزَّمن الذي انقضى ولن يعود من خلال دراسة الأحداث التي وقعت فيه بتسلسل أوقات حدوثها أو ظهورها.

فإذا اعتبرنا الموضوع السَّابق هو موضوع البحث: (الظروف التي جعلت الاستعمار يتكرر في الوطن العربي، أو يتكرر في قطرٍ منه)، وإنْ افترضنا هذا القطر هو ليبيا وبدأنا الدراسة في الوقت الحاضر، ونحن منطلقين ببحث من معرفة الظروف التي جعلت القواعد الاستعمارية تستمر في ليبيا حتى سنة 1970، ثم نتتبع ذلك إلى معرفة الظروف التي أوجدت الاستعمار الإيطالي عام 1911، ودراسة الظروف التي جعلت الاستعمار التركي يجثم على التراب الليبي بعد خروج فرسان مالطا عام 1551، ومقارنة تلك الفترة مع الفترات السَّابقة واللاحقة لها، أي: مقارنتها مع الظروف التي أوجدت الاستعمار الإيطالي والقواعد الأمريكيّة والإنجليزيّة والاحتلال الفرنسي لجزء من الجنوب الليبي كفترات لاحقة، ومقارنتها مع الفترات السَّابقة، وهي الاحتلال المالطي والإسباني الذي خرج بقوّة السّلاح كغيره من أنواع الاستعمار لليبيا سنة 1510، ثم دراسة الظروف التي جعلت أطماع أمريكا في احتلال ليبيا عام 1805، وهكذا يستمر البحث والتتبُّع الزَّمني في دارسة الظواهر والظروف التَّاريخيَّة، والمشاكل والمواضيع بهذه الطريقة، مع مراعاة الفترة الزمنيَّة المستهدفة بالدراسة[19]؛ ولهذا كانت طريقة البحث منطلقة من صيغة زمنيَّة وموضوعيَّة من الحاضر إلى الماضي؛ لأجل أن تستمد العبر التي بها يُصنع التَّاريخ[20].

---

[19] عقيل حسن عقيل، الأصول الفلسفة لتنظيم المجتمع، طرابلس، جامعة الفاتح، 1992، ص 16.

[20] المصدر السابق 139.

2 – صيغة الموضوع: كثيرًا ما نجد هناك تشابهًا في المواضيع، وكثيرًا ما نجد وحدة بين المواضيع مع أنَّ زمن حدوثها غير متصل من الناحية الزمنيَّة مباشرة أو إنَّها لم تقع في مجتمع واحد، ولا أرض واحدة، ولا زمن واحد، ومع ذلك تظهر بنفس الظروف والمعطيات أو المبررات، وهذه التي تستوجب البحث عن طريق الاتصال الموضوعي، الذي جعل من الموضوع وحدة وترابطًا.

وقد يتّبع الباحث طريقة دراسة الموضوع من الحاضر إلى الماضي، أو بالعكس كما تم توضيحه؛ وذلك بالاعتماد على الصّلة الموضوعيَّة وليس على الصّلة الزمنيَّة.

فلو افترضنا أنَّ موضوع البحث هو (أسس تنظيم المجتمع الفاضل) وبدأنا بما هو متوافر لدينا في المجتمع العربي، وحدّدنا المجتمع العربي الليبي، واعتمدنا على النظريَّة والمحاولات التطبيقية التي تستهدف تنظيم مجتمع فاضل، وانتقلنا إلى دراسة المدينة الفاضلة عند ابن خلدون والفارابي وابن مسكويه، ثم أفلاطون وأرسطو وسقراط وبركيلس وكليتنيس وسولون (المشرع)، فنجد الذي يربط بين هذه المحاولات هو الموضوع، وليس المجتمع الواحد، ولا الأرض الواحدة، ولا الدين الواحد، ولا الزَّمن المتّصل بينهما.

لذا؛ تعتمد الطريقة التَّاريخيَّة على الموضوعيَّة في تجميع المعلومات وتحليلها؛ لتمد الباحث بنتائج تستوجب التفسير العلمي والمنطقي للظواهر والمشاكل والحالات قيد البحث العلمي؛ ولهذا فالطريقة التَّاريخيَّة هي طريقة جمع المعلومات من مصادرها سواء أكانت وثائق، أم رواة، أم دساتير وقوانين وتشريعات، أم أيّ معطيات موضوعيَّة أخرى.

أدوات الطريقة التَّاريخيَّة:

من أهم أدوات الطريقة التَّاريخيَّة الآتي:

1 . الملاحظة.

2 . المشاهدة.

3 . المقابلة.

4 . الاستبيان.

ولذا؛ فللتاريخ شواهد وأدلّة يمكن التأكّد منها، ولم يكن خرافات لا أساس لها من الصّحة، فالخرافات لا أدلة ثابتة لها مما يجعل صعوبة في تتبعها واختيارها مشكلة للبحث العلمي، وبالتَّالي فهي لا تُستند للتاريخ الذي هو الميدان الواسع للعلوم والمعارف؛ ولهذا كل شيء لم يكن له سندٌ وأدلة يُعدّ خرافة.

ولأنَّ التَّاريخ لم يكن الشيء المجرَّد بل هو ذو المعالم الآتية:

1 . الزَّمن.

2 . المحتوى.

3 . المكان.

4 . الحياة.

وعليه: فإنَّ الخرافات لا تُعدّ من صناعة التَّاريخ؛ وذلك لأنَّها من دون محتوى، ومن دون حياة حتى وإن كان لها زمن النسيج والتكرار.

إذن كل ظاهرة أو حادثة أو رسالة وقعت يمكن بالتتبُّع التَّاريخي العثور عليها، أو العثور على معالمها، أو مؤثراتها ومؤشّراتها وآثارها؛ فالوثائق مادّة، والمخطوطات مواد للباحث العلمي يمكنه الاستناد إليها، والتحقيق منها، وكذلك المتاحف وما تحتوي عليه من مواد دالة على أحداث وحضارات وثقافات ومعارف تعدّ أدلّة وشواهد يمكن ملاحظتها ومشاهدتها والتحقيق منها.

وهذا يعني: أنَّ في صفحات التَّاريخ يتم حفظ البصمات والأدلة والآثار، وبالطريقة التَّاريخيَّة يتم التمكّن منها بحثًا وتنقيبًا وتقصّيًا وتتبّعًا، فالآثار مواد دالة على معانٍ شاهدة، أمَّا الحدث أو الظَّاهرة أو الحضارة تقع في فترة من التَّاريخ وتنتهي من حيث عدم مقدرتها على البقاء الدائم، إلا أنَّ دلائل وجودها تبقى ماثلة للمشاهدة، والملاحظة كوسيلتين علميتين يعتمد عليهما الباحث، والذين يعتقدون أنَّ الطّريقة التَّاريخيَّة تعتمد على السّرد والنّقل مخطئون؛ فشواهد التَّاريخ لا تختلف عن شواهد التجريب الذي يعتمد على المشاهدة والملاحظة في الطريقة التجريبيَّة[21].

وبالطريقة البحثيَّة التَّاريخيَّة يتمكّن الجيولوجي من البحث والتجريب في الأرض ومكوّناتها من أجل التعامل مع كل مرحلة من مراحل ترسب طبقات الأرض ومكوّناتها، وعلى الأعماق الممكنة، مما يجعله يبحث ويدرس التربة والأحجار بأنواعها، والمعادن وأعمارها، وهو يبحث عن تاريخها في تاريخها، وهكذا الباحث الجغرافي يبحث في المؤثّرات المناخيّة، وسطح الأرض وما يحدث عليه من تغيرّات ومؤثّرات بيئية، والطبيعة والتغيرات التي طرأت عليها، كل ذلك يتطلَّب اتباع الطريقة التَّاريخيَّة والتجريبيَّة معًا؛ ولهذا لا تقتصر مواضيع البحث وإشكاليَّاته على طريقة واحدة

[21] عقيل حسين عقيل، منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، مالطا: دار الجأ، 1996، ص 38.

من ألفه إلى يائه، بل في معظم البحوث العلميَّة طرق البحث العلمي تتداخل من أجل استكمال البحث موضوعيًّا.

إنَّ الطريقة التَّاريخيَّة لا تقتصر على السّرد كما يظن البعض، بل تعتمد على الحُجَّة والدليل والبرهان المستند على الحقيقة، ولنا في التَّاريخ الشواهد التي منها:

. احتل الرّومان ليبيا منذ زمن قديم، ومن يُكذِّب ذلك فعليه زيارة ليبيا لمشاهدة وملاحظة آثاره في مدينتي لبدة، وصبراته.

. إنَّ بيت المقدس محتلّ إلى هذا اليوم ومن يكذّب ذلك أو يريد أن يتأكّد فعليه بزيارة الأرض المحتلة (فلسطين).

. أنَّ الرّسُول صلّى الله عليه وسلم قد مات، وأن الرّسالة باقية، ومن يريد أن يتأكد فعليه بزيارة بلدان المسلمين؛ ليشاهد الكتاب، والمساجد، والقرآن، والمتعبّدين الذين تجسدَ الإسلام في أقوالهم وأعمالهم، وعليهم أن يزورا بيت الله إن تطهروا؛ ليروا بأمّهات أعينهم شواهد العبادة وتمسّك المتعبّدين بالأمر، وأن يزوروا مقام الرّسول صلّى الله عليه وسلم.

. إنَّ باليمن سدًّا عظيمًا (سدّ مأرب) بفنّه وهندسته وتاريخه، فمن أراد أن يتأكد فعليه أن يزور اليمن الذي كان سعيدًا ليشاهده ويلاحظه إذا كانت ثقته مقتصرة على المشاهدة والملاحظة وكأنَّهما غايتين في حد ذاتهما.

إذن: المتتبّع للمنهج التَّاريخي يمكنه مشاهدة وملاحظة ما يحمله التَّاريخ من شواهد عندما تتوافر دلائلها؛ ولهذا تعدّ المشاهدة والملاحظة من الأدوات المهمّة في دراسة التَّاريخ والبحث في أغواره.

ويقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إنَّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قياس الغائب بالشاهد، والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور وزلة القدم والحياد عن حادة الصدق"[22]؛ لذا فإنَّه من الموضوعيَّة العلميَّة والبحثيَّة أن نربط الحاضر بالسَّابق، وهذه لا تتم إلّا باتباع الطريقة التَّاريخيَّة في البحث عن المعلومة الصادقة التي بها تتم مقارنة المعطيات والدلائل بما يماثلها أو يخالفها أو يشابهها.

وباتباع الطريقة التَّاريخيَّة يتمكّن الباحث من التأكد من مدى مصداقيّة ما يكتب عن الظَّاهرة أو الحالة أو المشكلة أو الموضوع، وللتأكد من التَّاريخ المكتوب قد يتطلَّب الموضوع إجراء مقابلات مع من لاحظوا أو اشتركوا أو شاهدوا ما كتب عنه.

فإذا أردنا دراسة تاريخ المجاهد الشهيد عمر المختار، فإنَّه من الأفضل للباحث إجراء مقابلات مع من تبقى على قيد الحياة من مجاهدين، أو الذين عايشوا فترة عمر المختار، ومقارنتها مع أقوال كل الذين يتم الالتقاء بهم، ومع ما كتب عنه، وهذه طريقة مهمّة في البحث في التَّاريخ القريب، أمَّا التَّاريخ البعيد لا نجد رواة له على قيد الحياة ولكنَّنا قد نجد ما كتب السَّابقون عنه، أو ما كُتب نقلًا عن رواة عنه؛ وذلك لأنَّه ليس بالإمكان دراسة كل التَّاريخ أو التأكد منه عن طريق المقابلات والمشاهدات والملاحظات، ولكن يجوز لجزء منه، مثل الثورة الجزائرية يمكن دراستها عن طريق المقابلات مع المجاهدين الأحياء؛ وذلك لأنَّ الإنسان دائمًا أكبر دليل على إثبات الحقائق عندما تتعلق بالموضوع وتقال بموضوعيَّة، ولكن قد يشوبها شيء من الشّكّ

[22] عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، المجلد الأول، 1086، ص 12.

إذا كانت متعلقة به؛ مما يستوجب على الباحث أخذ الحيطة بجعل ما يقوله الفرد عن شخصه ليس يقينًا ويكون خاضعًا للاختيار.

ويكون هذا ردًّا على بعض أساتذة علم الاجتماع، وهم قلّة؛ لعدم ثقتهم في التَّاريخ والطريقة التَّاريخيَّة؛ بحجة عدم التسليم فيما تقوله أو تنقله مصادر البحث المعتمدة على أقوال الإنسان.

وعليه: كيف يُقبل هذا التحفظ من البعض وهم لا يثقون في بحوثهم في ميادين علم الاجتماع إلّا على ما يقوله المبحوث (الإنسان)؟ وكأن الإنسان إنسانان، واحدًا للتاريخ وآخر لعلم الاجتماع؛ ولأنَّ الإنسان واحدٌ إذن: كيف لا نثق فيه في دارسة التَّاريخ، ونثق فيه في دراسة علم الاجتماع؟

وإذا كان الشّكّ في الإنسان كمصدر للمعلومات إذن: الشّكّ وارد في كل باحث باعتباره أيضًا سيكون مصدرًا للمعلومات، وإلّا هذا البعض كمن يمتلك حقّ الفيتو، يحقّ له أن يفعل ما يشاء ويحق له حرمان الآخرين منه مما يجعلنا نقول: إذا كانت هناك أحقية للفيتو في الميدان العلمي يجب أن تكون للتاريخ.

وإذا أردنا أن نتفحّص استعمالات المشاهدة والملاحظة، والمقابلة في التحاج معهم فأيهما أصدق للمشاهدة والملاحظة وأيسر، أن تلاحظ وتشاهد سدّ مأرب، أم تشاهد وتلاحظ سلوك منحرف يعرف نفسه أنَّه تحت البحث والدراسة؟

إنَّ الطريقة التَّاريخيَّة عند اتباعها من قبل الباحث في تجميع المعلومات عن سدّ مأرب، فإن إخضاع السدّ من قبله للمشاهدة، والملاحظة وكتابة كل ما يتراءى له أيسر بكثير من إخضاع حقيقة الإنسان للمشاهدة والملاحظة التي يعتمد عليها

إمبريقيًّا، ومع أنَّه من الممكن مشاهدة سلوك الإنسان وملاحظته فإنَّه من الصّعب التسليم بما يلاحظ عنه[23].

إذن أيَّهما أصدق وأيسر مشاهدة وملاحظة حقيقة الإنسان من خلال سلوكه، أم ملاحظة ومشاهدة سدّ مأرب وما يحتوي عليه من جهد وفنّ، وعلم وهندسة راقية؟

وإذا استعملت وسيلة المقابلة في التحاج فأيَّهما أصدق:

ما يقوله مجاهدون عن جهاد عمر المختار؛ لكونهم عاصروه وجاهدوا معه، أم ما يقوله المبحوثون عند إجراء المقابلات معهم عن سلوكهم الانحرافي؟

أعتقد أنَّ ما يقال عن جهاد الشهيد عمر المختار من قبل المجاهدين الأحياء الذين جاهدوا معه أصدق بكثير عمَّا يقوله المنحرف عن شخصيّته المنحرفة عن قيم المجتمع وفضائله الحميدة.

وعليه: لا يمكن لأيّ طريقة من طرق البحث العلمي أن تغني الباحث عن معطيات المعرفة التَّاريخيَّة، والتي يؤكدها الدكتور سمير نعيم في قوله: "إنَّ أيّ بحث مهما كان الأسلوب المتبع فيه لا غنى له عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التَّاريخيَّة بالمجتمع"[24].

ولذلك يكون الاتجاه الإمبريقي الذي يهتم بدراسة الظروف في زمنها الحاضر ولا يهتم بماضيها كثيرًا لم يعرف أنَّ الزَّمن الحاضر عبارة عن نقطة لا اتساع لها ولا ميدان إلا بالماضي والمستقبل.

---

[23] المصدر السابق، ص 157.

[24] سمير نعيم، المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية، القاهرة، المكتب العربي للأفيست، الطبعة الخامسة، 1992، ص 130.

فإذا أدرنا أن نميّز الزَّمن من خلال الكلمة نجد أن الزَّمن كالحبل ما جُذب منه أو سُحب أصبح ماضيًا، وما لم يجذب أو يُسحب منه يعد في المستقبل، وما هو الآن على ظهر البكرة التي يُجر عليها هو الحاضر؛ ولهذا كل الزَّمن لا بدَّ وأن يمر على الحاضر كبكرة لجر الحبل عليها، أي: إنَّ ما يعتقده البعض في الحاضر عليهم أن يعرفوا ضرورة وقوعه في الماضي سريعة جدًّا، وإذا أنكروا الماضي، فإنّهم أنكروا حاضرهم بالضرورة، وبما أنَّ ذلك يرتبط بحياة الإنسان، إذن: فحياة كل النَّاس لا تتكوّن إلا بالزَّمن الماضي والزَّمن الحاضر، أمَّا المستقبل فلم يكن في حياة النَّاس؛ لأنَّ مستقبل النَّاس بعد الموت وهو المستقبل المعروف، أمَّا ما دونه بالنسبة إلى الإنسان لا يمر إلا بزمنين، هما: الماضي، والحاضر، وهكذا الحاضر يستمر والماضي يزداد تراكمًا، ويبقى الأمل معهما مستمرًّا.

خطوات الطريقة التَّاريخيَّة:

ولأنَّ طرق البحث العلمي واحدة فإنَّ اتباعها يتطلَّب الخطوات الآتية:

1 . تحديد مشكلة البحث أو موضوعه.

2 – تحديد أهداف البحث.

3 – تحديد فروض البحث أو تساؤلاته.

4 . تحديد مصطلحات البحث.

5 . استطلاع الدراسات السَّابقة.

6 – جمع المعلومات والبيانات.

7 – تحليل المعلومات.

8 – استخلاص النتائج أو الاستنتاجات وعرضها.

9 . تفسير النتائج.

10 – كتابة التقرير.

وعليه: كل طريقة تتَّبع هذه الخطوات تعد طريقة من طرق البحث العلمي، ومن يعتقد أنَّ تحديد الأسباب هو أحد خطوات الطريقة التَّاريخيَّة أو أيّ طريقة من طرق البحث العلمي فقد أخطأ كثيرًا، فالأسباب هي التي يبحث الباحث من أجل أن يتعرّف عليها، وإن تعرَّف عليها أو عرفها تمكَّن من معرفة العلل التي من أجلها يبحث أو يدرس.

مصادر معلومات الطريقة التَّاريخيَّة:

تنقسم إلى الآتي:

1– مصادر بشريَّة: وهم شهود العيان، والمعاصرون، والمشتركون في الموضوع قيد البحث أو الدراسة.

2– مصادر مكتوبة ومشاهدة: وتنقسم إلى الآتي:

أ– مخطوطات: بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين وحجج، وتعريضها للنقد الخارجي من حيث الزَّمن الذي كتبت فيه، والزَّمن الذي تتحدث عنه، وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ب– الوثائق الرسمية من مقالات وأفكار وأشعار وسجلات وتقارير، وصحف معتمدة، والمذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة التي تعد مهمة لحياة الفرد

إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيَّة واجتماعيَّة من خلال البحث التتابعي لتاريخ حياته والظروف المسببة والمحيطة بحالته والمؤثرة فيها.

ج – الآثار، والتحف، والرسومات، تعد شواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

الفوائد العلميَّة لاستخدامات الطريقة التَّاريخيَّة:

1– أخذ العبر من تجارب الماضين المثبتة.

2– تُمكِّن من معرفة التَّاريخ الذي يحتوي على كل مجرب، والبحث عن المجرب وفي المجرب هو البحث عن الحقيقة التي يسعى الباحث للتنقيب عنها كدلائل ومصادق علميَّة.

3– تُمكِّن من التتبُّع الزَّمني والموضوعي باعتبار الزَّمن الحاضر نقطة انطلاق للبحث في الموضوع الحاضر أو السَّابق من خلال استقصاء المعلومات والبيانات، ومراعاة المتغيّرات التي كانت والتي استجدت على الموضوع سلبيًّا أو إيجابيًّا والتعرّف على مسبباتها، وآثارها الرئيسة والجانبية.

4– تُمكِّن الباحث من فهم الأحداث والظروف الخاصة بكل حالة وخصوصيتها التي بها تمتاز عن غيرها من الحالات، ويُعدّ التحليل العلمي والتفسير العلمي هما الممكنان من كشف الحق وإظهاره لحيز المعرفة الوافية.

5 . تُبيِّن للقراء أنَّ الأحداث التَّاريخيَّة متداخلة وتتداخل فيها عدّة أسباب لا ينبغي التغافل عنها، أو إهمالها حتى يكون التفسير لنتائج التَّاريخ مقصورًا على سبب واحدٍ أو علّة بعينها.

6 . تُمكِّن من تفسير القضايا التَّاريخيَّة وفقًا لظروفها وخصوصيتها المكانية والزَّمانية والموضوعيَّة.

7 – تستمد الطريقة من الموضوع قيد البحث ولا تستمد من غيره؛ ولهذا فلكل طريقة موضوع للبحث العلمي تناسبه ويتوافق معها؛ ولهذا لا تُروِّم طريقة البحث التَّاريخي لمشاكل البحث وظواهره ترويمًا تعسُّفيًّا.

8 – تُمكِّن من تحرّي الصدق والنزاهة، والتأكد من صحة ما يسجله الباحث من أحداث وأفكار ومواقف وظواهر، والابتعاد عن التحيّز الذي يضعف الموضوع أو ينحرف به عن جادة الصواب.

9 – الاعتماد على المصادر في كتابة التَّاريخ، أو في أخذ العبر منه، والابتعاد عن التتبُّع الهامشي الذي لا يصاحبه اليقين؛ وذلك لافتقاده للمصادق والبراهين الموضوعيَّة.

10 – تُمكِّن من التبيُّن الممكن من النقد البناء في تناول القضايا والأفكار والمواضيع، وكذلك تمكن من معرفة آراء شهود العيان وأقوالهم أو آراء الناقلين والملاحظين، والتأكد من الوثائق وإخضاعها للنقد الداخلي والخارجي[25]

[25] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصرية للطباعة والنشر، 2019، ص 173 – 197.

طريقة المسوح العلميَّة

إنَّها إحدى الطرق العلميَّة الممكِّنة من اكتشاف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيّرات التي تؤثّر سلبيًّا أو إيجابيًّا على الظَّاهرة مما يستوجب تقصي الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث أو الدراسة، وهو المسح الذي يطلق عليه المسح العام عندما لا تستثنئ أيّ مفردة من مفردات مجتمع البحث.

أمَّا إذا حدث الاستثناء فيعني أنَّه حدث التخصيص والتحديد الذي ينحصر في اختيار عيّنة من المجتمع؛ ولذا يتضح الفرق بين المسح الشامل والعيّنة من حيث الأهداف، ومن حيث الفلسفة، ومن حيث الأهميَّة.

إنَّ أهداف دراسة المجتمع دون استثناء أيّ مفردة بشريَّة منه، يعني: الاعتراف بأثر المتغيّرات على كل فرد، والاعتراف بأنَّ هناك فروقًا فرديَّة ينبغي مراعاتها، بدراسة المجتمع ككل دون استثناء مما يجعل البحث مستهدفًا الجميع بالمسح الشامل.

والغاية من البحث العام تدلّ على عدم الاعتراف بالتمثيل السُّلوكي والاجتماعي للأفراد والجماعات؛ ولهذا فلا مبرر لأن يمثل المجتمع بجزء منه وهو قادر على إعطاء الحقيقة دون وسطاء؛ ولأنَّ المجتمع لم يكن غائبًا فكيف لنا بالقبول بمن يمثله أو ينوب عنه.

أمَّا التبرير بصعوبة دراسة المجتمع عن طريق الحصر الشامل الذي استوجب تمثيله بالعيّنة فهو تبرير في غير محله حتى وإن قبلنا ذلك في بحوثنا على الحيوانات والطيور والأسماك والنباتات والجماد فإنَّنا لا نقبله على مستوى من خلقه الله تعالى في أحسن تقويم، وجعله خليفة في الأرض، يصلح ولا يفسدّ، ولا يسفك دمًا فيها بغير حقّ.

وبالنسبة إلى الذين يقولون كلّما كبر حجم العيّنة اقتربت صفاتها وخصائصها من صفات المجتمع وخصائصه، نقول: نعم من حيث اقترابها، ولكن من حيث تطابق نتائجها مع نتائج المسح الشامل فلن؛ وذلك لِما للخصوصيَّة الفرديَّة من دلالة ومعنى، حتى وإن تحدثنا عن أوسع مسح لن نجد من يوم الحشر الذي يقف فيه كل إنسان بما عمل، ولا يحق لأحد أن يمثل الآخر فيه، وهذه عبرة ينبغي أن نأخذ بها في تنظيم حياتنا الاجتماعيَّة والقانونيَّة والعلميَّة، وإذا كان ربنا العظيم الذي يعلم بكل شيء لا يقبل بالعيّنة أن تمثل المجتمع، فكيف لنا نحن الذين لا نعلم بما في الصدور نقبل بأن نغيِّبَ المجتمع ونُعمم نتائج العيّنة عليه؟

وعليه: إذا أراد الباحث أن يستهدف نتائج علميَّة وموضوعيَّة فعليه بتقصي المعلومة لدى كل مفردة من مفردات المجتمع، وإذا تساءل البعض:

.كيف يمكن لنا دراسة المجتمع بكامله؟

نقول:

إنَّ حجم المجتمع يختلف من بحث إلى بحثٍ آخر، أي: إنَّ حجم المجتمع يحدّده الموضوع قيد البحث أو الدراسة، ولم يتحدّد هكذا عفويًّا وفقًا لرغبة الباحث؛ ولأنَّ من أهداف المسح الاجتماعي الرّئيسة التعرُّف على معالم المجتمع ومواقفه وثقافته وأنماط حياته وقيمه، إذن: فمن الذي سيعكس واقع المجتمع إن أردنا معرفة تامة غير منقوصة؟ بالتأكيد لن يكون أحدٌ غير المجتمع ذاته[26].

[26] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2019، ص 173.

ولأنَّ كلمة المجتمع كلمة عامّة غير محدّدة فإنّ الباحث سيكون أمام إشكاليَّة في المفاهيم إن لم يحدّد اصطلاحًا أيّ مجتمع يقصد أو يعني، فهل هو المجتمع الإنساني، أم إنَّه مجتمع القرية، أم المدينة؟ أم أيّ مجتمع يقصد من غير ذلك؟

لذا جاءت الضرورة لتحديد المصطلحات حتى يُفك اللبس والغموض الذي قد يعلق في ذهن القراء والدارسين والباحثين.

وبما أنَّ الباحث لا يمكن أن يتناول بالبحث مجتمعًا مجهولًا، إذن: عليه بتحديد مجتمع بحثه كمًّا وموضوعًا وزمانًا ومكانًا مع تحديد الفترة الزمنيَّة المستهدفة بالمسح الشامل، أو المسح باختيار العيّنات.

وبما أنَّ للبحث موضوعًا، إذن: للموضوع مجتمعٌ، وإذا كان موضوع البحث هو انحراف الأحداث في مدينة طرابلس فيكون مجتمع البحث هو كل المنحرفين في مدينة طرابلس، وليس كل سكان مدينة طرابلس؛ ولهذا يستهدف المسح الشامل كل المنحرفين ولا يستهدف غيرهم، وعادة يتم التعامل في مثل هذه المواضيع مع الحالات المسجّلة في مؤسّسات الإصلاح الاجتماعي؛ ولذا فمهما كبر العدد ليس من الصّعب دراسته، وإذا كان من الممكن أن يجزأ موضوع الانحراف إلى مواضيع أخرى حسب نوع الانحراف تكون الدراسة أكثر دقة وعلميَّة؛ وذلك كأن يجزئ الباحث موضوع الانحراف العام إلى مواضيع تتعلق بظواهر انحرافية كحالات السّرقة، وتناول المخدرات، والقتل عمدًا، والهروب من المنزل، وتخريب المؤسّسات العامة، أو هدر المال العام؛ فهذه المواضيع عندما يرتكبها الأحداث تندرج تحت موضوع عام هو انحراف الأحداث، ولكن الانحراف أنواع مما يستوجب تجزئتها وفقًا لكل نوع كما بيَّنا[27].

[27] المصدر السابق، 143.

وعليه: دراسة المواضيع الانحرافية السَّابقة بطريقة المسح الشامل تكون متيسرة ومن دون صعوبة، ولو أخذنا موضوعًا آخر وليكن: (حالات الطلاق في سوق الجمعة بطرابلس)، فإن جميع حالات الطلاق مسجلة، ويمكن معرفتها عن طريق المؤسّسات الرسميّة ذات العلاقة، ويمكن إجراء مسح شامل عليها، ومهما كبر حجم مجتمع البحث فلن يكون بحثًا لجميع السكّان، الذين يحصون كل ثلاثة أو خمسة أو عشرة سنوات عن طريق المسح الشامل الذي لم يكن هدفه جمع معلومات عن ظاهرة أو مشكلة بقدر ما يهتم بالحصر الكمي الذي أصبح ميسّرًا عن طريق الحاسوب الذي يضاف فيه كل مولود جديد، ويمحى منه كل من انتهت به الأيام إلى طلب الرحمة والمغفرة مع عالم الأموات أو الشهداء.

ولكن إذا كان من الضروري أن يتم اختيار عيّنة للبحث أو الدراسة بناء على الموضوع المحدد للبحث فإنَّ النتائج المتوصل إليها عن طريق العيّنة لا يمكن أن تمثل المجتمع الذي أخذت منه، بل إنَّها تمثل جميع أفراد العيّنة فقط.

ومع ذلك فالنتائج المتوصل إليها عن طريق البحث بالعيّنات تعطي مؤشّرات مهمّة لدراسة المجتمع ككل، أو البحث في مواضيع أخرى ذات علاقة بالنتائج المتوصل إليها[28].

أهميَّة طريقة المسح الشّامل:

إنَّها تُمكّن من التعرّف على علل الظَّاهرة، أو علل موضوع البحث مباشرة من قِبل الذين تربطهم علاقة به دون استثناء لأحد منهم.

[28] المصدر السابق، ص 216.

وتكتمل المعلومات ويتم التعرُّف عليها وربط العلاقة بين العوامل المكوّنة لها باكتمال آراء أفراد كل المجتمع (مجتمع البحث)، وأحكامها قاطعة وفق المعلومات المتحصل عليها. أمَّا العيّنة فإنَّه من الصّعب الثّقة في معلوماتها والاعتماد عليها في وضع الخطط العامّة؛ لأنَّها جزء من المجتمع وقد تكون آراؤها مخطئة حتى وإن تم قبول البحث باعتماده لنسبة من الأخطاء المعتمدة أو المتوقَّعة من قبل الباحث.

ومن الأهميَّة أيضًا قد يتحقق الرّضا العام لنتائج المسح الشامل، والذي لا ترتقي العيّنة لتحقيقه.

إنَّ المسح الاجتماعي طريقة ذات خطوات موضوعيَّة تتّبع في التعرّف على صفات ظاهريّة موجودة في الزَّمن الحاضر، وهذه الصفات يعترف بالتعبير عنها وفق المعلومات المجمَّعة في استمارة مقابلة أو استبيان، أو مشاهدة سلوك.

ولذلك تُجمَّع المعلومات وفق خطّة تراعى فيها الأهداف، والفروض المصاغة، وتحلل حسب معطياتها العلميَّة، وتسهم في عمليَّة الإصلاح الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي والقانوني.

ولأنَّ المسح الاجتماعي يهتم بالظَّاهر عند الإنسان، فهل يستطيع أن يظهر هذا الإنسان كل ما في وجدانه كما هو للعيان دون أن يتأثر أو دون أن يراعي نواميس المجتمع ودينه؟

ولذا، فوصف ما هو ظاهر وبكل دقّة قد لا يكون هو نتيجة انعكاسات ما في الباطن، أي: لا يمكن أن تكون الأقوال والأعمال في حالة تطابق مع ما تكنّه النفس أو تضمره؛ ولهذا نقول: دائمًا الأعمال بالنيَّات.

فقد يقول الفرد المبحوث أو قيد الدراسة عندما يسأل في أثناء المقابلة معلومات خاطئة تمامًا مع حقيقة الأمر الذي يعرفه؛ وذلك لأنَّ الإنسان في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع بطبعه الاجتماعي يصدق ويكذب، وكما نعلم لقد كذب البعض على الله جلَّ جلاله فكيف لا يكذب المبحوث على الباحث؟

وبناء على ذلك أتساءل:

. هل الدراسات التي تعتمد على المشاهدة والاستبيان في دراسة الحالات الفرديَّة والجماعيّة يُعتمد عليها في العلاج والإصلاح، وبخاصة نحن نعرف أنَّ في خطّة البحث التي سينتهجها الباحث للوصول إلى أهدافه البحثيَّة تقبل بنسبة أخطاء لإجازة المعلومات والنتائج المتوصّل إليها؟ وغالبًا ما تكون هذه النسبة 5% ويتم التصديق بنسبة 95%، ومع ذلك لم يكن للباحث برهان لإثبات صحة ما قاله بنسبة 95% من المبحوثين بأنَّه الحق؛ وذلك لأنَّ الاستبيان عبارة عن أسئلة نابعة من فروض ومحتوية على مجموعة من المتغيّرات، ومعدّة مسبقًا من قبل الباحث، وبالتّالي الاستجابات أو المعلومات المطلوب الحصول عليها لم تكن جدليّة، إلى جانب أنَّه لم يحدث تفاعل بين ورقات الاستبيان والمبحوث.

ولذلك فالمعلومات من دون جدل وحوار واستيضاح وتفهُّم وتقبل من خلال الإحساس بأهميّتها للمبحوث لا تخدم الأهداف العلميَّة، ولا الاجتماعيَّة ولكن يجوز أن تخدم مصلحة خاصّة للباحث بأن ينجز بحثه لينال مقابلًا ماديًّا أو معنويًّا.

وبما أنَّ نتائج البحوث ينبغي أن تترتب عليها حلول ومعالجات ومقترحات قد تكون على مستوى الدولة السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فيجب إخضاع نسبة 95% من مجتمع البحث للاختيار، والذي لا يتحقق عن طريق الاستبيان، بل

يتحقق عن طريق المقابلة؛ مصداقًا لقول الله تعالى: {لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ}[29].

ليس من العيب أن يسأل الإنسان عمَّا يقول؛ للتأكد من براهينه على ما قاله حتى يؤخذ رأيه مع الآراء الأخرى المتأكد من صوابها وفرزها عن الآراء التي لا تستند على مصادق موضوعيَّة.

وبما أنَّ استمارة الاستبيان تعد مسبقًا فإنَّها بالنسبة إلى المبحوثين توزع عليهم جاهزة، وما على المبحوثين إلا قبولها كما هي وبأخطائها المعتمدة من قبل الباحث، ومع أنَّها تُجرَّب على نسبة قليلة من المجتمع المستهدف بأخذ العيّنة منه، وتُنقَّح بعد تجريبها وتصحيحها لغة وأسلوبًا ومفهومًا ومصطلحًا فإنَّها لا تخلص من الغموض بالتمام والكمال مما يجعل البعض بعد تعميمها عليهم لملئها يقعون في أخطاء مقدرة بنسبة 5% كما سبق أن أوضحنا.

وحتى إن سلمنا بمصداقيّة المعلومات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان فإنَّ الأخطاء المتوقَّعة لها لا تجيزها لدراسة المسح الشامل، والأخطاء المتوقَّعة هي:

1-عند التجريب تتَّضح أخطاء الاستمارة، ولكن لوجود فرصة التعديل والتصحيح يحدث التصويب والضبط.

2-عند تعميم الاستمارة على أفراد العيّنة بأخطاء مقبولة تساوي 5%، تصبح نسبة الأخطاء أكثر عند تعميم النتائج على أفراد المجتمع.

[29] الأحزاب: 8.

مثال: لو افترضنا أنّ حجم المجتمع = 50.000 نسمة، وأنّ نسبة العيّنة = 5% فيكون حجم العيّنة يساوي 2500 مفردة.

وبما أنَّ الأخطاء التي ظهرت في استمارة الاستبيان بالفعل كانت 5% كما هو متوقَّع من حجم العيّنة الذي يساوي 2500 مفردة؛ نتيجة غموض في بعض الأسئلة، أو التباس في المعنى، أو المفاهيم، أو نتيجة عدم تركيز المبحوث على محتوى الاستبيان، أو عدم قدرة المبحوث على القراءة المدرسية التي تختلف عن القراءة والكتابة المتعرَّف عليها في الكتاتيب، وكذلك لعدم وجود جرأة أدبيّة تجعل المبحوث على مقدرة لسؤال الباحث.

وإضافة إلى ما سبق ذكره لو عُمم هذا الاستبيان على المجتمع فقد يجد الباحث أنَّ هناك البعض الذي لا يقرأ ولا يكتب، وأنَّ هذا البعض من قِبل المستهدفين بالبحث، وينبغي له أن يجيب عن استمارة الاستبيان، فهذه أخرى تزيد من ارتفاع نسبة الأخطاء وبخاصة إذا كان التوزيع للاستمارة غير مباشر.

وعليه: نستنتج مما سبق أن نسبة أخطاء الاستبيان تزيد إذا عممت نتائج العيّنة على المجتمع الذي أخذت منه.

فحسب المثال السَّابق إذا كان حجم المجتمع 50000 مفردة، وحجم العيّنة 2500 مفردة، وأنَّ نسبة الخطأ عند دراسة العيّنة كانت 5%، وبما أنَّنا سنعمّم نتائج العيّنة على المجتمع إذن: علينا أن نعمم أيضًا نسبة الخطأ المقبول والذي تحقق من العيّنة 2500 مفردة.

هذا يعني: أنَّ كل 2500 مفردة قد تقع في أخطاء 5%، وبناء على ذلك لو جمعنا نسبة أخطاء الاستبيان بعرضه على أفراد المجتمع 50000 مفردة يكون

مجمل نسبة أخطاء الاستبيان تساوي 100% لإنَّها تساوي حجم العيّنة 2500 مفردة[30].

وهذه النسبة لم يتم من خلالها اختيار نسبة الصواب المتحصل عليها وهي 95%، والتي يمكن أن تكون نتائجها أكبر من قبولها الظَّاهري كنسبة مئويّة لو تعرّضت لإجراء مقابلات مع الأفراد المتكوِّنة منهم، وهكذا تنقص هذه النسبة إلى أن تصل إلى 10%، وترتفع نسبة الأخطاء إلى أن تصل إلى 100%، مما يجعلنا نتساءل:

. هل يمكن بعد ذلك الاعتماد على تعميم نتائج الاستبيان؟

. هل تصبح دراسة العيّنة التي تهدف من ورائها التعميم دراسة علميَّة يعتد بها ويعتمد عليها؟

. هل العيّنة في هذه الحالة تمثل المجتمع؟

وبما أنَّنا نجيز المسح الاجتماعي العام فهل من الأفضل أن يدرس الباحث المجتمع دون سابق معرفة به؟ أم يفضّل التعرّف على خصائصه وصفاته أوَّلا؟ أي: هل يمكن للباحث أن يدرس مجتمعًا لا يعرفه أو لا يعرف عنه شيئًا؟

وعليه: فإنَّ البحث العلمي ينبغي أن يُبنى على معرفة نظريَّة؛ لتسنده في ميادين المعرفة والبحث العلمي موضوعيًّا، فبدون سابق معرفة لا يمكن أن يتحدّد الموضوع، ولا يصاغ الاستبيان بدقة تُمكِّن إجراءاته من التقنين والاحتكام إليها؛ ولذا ففهم المجتمع ومعايشته والقرب منه هو الاستطلاع العلمي الذي يساعد على اختيار المواضيع وصياغة فروضها واستمارات استبيانها أو مقابلاتها؛ وذلك لأنَّ من أهداف

[30] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مالطا: دار الجآ، 1995، ص 73.

طريقة المسح الاجتماعي التعرّف على معدّل توزيع بعض الخصائص الاجتماعيَّة كالمهنة، والسّن، والنّوع، والحالة الاجتماعيَّة ونوع المهنة أو الحرفة، ومتوسط الدخل السنوي وغيرها كثير، وكذلك تهدف طريقة المسح الاجتماعي إلى تقويم أوضاع قائمة، ومعرفة ما هو كائن، ومدى ارتباط الخصائص الاجتماعيَّة بأنماط السُّلوك أو الاتجاهات الاجتماعيَّة.

ولذا فإذا كان الاهتمام بالكيف، فينبغي التعرّف على الأسباب والعلل التي كانت وراء السُّلوك، أو الظَّاهرة، أو الحالة، أمَّا إذا كان الهدف التعرُّف على معدل توزيع بعض الخصائص، فهذه مسألة مختلفة، فالأوَّل: مضامين وعلل، والثاني: أرقام ونسب، وإذا تعاملنا مع المجتمع وقيمه على أساس كمّي، فإنَّه من الصّعب معرفة المجتمع وقيمه والحالة التي هو عليها؛ لأنَّ مضامين المجتمع معانٍ وقوانين طبيعة، وأديان وأعرف وقيم وفضائل، وأصل وانتماء.

إذن تهدف طريقة المسح الاجتماعي إلى وضع تصوّرات ومقترحات للمستقبل، وبما إنَّها تهدف إلى ذلك؛ فينبغي فهم الحاضر جيدًا وبعمق لا بالاقتصار على وصف الظواهر فقط؛ لأنَّ المجتمع كما وضَّحنا سابقًا له نواميس وقيم وفضائل لا تُشخَّص بالوصف، ولا يمكن فهمها إلا بالغوص فيها وتتبعها؛ ولهذا فطريقة المسح الاجتماعي ترتبط بالواقع من حيث خصوصيَّة الموضوع والمكان والزَّمان مما جعلها تؤكد على أهميَّة ربط الحاضر بالماضي والمستقبل دون انفصال؛ وذلك من أجل وضع الخطط ورسم السياسات والإستراتيجيات، التي بها تتطوّر الأحوال وتتغيّر إلى ما هو أفضل وأجود وأنفع وأحسن[31].

[31] المصدر السابق، 62.

فمن أراد أن يقتدي أو يعتبر، فعليه أن يعود إلى الماضي الذي يحتوي على التجارب الإنسانيَّة والاجتماعيَّة بحيث لا يكرر جهودًا غير مثمرة، أو أن يضع تصورات سبق وأن جُربت ولم تحقق نجاحًا، وحتى لا يضيع جهده ووقته هباءً منثورًا، فعليه أن يطّلع على سُنن الأوَّلين.

إنَّ أيّ أسلوب أو منهج إذا انعزل عن المحتوى الفكري للموضوع فإنَّ نتائجه لا تؤدّي إلى قوانين ولا نظريّات، وهذا ما يلاحظ على المسح الاجتماعي الذي يهتم بالأوصاف، والأشكال، والأرقام دون الاهتمام بالعلل التي أنتجت المتغيّرات التي تكثر في البحوث المسحيَّة.

ونحن لا اعتراض لنا على استخدام الأرقام نسبًا وكميّات فهذا أمر مهم، ولكن الاقتصار عند حدود الكم دون النظر إلى الكيف هو الذي نُبدي عليه تحفُّظا.

فالذي يهم الباحث في دارسة حالات السّرقة على سبيل المثال: هو، لماذا تفشَّت السّرقة في مجتمع من المجتمعات بشكل جعلها ظاهرة؟

فما يهم الباحث في بحثه لهذه الظَّاهرة، هو معرفة الأسباب التي جعلت من أبناء المجتمع سُرَّاقًا، فهل هي:

. متغيّرات الظروف السياسيَّة؟

. أم إنَّها متغيّرات الظروف الاقتصاديَّة؟

. أم إنَّها متغيّرات الظروف الطبقيَّة؟

. أم إنَّها بأسباب الغزو والاستعمار إن تعرّض البلد للاحتلال؟

. أم إنَّها أسباب أخرى؟

كل هذه تهم الباحث مما يجعله يبحث لأجل معرفتها على أرض الواقع؛ بهدف إيجاد حلول ومعالجات؛ ولذلك لا يتوقّف الباحث عند معرفة حدود الكم ونسبه المرتفعة، بل يتوجَّه إلى معرفة الأسباب ومكامن العلل؛ ولذا فالكم ونِسبه المرتفعة يُفيد كثيرًا في معرفة حجم المشكلة، أمَّا معرفة العلل والأسباب فتفيد كثيرًا في معرفة المعالجات وإيجاد الحلول الموضوعيَّة.

ولهذا؛ لا يمكن أن يؤدّي المسح الاجتماعي من خلال نتائجه الوصفيّة إلى نظريّات إذا لم يتوحَّد مع المحتوى الفكري للموضوع.

ولكي يصبح المسح الاجتماعي إصلاحي ينبغي أن يهتم بمعرفة العلل والأسباب المكوّنة للظاهرة أو الموضوع التي تراكمت من الماضي إلى وقت ظهورها؛ ولذا فاتباع خطوات الطريقة المسحيَّة يؤدّي إلى معرفة الآتي:

أ – معرفة الظرف الزَّماني بماضيه وحاضره.

ب – معرفة الظرف المكاني الذي ظهرت فيه المشكلة.

ج – معرفة طرفي المشكلة؛ ليتم الصلح بينهما سواء أكانوا أفرادا أم جماعات أم مجتمعات.

د – معرفة لبّ المشكلة ومرتكزات مكامنها من خلال معرفة أسبابها ومعطياتها ومضمونها والمتغيّرات المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة عليها.

وبعد معرفة الظَّاهرة أو المشكلة، وأسبابها، وظروفها، وتحديد أطرافها بالبحث الموضوعي يُمكن أن يحدث الإصلاح أو تتحقّق المعالجات[32].

[32] المصدر السابق، ص 226.

أنواع المسوح في العلوم الاجتماعيَّة

أوَّلا: المسوح من حيث مجال البحث أو الدّراسة:

وتنقسم إلى قسمين: مسوح عامّة، ومسوح خاصّة.

1- المسوح العامّة: هي التي تهتم بمسح الظَّاهرة أو الموضوع بشكل شمولي، وهي كمن يمسح الأرض ليقيم عليها بناء أو إنشاء؛ وذلك لأجل تحديد نوع التربة ومكوّناتها ودرجة تماسكها وتحملها، وأهميَّة موقعها في المخطط العام، ومعرفة المعالجات السَّابقة إن وجدت، والتوقعات المستقبلية لعمرها الزَّمني وأهميّتها الاقتصاديَّة للمجتمع أو الدولة بشكل عام.

ولذا فالمسوح العامّة تستهدف معالجة عدّة أوجه من خلال البحث أو الدراسة الموضوعيَّة فتهتم بالجانب التعليمي، والصحي، والسكني، والإنتاجي، والخدمي والسياسي كمعطيات تتداخل في تحديد أهميَّة البحث ودراسة المواضيع، ووضع الخطط المستقبليّة.

2 - المسوح الخاصّة: هي التي تركز على جوانب محددة كبؤرة اهتمام؛ كأن تقتصر على جانب من الحياة الاجتماعيَّة بكل دقة ووضوح، وتتسع دائرة التركيز هذه لتبيان العوامل المتداخلة في الموضوع كالتعليم، أو الصّحة، أو الاقتصاد، أو قطاع المرافق والخدمات.

فلو أخذنا التعليم كمثال: يكون التركيز على أهميّته للمواطن أو للمتعلّم من حيث تأهيله وإعداده علميًّا ومهنيًّا أو حرفيًّا، وبما يُمكِّنه من الحصول على فرصة عمل تناسب ما أهل من أجله.

ثانيًا: المسوح من حيث المجال البشري:

وتنقسم إلى نوعين: شاملة (المسح العام)، ومسوح محدودة تقتصر على اختيار العيّنة.

1 ـ المسوح الشاملة:

وهي التي تهدف إلى البحث في كل مفردات المجتمع دون استثناء، وتسمى طريقة المسح الشامل، وهذه تمتاز بأهميتها العلميَّة في جمع المعلومات، البيانات، وتحليلها واستخلاص النتائج، ثم تفسيرها وعرض الحلول والمقترحات والتوصيات.

والمقصود بالبحث الشّامل هو الذي يجريه الباحث على مجتمع الموضوع أو المشكلة أو الإشكاليَّة أو الظَّاهرة، ولا يقصد به كل أفراد المجتمع السكاني، أي: إنَّه المجتمع المعني بالبحث ولا علاقة له بمن لا علاقة لهم بمشكلة البحث، فهو المقصور على حدود البحث التي صاغها الباحث لبحثه.

فلو اخترنا مجتمع البحث سكان المدينة القديمة بطرابلس، فإنّنا سنستهدف بالبحث كل المقيمين في المدينة القديمة، إلّا إذا استثنى الباحث البعض بأسباب موضوعيَّة كأن يكون موضع البحث أو الإشكاليَّة خاصّ بالسكان الليبيين مما يجعله يستثني الأجانب إن وجدوا من ضمن السكان في المدينة القديمة.

إنَّ المسح الشامل هو الذي يعكس الواقع الفعلي للمجتمع قيد البحث، وإنّ النتائج المتوصل إليها تخص مجتمع المدينة القديمة المتكون من المواطنين الليبيين فقط، وبالتالي: إنّ نتائجه لا يمكن تطبيقها على مجتمع آخر حتى ولو كان من الليبيين.

وعليه: فإنَّ نتائج المسح الشامل تُطبَّق على المجتمع الذي تجرى البحوث عليه، ولا يجوز أن تطبّق على غيره؛ وذلك بأسباب خصوصيَّات المكان والزَّمان والموضوع والمستوى التعليمي والثقافي ومتغيّرات الأديان والأعراف، وهكذا يكون التباين بين البحوث التي تجرى على المجتمعات سواء أكانوا سكان مدن أم قرى أم غيرها.

2 – المسح بالعيّنة:

وهو الذي يحدّد حجم مجتمع معين وفق اختيارات منهجيَّة لأنواع العيّنات تقرُّبا إلى اختيار تقل فيه نسب الأخطاء والتحيّز قدر الإمكان.

وتُعمّم نتائج العيّنة على بقية أفراد المجتمع الذي اختيرت منه عيّنة البحث، وتقترب صفاتها وخصائصها من صفات وخصائص المجتمع إذا زاد حجمها، وتبتعد إذا قل حجمها أو صغر؛ وسواء اقتربت أم ابتعدت الصّفات والخصائص فإنَّ نتائجها تعمّم على من لم يشركوا أو يستهدفوا مباشرة بالبحث، وبما أنَّ هناك خصوصيَّات للفرد، والجماعة، والمجتمع فإنَّ تعميم نتائج بحوث العيّنات في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة على من لم تجر عليهم مسألة تحفُّها الشّكّوك[33].

أدوات المسح الاجتماعي:

من أهم أدواته الآتي:

1 . المشاهدة.

2 . الملاحظة.

3 . المقابلة.

[33] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مالطا: دار الجا، 1995، ص 93.

4 . الاستبيان.

5 . التصنيف القيمي.

خطوات الطريقة المسحيَّة:

تنتظم خطوات الطريقة المسحيَّة وفقًا للخطوات الآتية:

1- رسم الخطّة التي تحتوي على منهجيّات وتقنيات البحث الآتية:

أ . تحديد مشكلة البحث.

ب . تحديد أهميَّة البحث.

ت . تحديد أهداف البحث.

ث . تحديد حدود البحث.

ج . تحديد فروض البحث أو تساؤلاته.

ح . تحديد الطريقة أو الطرق المتداخلة من أجل إنجاز البحث وتحقيق أهدافه.

خ . استطلاع الدراسات السَّابقة إن كانت هناك ضرورة موضوعيَّة لذلك.

د . تحديد الأدوات أو الوسيلة المناسبة لجمع المعلومات من مصادرها.

2- كتابة الإطار النظري الذي يتناول الباحث فيه النظريّات أو أدبيات المهنة أو ميدان التخصص وربطه بالمتغيّرات المستهدفة بالبحث.

3 . تحديد الإطار الميداني أو المعياري الذي يحدّد وفقًا للمعلومات التي تُجمَّع من المبحوثين المستهدفين بالبحث، سواء أكانوا أفرادًا، أم جماعات، أم مجتمعًا، أم

اكانوا وثائقًا، أم إمكانات ومعطيات ماديّة كالتُّربة والثروة المعدنيَّة، والثروة الحيوانية والزراعية، أو المصانع أو المعسكرات والمدارس أم غيرها، وغيرها كثير.

4 – تحليل المعلومات والبيانات.

5 – عرض النتائج.

6 – كتابة التقرير.

جوانب القصور في الطريقة المسحيَّة:

ولأنَّ الكمال لله تعالى إذن: لا بدَّ وأن يكون القصور في من يستخدم هذه الطريقة أو غيرها من الطرق البحثيَّة الأخرى؛ ولهذا نقول: إن كان هناك قصور فلا يلحق الطريقة البحثيّة ولكن يلحق المستخدمين لها من حيث الآتي:

1- إنْ قصر البحاث بحوثهم على ما هو حاضر وبمنعزل عن الماضي الذي يشكل له إطارًا مرجعيًّا؛ وذلك لأنَّ الظواهر والمشاكل كمواضيع للبحث هي ظواهر لأسباب ماضية، مما يجعل صعوبة البحث في الظواهر بمنعزل عن الأسباب التي أظهرتها، مما يستوجب العودة إلى متغيّرات الماضي ومقارنتها مع متغيّرات الحاضر وفقًا للمتطلبات والتوقعات المستقبلية في دائرة الممكن.

2- إنَّ نتائج المسح الاجتماعي لا تؤدّي إلى نظريّات إذا انعزلت عن محتواها الفكري الذي أثّر في الظَّاهرة قيد البحث.

3- إنَّ تكرار المسوح الميدانيّة عن طريق الاستبيان على المجتمع أو العيّنات المأخوذة منه قد يسبب الملل والقلق والتهرّب لدى المستهدفين بالبحث، وبخاصة إذا لم يلمس المبحوثون نتائج إيجابية من البحوث التي أجريت عليهم في السَّابق.

4- إنَّ البحوث المسحيَّة لا تهتم بتفاعل المبحوثين مع موضوع البحث، بل الذي يركز عليه بعض البحّاث تجميع معلومات وبيانات كميّة من خلال متغيّرات محددة؛ ولذلك فإنَّ أهميَّة البحث لا يحس بها المبحوث من خلال الأسطر القليلة التي يكتبها الباحث في مقدمة الاستبيان، بل المبحوث يحس بها عندما يشعر أنَّ الموضوع يمسّ مشكلته مباشرة، وما تتركه عليه من آثار جانبية.

5- المسح الاجتماعي يكثر من دارسة العيّنات ويعمم نتائجها على من لم يشترك مباشرة في البحث؛ ولذلك فتعميم نتائج العيّنات يتضمن تعميم عيوبها على من لم يكن من مفردات بحثها.

6- بعض البحّاث المستخدمين لطريقة المسح الاجتماعي يتعمدون قصرها على البحث في الظَّاهر، في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن الظَّاهر في كثير من الأحيان لا يعكس حقيقة الواقع، ولا علاقة له بما هو كامن[34].

[34] المصدر السابق، ص 225- 232.

الطريقة التجريبيَّة

يُعدّ التجريب موقفًا مصطنعًا يُهيئ لإثبات حقائق أو بطلانها أو نفيها من خلال البحث والتقصي الدقيق ملاحظةً ومشاهدةً ومعايشةً، وفي العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة تكون الحقائق كامنة وتظهر في التصرفات والسُّلوك والأفعال والأعمال التي تخضع للمشاهدة والملاحظة، ولكن ليس من السهل إظهار الكامن للمشاهدة والملاحظة، وهنا تكمن الصعوبة العلميَّة التي تواجه العلوم غير الطبيعيَّة؛ فالذي يود الباحث مشاهدته وملاحظته يقع تحت سيطرة المبحوث وظروفه الخاصة التي قد لا يسمح بإظهارها للمشاهدة والملاحظة أو لا يسمح إلا بإظهار جزءٍ قليلٍ منها، وقد يُظهر عكس حقيقة الموقف أو الحالة أو الظَّاهرة التي هو عليها؛ وذلك لاعتبارات تستوقفه أمام الآخرين، وفي هذه الحالة تكون المعلومات المتحصل عليها عن طريق أداة الملاحظة والمشاهدة غير صحيحة وبالتالي غير علميَّة.

وحتى التجريب عن طريق المجموعة الواحدة أو المجموعتين أو أكثر إذا اعتمدنا فيه على المشاهدة والملاحظة قد تكون أحكامنا غير صائبة مائة في المائة؛ لأنَّ المجموعة أو المجموعات التجريبيَّة والضابطة وإدخال المتغيّرات عليها أو على بعضها يجعل المجرَّب عليهم تحت تأثير مباشر من الباحث، وهنا قد يتصنَّع بعض المبحوثين أو حتى جميع المبحوثين إظهار التزام أو انضباط مبالغ فيه أمام الباحث، وهذه ليست بحقيقة؛ مما يجعل الباحث إن احتكم فقط بما يشاهده يقع في أخطاء تكون ضارة بالبحث؛ وذلك بأسباب السُّلوك المصطنع من قبل المبحوثين أو بعضًا منهم.

ولذا؛ فإنَّ تعميم نتائج البحوث التي تتأثر بما سبق ذكره على مجموعات أخرى لم يتم اختيارها من ضمن المجموعات التجريبيَّة ولا الضابطة قد لا يفيد في معالجة

المشاكل الاجتماعيَّة والنفسيَّة التي تتطلَّب مراعاة كل خصوصيَّة وما يتعلّق بها من ظروف موضوعيَّة.

وبما أنَّ دراسة الإنسان من حيث مشاعره وأمانيه، واستعداداته وحبّه، وأمله؛ وكرهه مسألة يصعب التحكّم فيها والتأكد منها؛ لذلك من الصّعب إخضاع كل ذلك للتجريب المباشر؛ ولهذا لا يمكن إخضاع المشاعر للتجريب والمشاهدة، مما يجعل البحَّاث يلتجئون إلى استخدام الأساليب الإسقاطية؛ لفهم النفس وما تكنَّه من معلومات تفيد دراسة الحالة وتحليل المعلومات المتعلقة بها، وكذلك تفيد تشخيصها من خلال معرفة العلل ومكامنها والأسباب وما يترتَّب عليها؛ لأجل التوصّل إلى النتائج، وبلوغ مرحلة العلاج المؤسّس على العلم والمهارة.

ولأنَّ الإنسان عاقل ومجادل فإذن: بطبيعة الحال يكون قادرًا على أن يخفي ما في نفسه ولا يعلمه لأحد؛ ولهذا يكون الجدل والنقاش والمقابلة من أفضل الوسائل في الحصول على المعلومات من البشر؛ مما يجعل للمقابلات العلميَّة أهميَّة كبرى في مجالات العلوم الاجتماعيَّة والنفسيَّة؛ ولذا فإنَّ التجربة الاجتماعيَّة تحتاج إلى ظروف زمنيَّة ومكانيّة تختلف عن ظروف التجارب المعمليَّة وتجارب المختبرات التي تُجرى على الحيوانات والنباتات والأسماك والطيور وغيرها كثير.

تجارب المعامل والمختبرات قد تعطي نتائج فورية، أمَّا تجارب البشر فتحتاج إلى زمن أطول؛ كي تعطي حقائق وأدلة يحتكم بها أو يتحكم إليها، أو حتى لمجرد أن يتم التعرّف عليها، كلنا نريد الخبز ساخنًا، ولكن هل يمكن الحصول عليه من دون فترة تخمير؟ فما بالك إذن بالتجارب الاجتماعيَّة التي تحتاج إلى زمن أطول من زمن التخمير لتكون جاهزة للتعرُّف عليها استحسانًا واستئناسًا أو استغرابًا وتجنبًا؛ ولهذا

تُعدّ الحياة في السّجن تجربة للسجين، ومن أراد من البحاث أن يعرف تلك التجربة فعليه أن يتوجّه إلى السّجن ليتعرَّف على حياة السجناء من خلال التجربة التي لم تُصطنع اصطناعًا كما هو حال التجارب في المعامل والمختبرات.

وكذلك العزوبيّة تجربة تتطلَّب البحث من قبل من يرغب أن يتعرَّف على ما فيها من إيجابيّات وسلبيّات وقضايا وهموم[35].

والزواج تجربة، يمكن التعرّف على ما فيها من ميز في أثناء التراضي والتوادد، وما فيها من عيوب في أثناء الغضب واستعراض المزايدات بين الزوج والزوجة.

وهكذا الطلاق مع أنّه حلّ فإنَّه تجربة مُرَّة، وأسبابه اختلاف وعدم تقدير أو فقدان ثقة، والأضرار المترتّبة عليه كثيرة قد تلحق الأبناء وقد تمتد لعداوات بين الأسر.

الكفر تجربة، والإسلام تجربة، والهروب من المدرسة تجربة، والبطالة تجربة، والعمل العام تجربة، والعمل الخاص تجربة تختلف عن تجربة العمل العام، والاستعمار تجربة، والجهاد تجربة وعبادة بالنسبة إلى المسلمين إذا توافرت شروطه ومعطياته، وكذلك الحكم تجربة، والنظم الاقتصاديَّة والسياسيَّة تجارب عندما تنتظم المجتمعات وفق فلسفتها، والحريّة تجربة، والعبوديّة تجربة، وفترة التعلّم والتعليم تجربة، والالتزام تجربة، وهكذا الحياة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة مليئة بالتجارب التي تستوجب البحث والبحاث غافلون عنها.

وهكذا تتعدّد التجارب الاجتماعيَّة وتتجدّد وتتنوّع، وهي أفضل ميدان ومادة تجريبيّة لمن أراد أن يُقدِّم جديدًا، أو أراد أن يتقدَّم به في ميادين العلوم الاجتماعيَّة

[35] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مالطا: دار الجا، 1995، ص 141.

والإنسانيَّة، إنَّها التجارب العظيمة التي تُثري كل التخصصات العلميَّة وتمد المتعلمين بالخبرة والعبرة[36].

إنَّ احترامنا للعلوم الطبيعيَّة والاعتراف برسائلها العلميَّة يزداد؛ وذلك لالتزامها بإجراء التجارب في ميادينها، وهي تهدف إلى بلوغ كل ما من شأنه أن يُطوِّر الإنسان ويرفع من شأنه اقتصاديًّا وعلميًّا ومهنيًّا وحرفيًّا.

أمّا العلوم الاجتماعيَّة فهي ما زالت متأخرة إن لم تلتفت إلى ميادينها المليئة بالتجارب؛ لتخصّها بالبحث حتى تكون لها هويَّة كما هو حال العلوم الطبيّة التي أصبحت لها هويَّة بها تتميّز وبها تعتزّ.

ومع أنَّ لكل علم ميدانه الخاص به وطريقته الخاصة به ومنهجه الخاص به فإنّ الغاية من البحوث العلميَّة هي الإنسان في كل العلوم والميادين البحثيَّة والجامعات ومراكز البحث العلمي، أي: كل التجارب والبحوث التي تُجرى تكون نتائجها من أجل الإنسان، فعندما تجرى التجربة على أرنب أو حمامة أو شجرة أو طائر أو سمكة أو نبات أو بالمطلق كل ما يخضع للتجريب لم يكن هو المستهدف لذاته مع أنَّه المجرَّب عليه (الضحيّة)، فالإنسان قيمة رفيعة لا يُجرب عليه بما يُعرِّضه للخطر، بل يخضع للتجربة التي فيها يجد أهميّته واحترامه وتقديره ومكانته؛ وبسبب احترام العلوم الطبيعيَّة للإنسان وتقديسها له لم تخضعه للتجربة ولم تعرّضه للخطر.

ولهذا إذا أردنا للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة أن تتقدّم فعلينا بالبحث والدراسة في التجارب الحياتيّة للمجتمعات والشعوب، وأن نُسخِّر العلوم لخدمة الإنسان لا للتجريب عليه.

---

[36] المصدر السابق، ص 225.

ولذا فمهما يحاول البعض أن يفضّل العلوم الطبيعيَّة على الاجتماعيَّة لا يتحقق له ذلك، وما الفصل الظَّاهري بينهما إلا لتبيان المسار المنهجي لكل منهما في ميادينه التي فيها يتميَّز؛ فعلى سبيل المثال: مجتمع كان عدد سكّانه قبل عشر سنوات مليوني نسمة، ثم أصبح الآن ستُ ملايين نسمة؛ نتيجة الزيادة العادية ونتيجة الهجرة إليه من الخارج، وأنّ المستوى الاقتصادي للفرد وللأسرة كان تحت المقبول؛ نتيجة اعتماده على المجهود العضلي الذي يبذله الفرد في الزراعة، والصيد، والصناعات التقليدية، ثم خلال هذه الفترة (الأربعين سنة) انتقل البلد إلى الإنتاج الصناعي الحديث، مع اكتشاف النفط موردًا اقتصاديًّا كبيرًا، وانتشار المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي وانفتاحه على العالم وما لديه من علوم وتقنيات متقدمة، هذه حالة مجتمع من المجتمعات إن أخضعناه للبحث باستخدام وسيلتي الملاحظة والمشاهدة، نلاحظ الآتي:

- زيادة عدد السكان.
- ارتفاع مستوى الدخل.
- ارتفاع المستوى الثقافي.
- ارتفاع عدد المتعلمين ونسبتهم في المجتمع الذي كان يعاني من ويلات الجهل.
- التغيُّر السياسي.
- التغيُّر الاجتماعي من البساطة إلى التعقيد.
- ارتفاع المستوى الصحي وتحسُّن أحوال المواطنين الصحيَّة.

إنّ مثل هذه الحالة تحتاج إلى بحوث ودراسات علميَّة؛ لمعرفة لماذا لم تستمر البساطة مع التقدّم والتطوّر الذي حدث على حياة المجتمع وظروفه؟

وهكذا ينبغي أن تتوجّه البحوث إلى البحث في تجارب الشعوب من خلال ميادين العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ لمعرفة أثر المتغيّرات السياسيَّة والاقتصاديَّة والقانونيَّة والعلميَّة والصحيَّة والثقافيَّة وغيرها من المجالات الأخرى التي لا ينبغي الإغفال عنها.

ولذا فعلى العلوم الاجتماعيَّة ألا تغفل عن الآتي:

أ – استيعاب العلوم الطبيعيَّة وما وصلت إليه من حيث تأثيرها والنتائج المترتّبة على تطبيقاتها في الميادين الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، واستنباط الحلول للمشاكل المترتّبة عليها، أو للظواهر الناتجة عنها.

ب – ملاحظة النمو الاجتماعي ومتابعة التطوّرات أو الانحرافات الطارئة عليه؛ وذلك لأنَّ حياة المجتمعات قابلة للتغيير والتغيّر حسب المؤثّر؛ ولهذا فالأديان السماويّة تؤثّر على حياة المجتمعات إيجابيًّا، وكذلك للأفكار الوضعية أثرٌ على حياة الإنسان سلبيًّا أو إيجابيًّا؛ فللبوذيّة أثرها، وللكنفوشيّة أثرها، وللماركسيّة أثرها، وللرأسماليّة أثرها ولا ننس ما للفلسفة من أثرٍ على الفكر الإنساني وسلوكه الثقافي والحضاري؛ إذ بها سادت حضارات ثم بادت وحلّت حضارات أخرى محلّها، وهكذا لن يبقى ثابتًا إلّا وجه ربّك ذو الجلال والإكرام.

وعليه: كل متغيّر في حياة المجتمعات والثقافات والحضارات ينبغي أن يتوجّه البحاث الاجتماعيين إليه بالبحث والدراسة؛ لمعرفة كنوزه وأخذها قبل أن تزول أو

تندثر؛ ولذا فأعظم العلوم تؤخذ من تجارب الأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب بمختلف ثقافاتهم وحضاراتهم وأديانهم وعلومهم ومعارفهم.

إذن: على البحّاث أن يراجعوا ويتفحّصوا تجارب الشّعوب من خلال دراسة الأفراد الذين انعكست على سلوكهم آثار متميّزة سلبيًّا أو إيجابيًّا أو الاثنين معًا؛ لمعرفة عوامل أو أسباب التأثير الإيجابي والتأثير السلبي؛ لتأكيد الموجب وإبعاد السَّالب عنها أو تخليصها منه.

وإن قال قائلٌ: إنَّه لمن الصعوبة أن نكون متأكدين مما يقوله الإنسان تجاه ما يعمل أو يسلك؟

نقول:

ليست كل الظواهر الإنسانيَّة والاجتماعيَّة مبنيّة على التحيّز وعدم المصداقيّة؛ فدراسة أثر الدين أو التعليم أو الصّحة أو القانون، أو السجن، أو الديمقراطيَّة، أو الاقتصاد على حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات عندما تعيشها تجربة لم يكن بالضرورة متأثّرا بتحايل المبحوث أو إنجازه الشخصاني؛ فما يودّ أن يعرفه الباحث بالبحث من تجربة السجين هو نظرة المبحوث إلى المؤسَّسة الإصلاحيّة لا نظرته إلى نفسه، أي: إنَّ موضوع الدراسة هو أثر السجن على حياة السجين وليس على السجن.

فلو أجزنا هذه الأسئلة المتعلّقة بأثر السّجن على حياة السجين وفقًا للآتي:

1- هل تحب السّجن؟ ولماذا؟

2- هل أثَّر السّجن في صحتك ونفسك، أم لا أثر له في ذلك؟

3- ما رأيك في نظام الرعاية داخل السّجن؟

4- هل تُفضِّل حياة السّجن على حياة الأسرة على الرّغم من القيود التي تلاقيها فيه؟

5- هل تعدُّ حياتك لفترة حبيسًا بين أربعة جدران تجربة في حياتك العامة؟

6- من وجهة نظرك، ما هي الآثار السلبيَّة والإيجابية على حياتك في السجن؟

7- هل تعتقد أنَّ السجن مؤسَّسة إصلاحية أم عقابية؟

8- من خلال تجربتك حياة السّجن وظروفه، هل تنصح بالالتزام والاحترام الذي يُبعد عن دخول السّجن؟

9- يقال: إنَّ السجن للرّجال هل تصدِّق ذلك القول؟ ولماذا؟

كل الإجابات عن مثل هذه الأسئلة تعبّر عن تجربة نتائجها لا تتأثّر بخصوصيَّة المبحوث؛ لأنَّ موضوع التجربة يتعلّق بالمؤسَّسة الإصلاحيّة ولا يتعلّق بشخصيّة السجين، وعليه إنّ إجابات المبحوث عن المؤسَّسة لا تحتاج إلى تحايل من المبحوث ولا تحايل من الباحث بأساليب إسقاطية على المبحوث، إنَّها تجربة واضحة الأسباب وواضحة الأهداف مما يجعل البحث أو الدراسة للتجربة علميَّة وموضوعيَّة.

أمَّا إذا كانت الأسئلة منصبَّة على شخصية المبحوث رغم معايشته للتجربة الإيوائية (داخل السجن)، فإنَّ هذه الأسئلة المحدّدة من خلال المشاهدة أو الملاحظة

أو الاستبيان أو المقابلة التي بها يستهدف الباحث جوهر المبحوث ستكون مختلفة تمامًا عن أسلوب الأسئلة السَّابقة من حيث الهدف والفلسفة[37].

فعلى سبيل المثال: إذا كانت التجربة هي حالة سرقة فتكون الأسئلة على النحو الآتي:

السُّؤال الأوَّل:

. لماذا سرقت؟

فقد تكون الإجابة:

. لم أسرق، وهذه الإجابة قد تكون على احتمالين:

. الصدق.

. الكذب.

فإن كانت صادقة يستوجب التسليم بها، وإن كانت كاذبة يجب معرفة الأسباب التي دعته إلى الكذب، وهذه هي طريقة الأسئلة المباشرة.

ويمكن صياغة السُّؤال عن الظروف:

. ما هي الظروف التي جعلتك تسرق؟

ويمكن أن تكون الإجابة عن هذا السُّؤال، بـ: (لم أسرق)، وهذه الإجابة هي الأخرى تحتاج إلى التأكد منها، وهذا النّوع من الأسئلة المباشرة أيضًا.

وقد يصاغ السُّؤال بشكل آخر:

---

[37] المصدر السابق، 236.

. هل من حق المواطن أن يسرق إذا لم تُشبع حاجاته؟ أو إذا لم تتوافر له فرص العمل؟

هذا السُّؤال لا يُعد سؤالًا مباشرًا؛ وذلك لعدم توجيهه لحالة المبحوث الخاصة.

فإذا كانت الإجابة: بـ(لا)، ينبغي أن يلحق هذا السُّؤال بسؤال آخر هو: ما هو الحلّ من وجهة نظرك؟

السُّؤال الثاني: أن تكون الإجابة:

(بنعم) أو (لا) ..... نعم لا

-إن الالتزام الديني لا يشجع على السّرقة. [ ] [ ]

-إن البطالة تشجع على السّرقة والانحراف. [ ] [ ]

-أفضل البقاء في السجن عن الحياة خارجه إذا لم تحل المشكلة.[ ] []

-أفضل الخروج من السجن عن البقاء فيه. [ ] [ ]

-الحياة الطبقيَّة تستوجب من الفقير أن يسرق. [ ] [ ]

-القتل حق إذا تحكَّم آخر في حاجاتك. [ ] [ ]

-السّرقة لا تُعبر عن الاحتياج دائمًا. [ ] [ ]

-الاعتراف بأنّني سارق يعني: لا أخلاق لي. [ ] [ ]

-السّرقة أقصر طريق لتوفير متطلبات الحياة. [ ] [ ]

-السّارق يجب أن تقطع يده [نعم] [لا] ولماذا؟

-أنا لا أحترم السرَّاق [نعم] [لا] ولماذا؟

-سرقة المواطن عيب [نعم] [لا] ولماذا؟

-سرقة الحكومة جائزة [نعم] [لا] ولماذا؟

معظم مثل هذه الأسئلة تعد إسقاطية ويمكن أن يتحايل فيها الباحث، ويتحايل فيها المبحوث على السّواء؛ إذ يتلاعب الباحث من حيث صياغة الأسئلة، ويتلاعب المبحوث من حيث إعطاء الإجابات؛ فتكون النتيجة كلها مبنية على التحايل، والتلاعب.

ولهذا؛ يتّضح الفرق بين أهداف التجارب في المثال السَّابق في كلتا الحالتين، لقد جرَّب الإنسان حياة السجون، إلّا أنَّ الأسئلة التي وجهت إليه تُمكِّن الباحث من معرفة نتائج التجربة بموضوعيَّة بعد معرفته للأسباب والعلل الكامنة وراءها، ويمكن إيجاد الحلول والمعالجات العلميَّة والعمليَّة لها.

أمّا التجربة التي تستهدف جوهر الإنسان في وجود عقاب وقوانين لا تحمي المغفلين كما يقال؛ فإنَّ الإجابات المتحصّل عليها يحفّها الشّكّ من كل جانب، فلا يستأنس لها، وعليه يتعذَّر وصف نتائج تجربتها بإنَّها علميَّة، سواء اعتمدنا على مشاهداتنا أم ملاحظاتنا أم مقابلاتنا أم استبياناتنا أم أساليبنا الإسقاطية؛ لذا فإنَّ مُعظم نتائجها موضوع شك، وبالتالي: الإدعاء بالتصديق التجريبي فيما يقوله المبحوث أو يلاحظه الباحث مسألة لا يمكن الركون إليها، ولا التسليم بها، وبما أنَّ الجوهر لا تراه الأبصار ليكون تحت سيطرة المشاهدة، والإنسان جوهر فكيف نسلم بالشّكل ولا نسلم بالجوهر؟

وعليه: فإنَّ السُّلوك الظَّاهر يمكن أن يكون مصطنعًا ولا يُعبِّر عن طبيعة الموقف أو الظَّاهرة المنعكسة في الفرد أو الأفراد.

وإذا تساءل البعض:

هل تكون أسباب الظَّاهرة أو المشكلة في طبيعتها تماما كالأسباب المحققة للموقف الاصطناعي؟ وبصيغة أخرى: هل هناك فروق بين الطبيعة والاصطناع؟

فإذا كانت الإجابة بـ(نعم).

إذن: لماذا الاحتكام إلى التجريب على مواقف لا تستوجب ذلك؟

الاحتكام إلى التجريب من أجل أن يُحكم على الظواهر الطبيعيَّة موضوعيًّا بطبائعها؛ ولذا لا ينبغي أن يُحكم على ضمائر النَّاس بنوايا الباحث أو البحّاث، بل الحكم عليها بها وليس بخارجها.

وإذا كانت الإجابة بلا، فإنَّ النتيجة تكون طبيعيَّة أو اصطناعيّة لا الاثنين معًا، وفي هذه الحالة لا يوجد اختلاف، ويفرّق الفيلسوف توماس هوبز ذلك بقوله: "إنَّ الطبيعي هو ما نجده على ما هو عليه، أمَّا المصطنع فهو ما يقع داخل حدود الفعل البشري"[38].

وإذا تحدثنا عن السُّلوك الفردي، أو الثنائي، أو الجماعي، أو المجتمعي يكون حسب ما يتراءى لنا، وهذا ليس بطبيعي، ويكون السُّلوك صناعة وأحيانا افتعالا؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الفعل هو المفتعل، فالطبيعي هو الموجود الحق وكما هو عليه

[38] إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985م، ص 293.

لا كما يجب أن يكون حسب رؤية الباحث في الفعل الاجتماعي والظواهر الاجتماعيَّة.

والفرق بين الطبيعي والاصطناعي:

إنَّ الطبيعي يوجد أوَّلا ويكون التفكير فيه ثانيًا.

أمَّا المصطنع فيكون التفكير فيه أوَّلا ثم يحدث ثانيًّا؛ ولهذا فالطبيعي سواء أكان ظاهرة، أم سلوكًا، أم موقفًا يكون مثيرًا، أمّا إذا كان مصطنعا فتكون الظَّاهرة أو السُّلوك، أو أيِّ فعل هو مثارٌ، أي: إنَّ الأولى مثيرة بذاتها، أمّا الثانية فمثارة من خارجها.

الهدف التجريبيّ في العلوم الاجتماعيَّة:

هدف الطريقة التجريبيَّة في العلوم الاجتماعيَّة والقانونيَّة التعرّف على الظواهر وعللها وأسبابها ومكامنها، وتأثيراتها السّلبيَّة والإيجابيّة، مع إيجاد مقاييس لتقنينها والتحكّم في عناصرها، وهي تختلف عن التجريب في العلوم الطبيعيَّة التي تهدف إلى الاكتشاف والاختراع الفني والتقني؛ من أجل تسخير إمكانات الطبيعة، والعيش من ثمارها الظَّاهرة والكامنة (من أحشائها أو من على ظهرها).

والغاية من التجريب في العلوم الاجتماعيَّة أن يواكب الإنسان حركة الاكتشاف العلمي ونظمه، ولا يفرط في القيم الحميدة التي صنعها الماضون، وهي لا تتعارض مع المكتشف الجديد، وأن يستفيد من الاختراعات والابتكارات التي تمدّه بها العلوم الطبيعيَّة، وأن يوجّه عنايته واهتمامه للطبيعة مصدر رزقه، وميدان تدريبه وتجربته من أجل تقدُّمه؛ ليصل إلى الفضيلة وينتظم في مجتمع فاضل حسب انتمائه

الاجتماعي بودٍّ ومحبّة وتعاون مع الآخرين الذين تربطه علاقات بهم والذين من أجلهم يحافظ على البيئة.

ومن أهداف الطريقة التجريبيَّة التعرّف تدبّرًا على الخارج عن العقل والخارج منه، بعد إخضاعه للقياس الكيفي والكمي وتعرّضه للنقد الدّاخلي والخارجي؛ ولهذا فللطبيعة الفضل على العقل؛ لأنَّها الميدان الواسع للتجريب؛ فلولا الطبيعة ما بحثنا، ولولا البحث ما اكتشفنا، ولولا الاكتشاف ما تقدَّمنا.

ومن ثمَّ لم يكن الهدف هو اكتشاف الطبيعة، فالطبيعة؛ ماثلة أمام النّاظرين وهم على ظهرها محمولون، وبما إنَّها كذلك، إذن: فما هو دور الإنسان حيالها؟

دوره التعرّف على ما فيها من كنوز واستثمارها من أجل مستقبل أفضل، والتعرّف على الأسس المنتظمة عليها؛ لاستنباط أهميَّة النظم في العلاقات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

ولهذا؛ هناك غاية من وراء الهدف من استخدام الطريقة التجريبيَّة في العلوم الاجتماعيَّة وهي: الانطلاق منه والوصول إليه، أي: الانطلاق من الهدف عندما يكون محمولًا في الفرضيات أو التساؤلات، والوصول إليه عندما يكون ظاهرًا في النتائج والمعالجات.

وعليه: أتساءل:

بما أنَّنا سنجرب، فلماذا إذن ننطلق من فرضيات؟ ولماذا نحدّد أهدافًا؟

فتكون الإجابة محمولة في مضمون سؤالٍ آخر هو:

. من أجل ماذا سأجرب؟

كل ذلك من أجل أن أتعرَّف، أو أكتشف، وإذا عرفت أو اكتشفت فماذا أفعل؟

. أوصي.

. أقترح.

. أعالج.

. أخطط.

. أصوغ إستراتيجيّات المستقبل وكيفيّة صناعته.

إذن: من المستهدف من كل ذلك؟

المستهدف المجتمع؛ وذلك لأنَّ تقدّم أو تغيّر فرد منه أو اثنين أو عيّنة لا يعني تقدّم المجتمع وتطوّره؛ ولهذا يكون المستهدف بفلسفة المنهج التجريبي هو المجتمع، وبما أنَّه المجتمع، هل يمكن إخضاع المجتمع جملة للتجربة المختبرية؟ إنَّه من الصّعب[39].

وبما أنَّه من الصّعب، فهل يمكن أن يكون للمجتمع تجربة؟

نعم.

تجربة المجتمع:

تجربة المجتمع هي التي يخوضها بكامله وفق قدراته واستعداداته، وحسب المتغيّرات المستقلّة والتّابعة والمتداخلة والدخيلة إن وجدت، هذا وقد تشترك أجيالٌ متلاحقة في تجربة المجتمع، وفي هذه الحالة لا معنى للمجموعة التجريبيَّة والضابطة التي

[39] المصدر السابق، ص 244.

تُستخدم لتنوب عن تجربة المجتمع؛ فالمجتمع هو الضابط وهو المجربّ؛ ولذلك فتجربته تفوق كل التجارب في العلوم الطبيعيَّة والسُّلوكيَّة؛ لأنَّها أوسع مجالا وأكثر أهميَّة.

وعليه: فإنْ قرأنا التَّاريخ نلاحظ أنَّ هناك حضارات سادت ثم بادت، ولسيادتها أسباب ولإبادتها أسباب، وإذا تأمّلنا حياة أممها وشعوبها نجد أنَّها عاشت ومارست تجارب كبيرة جدا إذا ما قورنت بتجربة جربت على فأر، أو قطعة قماش، أو رأس بصل، أو شريحة ثوم، وغيرها كثير جدا؛ ولذا فمن دون تحيّز فإنّ تجربة يقوم بها مجتمع بكامله أهم وأعظم من تجربة على شجر، أو حيوان أو طائر أو سمكة أو نبتةٍ.

إذن: التجربة التي يقوم بها المجتمع بأسره لا يمكن أن يلتصق بها تحيّزٌ أو تعمّدٌ؛ لأنَّها تجربة علميَّة، كما أنَّها من دون باحث قد يحدث من قِبله التحيّز والتعمّد القصدي في غير محله.

ومن خلال مراجعتنا لحياة الأمم والشّعوب نجد أنَّها عاشت تجارب اجتماعيَّة وإنسانيَّة جعلت بعضها في صدارة التقدّم؛ فللمجتمع اليوناني تجربة لا يمكن إغفالها أو التغافل عنها، وللمجتمع الروماني تجربة اجتماعيَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة ودينيَّة جعلت له نمطا خاصّا وحياة اجتماعيَّة وإنسانيَّة متميّزة ومتغيّرة من فترة لأخرى حسب العوامل والمتغيّرات التي نَبِعت منه أو أدخلت عليه، وللمجتمع العربي قبل الرّسالة تجارب وبعدها كانت له تجربة أكبر باعتبار أن الدين متغيّر تصحيحي للقيم الاجتماعيَّة؛ وذلك بإثبات الخيِّر منها وإبعاد السيئ عنها وفق منظور المتغيّر الجديد (الدين).

ولا ننس التجربة الحديثة التي أجراها المجتمع الماركسي على ما سمّي بالاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، وفي كل التجارب يمكن ملاحظة النجاح والفشل فيها، فقد

نجحت التجربة العربيّة الإسلاميّة داخل محيطها الاجتماعي والمكاني والزّماني كما نجحت خارجه؛ لما لها من معطيات ومسلّمات، وحُجج وبراهين وأدلة منطقيّة وموضوعيَّة غايتها الإنسان قيمة ثابتة في الوجود، وفي مقابل ذلك فشلت التجربة الماركسية لأنَّها لم تقم على اختيارات ورغبات، بل تأسّست على إجبار وإكراه؛ ولهذا فلم يتحقق لها الرضي الذي يؤدّي إلى النجاح بالضرورة.

ولأنَّ التجربة الاجتماعيَّة تختلف عن تجارب العيّنات، والمجموعات، والمختبرات التي تخضع لاشتراطات، وتحكم الباحث في عناصرها وظروفها؛ لذا فإنَّ المناداة التي تبنّاها البعض من أساتذة علم الاجتماع، والمتتلمذين عليهم بأنّه لا يمكن دراسة المجتمع بأسره أصبحت باطلة؛ لأنَّ المجتمع يمكن له أن يعيش ويمارس تجربة من خلال تفاعله، واستجاباته وقبوله ورفضه، وتقبّله للمتغيّرات، كل حسب تأثيرها، والأسلوب المتّبع من قبل المتأثرين بها.

ولذلك نقول:

إنَّ حياة المجتمعات تحت وطأة الاستعمار تعد تجربة مريرة تستوجب البحث والغوص في أغوارها؛ لمعرفة ما جرى، وما ترتّب على هذه التجربة المريرة من متغيّرات في حياتهم الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة والنفسيَّة.

الجماعات التجريبيَّة:

لقد ظهرت محاولات لتطبيق الطريقة التجريبيَّة بين أساتذة علماء الاجتماع وعلم النفس، وظهرت قبل ذلك نظريّات خاصة بكل مجال، وبدا بعضهم كمن يُعلِّم الطفل المشي؛ باعتمادهم على المحاولة والخطأ، وتحقّقت نجاحات تدريبيّة في هذا الميدان العلمي من خلال إخضاع بعض الحيوانات للتجريب والتدريب، ثم وصلت

إلى التجريب على الإنسان من خلال المجموعة التجريبيَّة والمجموعة الضابطة، ويمكن الإشارة لكل منها وفق الآتي:

1-الجماعة الواحدة: قد يختار الباحث جماعة واحدة للتجريب؛ وذلك بإدخال متغيّرات يراعي فيها الظرف الزَّماني والمكاني؛ لمعرفة أثر المتغيّر على الجماعة مع مراعاته للآتي:

أ – تحديد حجم الجماعة المستهدفة بالبحث.

ب – تحديد المكان المناسب للتجربة.

ت – تحديد الزَّمان المناسب للتجربة.

ث – تحديد المتغيّر أو المتغيّرات المستهدف قياس آثارها.

ج – قياس الجماعة قبل إدخال أيِّ متغيّر عليها.

ح – توحيد صفات المجرّب عليهم وظروفهم.

خ – قياس الجماعة بعد إدخال كل متغيّر.

د – مقارنة أثر المتغيّر على الجماعة القبليَّة والبعديّة.

ذ – اختبار الفروض.

ر – تحديد النتائج.

وتكون الجماعة تجريبيّة وضابطة في وقت واحد؛ ضابطة بقياسها قبل إدخال المتغيّرات عليها، وتجريبية بعد إدخالها، فإذا أردنا معرفة أثر ممارسة الرياضة على جسم الإنسان وعقله لا داعي هنا لاشتراط مجموعتين بحيث تكون إحدى المجموعتين

ضابطة والأخرى تجريبية، بل يمكن معرفة أثر المتغيّر المستقل وهو ممارسة الرياضة على مجموعة واحدة؛ وذلك بقياس مستوى جميع أفراد الجماعة قبل ممارسة الرياضة، ثم قياسه بعد ممارستها؛ وذلك لتسجيل الفارق ومعرفة درجة الاستجابة والتغيّر الذي حدث أو طرأ على جسم الإنسان وعقله[40].

ومع ذلك نتساءل:

. هل السُّلوك الحاصل من التجريبيَّة سلوكٌ طبيعيٌّ؟

. وهل السُّلوك الطبيعي يساوي السُّلوك المصطنع؟

. وهل هما ينطبقان بالتمام؟

كل هذه الأسئلة تحمل إجاباتٍ واضحةً فيها؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون السُّلوك الطبيعي هو السُّلوك المصطنع، ولا حياة التجربة مطابقة للحياة الطبيعيَّة، ويؤكد هذا القول ما قاله أستاذ علم النفس بجامعة شيكاغو، ت. ج. أندروز: "نوع السُّلوك اليومي الذي نبغي فهمه يقع خارج المعامل، وأنَّه حين يكون موضوع الدراسة في المعمل يصبح خاضعًا للشّروط المألوفة للضبط الصّارم والقياس الدقيق، ولا يكون نفس السُّلوك"[41].

ومع أنَّ دراسة الجماعات تحت كل هذه الظروف تعطينا مؤشّرات ونتائج محددة وفق اشتراطات التجربة، فإنَّها غير مضمونة الأثر والفائدة الدّائمة.

---

[40] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مالطا: دار الجا، 1995، ص 214.

[41] ت. ج. أندروز، مناهج البحث في علم النفس، ترجمة: يوسف مراد، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ج 1، 1983، ص 30.

2 – المجموعتان: كما سبق وأن حددنا شروطا للمجموعة الواحدة فإنّنا نحدد هنا شروطا للمجموعتين؛ وهي الشروط السَّابقة مع التأكيد على توافر شروط التشابه في الصفات بين أفراد المجموعتين، وذلك من حيث الأعمار والمستوى التعليمي، والقدرات، والاستعدادات قبل إدخال أيّ متغيّر على المجموعة التجريبيَّة.

وتنقسم المجموعتان إلى الآتي:

أ – المجموعة الضّابطة:

وهي المجموعة التي تتوافر فيها شروط المجموعة التجريبيَّة نفسها قبل إدخال أيّ متغيّر عليها، والمجموعة الضابطة هي التي يتم بها قياس أثر المتغيّرات على المجموعة التجريبيَّة، أي: إنَّها المجموعة التي لم يدخل عليها متغيّر تجريبي؛ وذلك لضبط قياسات المجموعة التجريبيَّة ولا يتضح أثر العامل التجريبي إلا بعد دراسة الجماعتين قبل إدخاله كمتغيّر، وبعد إدخاله كمتغيّر تجريبي.

ب – المجموعة التجريبيَّة:

هي الجماعة المحدّدة للتجريب، وهي التي يتم إدخال متغيّر عليها ولا يعرف أثره إلّا بمقارنتها مع الجماعة الضابطة، ولا يتّضح أثر العامل التجريبي إلا بعد دراسة الجماعتين قبل إدخال العامل التجريبي على الجماعة التجريبيَّة، أي: بعد تحديد معرفة المستوى الذي عليه الجماعتان قبل تنفيذ التجربة، ثم بعد إدخال المتغيّر التجريبي يُسجل الباحث كل الملاحظات الجديدة التي شاهدها أو لاحظها.

وإذا تساءل البعض عن الفارق بين المجموعتين: ما هو؟

فإن الإجابة تكون: هو العامل التجريبي، أو المتغيّر الذي أُدخل على الجماعة التجريبيَّة.

وإذا تساءل البعض أيضًا:

. هل يمكن إيجاد جماعتين بشريتين متساويتين في الصّفات والظروف؟

نقول:

. إنّه الأمر الأصعب من أيّ أمرٍ.

وعليه: نستنتج من ذلك أهميَّة الجماعة أو المجموعة في دراسة أثر العوامل التجريبيَّة، ونستنتج في الوقت ذاته صعوبة عدم موضوعيَّة دراسة الجماعة أو المجموعتين بالعوامل التجريبيَّة.

3 . الجماعة المناوبة: وهي الجماعة المشتركة في التجربة ويتم إدخال متغيّر أو متغيّرات عليها؛ فتكون ضابطة لبعضها وتجريبية في وقت واحد مع اختلاف زمن إدخال المتغيّرات، ولإجراء تجربة المناوبة يمكن إدخال جماعتين أو أكثر في التجربة؛ وذلك بعد توفير شروط إجراء التجربة من حيث المعطيات والصّفات الأساسية للجماعات المستهدفة بالتجريب.

ثم يبدأ البحث التجريبي بالتوالي على الجماعات التي تم اختيارها للتجريب من قبل الباحث؛ وذلك بإدخال العامل التجريبي على كل جماعة بعد الأخرى، وتكون كل جماعة تجريبيّة حين إدخال العامل التجريبي عليها ضابطة لغيرها من المجموعات الأخرى بعد انتهاء زمن التجريب، وتسجيل أثر المتغيّر أوَّلا بأوَّل، فإذا كانت الجماعات التجريبيَّة مكونة من ثلاثة مجموعات (أ، ب، ج) تكون المجموعة (أ) تجريبية

عند إدخال المتغيّر التجريبي عليها، وبعد إدخال المتغيّر التجريبي على المجموعة (ب) تكون المجموعة (أ) ضابطة للمجموعة (ب)، وعند إدخال العامل التجريبي على المجموعة (ج) تكون المجموعتان (أ، ب) ضابطتين للمجموعة (ج) التي ما زالت تحت أثر العامل التجريبي، وهكذا تتم التجربة بالتناوب على كل المجموعات المستهدفة بالبحث وليس في وقت واحد، وهكذا يتحدّد نوع الجماعة بإنَّها ضابطة أو تجريبيّة حسب إدخال العامل التجريبي، وحسب مراحل البحث وفترة المناوبة على كل متغيّر.

وهذه الجماعات المناوبة يمكن أن تستهدف في بحث أثر أكثر من متغيّر مع مراعاة زمن إدخال كل متغيّر، وقياس أثر المتغيّر السَّابق والمتغيّر اللاحق على كل جماعة.

ولكن عندما تكون الجماعات المدروسة أكثر من جماعتين فإنَّ قياس أثر المتغيّرات قد يؤثّر ويختلف من جماعة لأخرى من الجماعات المستهدفة بالتجريب وبخاصة إذا كرّرنا العامل التجريبي بفارق زمني يكون له حسابه بين أوَّل جماعة تجريبية وآخر جماعة تجريبية؛ لأنَّ لكل متغيّر أثرًا مباشرًا وغير مباشر حسب الفروق الفرديَّة التي لا يمكن أن يتساوى فيها الأفراد والجماعات مهما عملنا من حيطة وحذر.

إنَّ البحوث التجريبيَّة في الزَّمن الحاضر، لم تكن ناتجة عن فراغ فكري لحظة ظهورها أو زمنه، أو إنَّها ناتجة عن المادة المتكوِّنة من الهيولي والصّورة، بل إنَّ زمن المشاهدة والملاحظة والاطلاع على المكتوب أو الموثَّق هو نقطة الانطلاق في الزَّمنين (الماضي، والمستقبل)؛ لاستكمال المعلومات وإثراء الأفكار، مما يجعلنا نقول: إنَّ التجريب لم يكن منطلقًا من فراغ لا مصدر له، أو إنَّه لم يستند على معطيات؛ ونتيجة لوحدة الزَّمن فإنّه كفيل بإثبات أو بطلان صحة ما يطلع عليه، فباستخدام الحواس

في الزَّمن المضارع تتم رؤية الماضي، والمستقبل، وتتكرر الصور أو يكتشف الجديد، مع أنّه كامن في معطيات سابقة.

فإذا نظرنا إلى شجرة التُّفّاح الصغيرة نرى في الزَّمن الحاضر (زمن المشاهدة) ثمارها حتى وإن لم تكن في ذلك الوقت مثمرة، وهذا هو مستقبل الشجرة في الذهن العاقل الذي يستقرأ ويستنبط ويُدرك، ونرى في الوقت نفسه إنَّها كانت برعمًا أو بذرة وهذا هو ماضيها.

ولهذا نقول:

إنَّ الاعتماد على الحاضر المشاهد في الزَّمن المضارع بمنعزل عن الزَّمنين المهمين: (الماضي، والمستقبل) لا يؤدّي إلى التعمير، والإنتاج، والتواصل، والتجديد، والتطور وصناعة المستقبل؛ فالبشر لو لم يتذوقوا طعم التفّاح وفوائده ما دعتهم أفكارهم إلى ضرورة الاستمرار في غرسه في الزَّمن الحاضر؛ ليؤكل منه في الزَّمن المتوقَّع (المستقبل)[42].

[42] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصرية للطباعة والنشر، 2019، ص 258.

طريقة دراسة الحالة

إنَّها الطّريقة العلميَّة المتّبعة في دراسة الحالات الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة، وهي التي تهتم بالبحث في أعماق الظّواهر الاجتماعيَّة التي تظهر في كل وقت من الأوقات، وهي الطريقة التي تولي اهتمامًا خاصًّا بتشخيص كل حالة من الحالات المبحوثة والمدروسة؛ ولذا تركّز عمليَّة التشخيص على المعلومة وتحليلها مع مقابلة عناصر الحالة لأجراء التشخيص مباشرة على الحالة ومن يعاني من تأزُّمات.

وقد تكون الحالة موضوع البحث والدِّراسة خيِّرة؛ من أجل أخذ العبرة واستنباط المبادئ التربوية والاجتماعيَّة التي تُسهم في تنظيم المجتمع وبناء شخصيته المتكاملة، وقد تكون شريرة مما يجعل التركيز عليها والاهتمام بها مسألة ضرورية من أجل إصلاح العناصر التي انعكست الحالة في سلوكهم المرفوض اجتماعيًّا؛ ولهذا فالحالة كما عرَّفها اللغويون هي: "ما عليه الإنسان من خير وشر، يقال: حال وحالة"[43].

إذن: طريقة دراسة الحالة لم تقتصر على دراسة الحالات المشينة، أو السيئة فقط، بل كذلك تهتم بدراسة الحالات ذات المضمون الإيجابي الذي هو الآخر يؤدّي إلى بلوغ نتائج جليلة تفيد الفرد والأسرة والمجتمع.

وتوصف الحالة الفرديَّة بأنَّها سيرة متكاملة ومتلاحقة يمكن التعرّف عليها من خلال مراجعتها وتتبّع مراحل تطورها، أو تعقُّدها، وتحديد عناصر القوَّة والضّعف من خلال معرفة مضمونها والمنظومة القيميَّة والأخلاقيّة التي انتظمت عليها، وأظهرتها إلى مستوى الحالة الخيرة، أو الشريرة.

---

[43] شرح بن عقيل: الجزء الأول، المكتبة المصرية، بيروت: 1988، ص 568.

ومع أنَّ الله تعالى قد خلق الإنسان في أحسن تقويم فإنَّ البعض بأسباب وعلل تستوجب البحث والدِّراسة ارتدّ عن طبيعة خلقه، وعن الفضائل الخيّرة، والقيم الحميدة التي ينتظم المجتمع عليها، وارتضى أن يكون في أسفل السَّافلين.

وبما أنَّ خلق الإنسان هو حُسن التقويم، فلماذا لم يحافظ على حُسن تقويمه؟

بالتأكيد مجموعة أسباب وعلل تتداخل في حالته؛ لتدفعه بعد ضعفٍ إلى مواطن الفساد والدّونية، ومن بين هذه العلل: الطّمع فيما ليس له فيه حق، وكذلك الحاجة وشدة ضغوطها، والجهل بالأمر (أي: أمر)، والانقياد إلى الرَّغبة والشَّهوة، وسوء التربية، والتشويش من قبل الغير، والانحرافات السياسيَّة والاقتصاديَّة في البلد، وضعف المناهج، والمقررات التعليمية، وغفلتها عن الرِّعاية، والوقاية، والتوجيه، والإرشاد.

ولذا اهتم الأخصائيون الاجتماعيون كثيرًا بدراسة حالات الأفراد؛ من أجل إعادتهم إلى سماحة المجتمع التي تستوعبهم أفرادًا وجماعات فاعلين، ولأجل إخراجهم من المستويات السُّفليَّة التي ارتضوا الرّكون إليها، ثمَّ الارتقاء بهم إلى المستويات العليا التي تُحدث لهم النُّقلة إلى المستقبل الأفضل؛ ولهذا فإنَّ باب التوبة مفتوح للذي خُلق في أحسن تقويم.

فالإنسان مُعرَّض للإصابة البدنيّة، والإصابة النفسيَّة، والصحيَّة، وفي كلّ الحالات هو مُعرَّض، مما يستوجب رعايته والعناية به، فكانت مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مهنة سبَّاقة في خوض هذا المجال بمهنيّة وتفنن؛ بهما تدرس الحالة، وتستوعب عناصرها سواء أكانت حالة فردٍ، أم جماعة أم مجتمعٍ. مهنة تأسست على قاعدة: (ليس عيبًا أن يغفر المجتمع لأفراده أخطاءهم، وليس عيبًا على الأفراد أن يكفِّروا عن سيئاتهم).

قال تعالى: {فَمَنْ تَابَ مِّنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}[44]، وقال تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}[45].

هذه سُنَّة الحياة والله تعالى غفور رحيم، فلماذا لا يكون العباد على هذه السُّنَّة الحميدة يغفرون ويتراحمون؟

ولأنَّ الله الذي خلقنا جميعًا قادرٌ على أن يغفر الذنوب جميعًا فما بالك نحن الذين نخطأ ونصيب، ولِمَ لا نغفر لمن يهتدي إلى الحق والله تعالى يقول: {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}[46].

فمهنة الخدمة الاجتماعيَّة تؤمن بأنَّ الإنسان لا ييأس ولا يقنط حتى وإن وقع تحت ظروف قد جعلته منحرفًا؛ لأنَّ الاستسلام لظروف الحالة هو نتيجة ضعف الإيمان بإمكانيّة الإصلاح، والعلاج الذي بأسبابه تتغيّر الأحوال من سيئة إلى حسنة، وكثيرٌ من الذين انحرفوا تابوا من انحرافاتهم إلى الطّريق القويم وأصبحوا من المفلحين؛ مصداقًا لقوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ}[47].

ولأنَّ الله تعالى خلق كلّ فردٍ بذاته؛ إذن: الله جعل لكل فردٍ خصوصيَّة بها يتميَّز عن غيره ولو كان توأمه، ومن هنا انطلقت مهنة الخدمة الاجتماعيَّة إلى دراسة

---

[44] المائدة: 39.

[45] الأنعام: 54.

[46] طه: 82.

[47] القصص: 67.

الحالات الفرديَّة حالة بحالة، وهي متيقِّنة مهنيًّا أنّ لكلٍّ خصوصيته من حيث: المشاعر، والأحاسيس، والقدرات، والمهارات، والخبرات، والاستعدادات، ومن حيث: أثر التعلّم والتعليم، والثقافة، والدين، والعرف، والقيم، والفكر، والمعلومة، مما يتطلَّب عدم التعميم، أي: إنَّ أخطاء كثيرة، وغير مفيدة، وقد تكون ضارة إن تم تعميم الخصوصيَّات على الآخرين، أو تقييمهم وفقًا لمعطياتها.

إذن ينبغي لنا مراعاة خصوصيَّة الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع؛ نتيجة وجود فروق فرديَّة بأسباب القدرات، والاستعدادات، والأحاسيس، والمشاعر، والأديان، والأعراف، والقيم، والثقافات، والتعاليم التي تختلف من بيئة إلى أخرى. فقد تكون المشكلة واحدة، كأن تكون حالة سرقة اشترك أفراد كثيرون في ارتكابها، لكن الأسباب التي دعت للسرقة ليس بالضرورة أن تكون واحدة، بل تختلف من فردٍ إلى آخر، مما يجعل دراسة حالة كل فرد تختلف عن حالة الآخر؛ ولهذا فدراسة كل حالة تتطلَّب معلومات وافية عن كل حالة، وكذلك تتطلَّب تحليلًا موضوعيًّا لمتغيّرات كلّ حالة من الحالات المدروسة، ثم تشخيصًا وافيًا للحالة مباشرة؛ تفاديًا للتغييب، أي: يجب تحليل المعلومات وفقًا لكلّ خصوصيَّة تجنبًا لأخطاء التعميم، ومن ثمَّ يكون التشخيص للحالة من خلال مقابلات مباشرة مع الفرد، أو الأفراد ذوي العلاقة بالحالة قيد البحث والدِّراسة.

وطريقة دراسة الحالة لا تتوقف عند حد تجميع البيانات والمعلومات وإبداء المقترحات، أو التوصيات التي قد يؤخذ بها، وقد لا يؤخذ، بل هي طريقة تستهدف الإصلاح والعلاج بما تستند عليه من تعمُّق وتتبع في أثناء البحث، وبما يتوصّل إليه من حلول ومعالجات.

والإصلاح هنا ليس تقديم المساعدة؛ فتقديم المساعدة هو من صميم عمل المؤسَّسة، أو الجهة المسئولة، ولتبيان ذلك نفترض أنّنا سندرس حالة مجتمع طبقي، وليكن هذا المجتمع مسلمًا باعتبار أن موضوعه يحتوي على عناصر الإصلاح فيه، فتكون الزَّكاة هي الوسيلة الإصلاحية، ولم تكن من أجل استمرار الحاجة، وتقديم المساعدة، وإذا تساءل البعض:

لماذا؟

يجاب عليهم بأنَّها: الحق المعلوم، وبما أنَّها الحق المعلوم فهي لم تكن مساعدة، أو منّة من أحد، بل ركنًا من أركان رسالة الإسلام الحنيف، فإذا انهدم هذا الرُّكن اختل التنظيم الاجتماعي السليم، وأصبحت حالة المجتمع تحتاج إلى دراسة، وتحليل، وتشخيص، وعلاج.

ويتضح من الفقرة السَّابقة أهميَّة فلسفة الزَّكاة، ولكن إذا تساءل آخرون:

ـ لماذا لم يتحقّق الإصلاح مع وجود فريضة الزكاة؟

نقول:

لم يتحقّق ذلك: نتيجة عدم الالتزام بإعطائها، فلو التزم المسلمون بإخراج الزكاة من بداية ظهور إسلامهم لما وُجِدَ اليوم بينهم فقير وغني، بل يكون المجتمع الإسلامي مجتمع المساواة التي تستهدفه فلسفة الإصلاح الاجتماعي التي نحن بصدد الكتابة عنها في طريقة دراسة الحالة؛ لأنَّ الإصلاح علاج لِما أعطبه الدّهر ظلمًا،

أمَّا المساعدة فهي التلفيق المؤقت الذي أهلك المدن والقرى عبر التَّاريخ، قال تعالى: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ}[48].

ولذا؛ فالإصلاح يؤدّي إلى الاعتماد على النّفس، أمَّا المساعدة فتؤدّي إلى الاعتماد على الغير.

وعليه: فطريقة دراسة الحالة تعتمد إصلاحًا على البدء مع الحالات الفرديَّة من حيث هم، وكما هم عليه؛ وذلك لأجل بلوغ ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه وهو الأفضل والأحسن والأجود.

وبما أنَّ الباحث يود أن يكون المبحوث أو المدروس حالته متعاونًا، إذن: ليس له بدٌّ إلّا أن يبدأ معه من حيث هو؛ حتى يشعر ويحسّ بأهميته من خلال مراعاة الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي لظروفه الخاصَّة التي أوقعته في الانحراف إن كان من المنحرفين.

وفي دراسة الحالات ينبغي للباحث أو المتخصّص الاجتماعي أن يكون فطنًا ومتيقظا؛ حتى لا يقع في الفخّ الذي ينصبه له أوَّلئك الذين انحرفوا ذكاءً في غير محله، فهؤلاء بذكائهم قد يقعون البحث فيما يبعده عن نواميس المهنة: مبادئها، وأهدافها، وأخلاقياتها التي تستوجب من الباحث أن يكون فطنا بما حوله من مظاهر وسلوكيّات، وأساليب التوائية قد ينتهجها المنحرفون في أثناء إجراء عمليات الدِّراسة معهم.

ولذا؛ فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يكون مرنًا في تعامله مع المبحوثين والعملاء مستوعبًا لهم ولما يعانونه من هموم، فلا يستخدم معهم كلمات قد تؤدّي بهم

[48] هود: 117.

إلى التخندق حول أنفسهم، كأن يقول لهم: إنكم مخطئون، أو منحرفون، أو سُرَّاق، وغيرها من الجمل التي تجعل الباحث وكأنَّه طرفٌ وخصمٌ.

ومن ثمَّ فالأخصائي الاجتماعي والباحث الماهر يعرفان أنّ هذه الصّفات لم يولد الإنسان بها، ولم يُخلق عليها، ولكن عندما تحدث تكون من ورائها أسباب كثيرة تستوجب البحث من أجل الإصلاح، والعلاج، وإحداث النُّقلة إلى الأجود النافع.

إذن: من البداية ينبغي للمعاملة المهنيّة بين الباحث والمبحوث أن تكون علميَّة وإنسانيَّة وفنيّة من حيث التعامل والانتباه لكل المتغيّرات التي قد تظهر في أثناء الدِّراسة، وتجميع المعلومات عن الحالة.

وهذا الأمر يستوجب مراعاة مستويات المبحوثين أو المدروسين: العقليَّة، والصحيَّة والاجتماعيَّة والتعليميّة والاقتصاديَّة؛ لكي تكون نقاط انطلاق في اتجاه إصلاح الحالة وعلاجها.

وتهتم طريقة دراسة الحالة بتثبيت الإرادة التي تعدُّ هي القوَّة الدّافعة للفعل، أو السُّلوك المرتكب الذي قد يكون إيجابيًّا، أو يكون سلبيًّا، مما يجعلنا نقول: إنَّه ليس كل فعل مرتكب بإرادة حرّة يعبر عن أعمال خيِّرة، فالفرد قد ينحرف بإرادته، وقد ينحرف بمؤثّرات خارجيّة؛ ومع ذلك حتى ما يرتكبه الفرد في يوم من الأيام قد يأتي يومٌ آخر فينكره، وهذه ميزة بها يتراجع الفرد عمَّا ارتكب أو اقترف، وفي مثل هذا الأمر يقول: أوتورانك Otto Rank : "كل إنسان يريد وفي الوقت نفسه ينكر ما يريد؛ لأنَّه ثمّة شعور بالذّنب يصاحب الإرادة عادة"[49].

[49] محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 143.

ومع أنَّ الإرادة كما عرّفها العلماء السوفييت هي: "التصميم الواعي للشخص على تنفيذ فعل معيّن، أو أفعال معيّنة"[50]، وعلى الرّغم من إنَّها التصميم الواعي لارتكاب الأفعال، فإنَّ إنكارها في ظروف معيّنة يمكن تحقيقه بإرادة صاحب الإرادة، (الفرد المرتكب للفعل).

وعليه:

في الوقت الذي ينبغي لنا فيه مراعاة إرادة المبحوث، أو المبحوثين عند دراسة الحالات، وبخاصّة ذات التأثير السَّالب على حياة الفرد، أو المحيط الاجتماعي له؛ في الوقت ذاته على الباحث أو الباحثين العمل على تهذيب إرادة المبحوث، سواء أكان فردًا، أم اثنين، أم أكثر؛ فتهذيب الإرادة يؤدّي إلى التطابق بين ارتكاب الفعل والاعتراف به؛ ولذا فتهذيب الإرادة يؤدّي إلى تصحيح السُّلوك؛ ولهذا الاعتراف بالفعل لم يكن إدانة في العلوم الاجتماعيَّة والنفسيَّة مع أنَّه إدانة قانونيّة.

وعليه:

تُعدُّ مهام البحَّاث والأخصائيين الاجتماعيّين والنفسيّين إنسانيَّة، غايتهم الإصلاح وليس العقاب، فالمبحوث أو العميل عندما يعي بحاله وبمخالفته للفضائل والقيم الحميدة التي ينتظم مجتمعه عليها يستجيب للإصلاح والعلاج المستهدف من قبل الباحث؛ ولهذا من المهم أن يُشرِك الأخصائي الاجتماعي المبحوث في تشخيص حالته؛ ليكون متقبّلا من بعده لِما يؤدّي إلى الإصلاح والعلاج؛ ولأجل ذلك ينبغي

[50] الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفيتيين، إشراف م. روزنتال، ب. يودين، " ترجمة: سمير كرم، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الخامسة، 1985، ص 17.

على الأخصائي الاجتماعي أن يراعي عند تناوله الحالات بالدِّراسة تداخل الإرادة مع بناء الذَّات المتكون من قيم المجتمع وتاريخه المنعكس على شخصية الفرد.

والذَّات هنا لا يقصد بها شخصيَّة الفرد، بل تلك القيم التي تشربها الأفراد وقد تميزوا بها ثقافةً وسلوكًا، أي: إنَّ الذَّاتيَّة هي المتكوِّنة من ثقافة المجتمع ودينه وأعرافه وقيمه وفضائله؛ ولهذا إذا ضعف البناء الاجتماعي والتربية الاجتماعيَّة ضعفت الذَّات عند الأفراد والجماعات، وإذا ضعفت الذَّات ضعف الانتماء الودّي مع المجتمع (مع متطلباته، وأوامره، ونواهيه)؛ فتكون العلاقة الفرديَّة مع المجتمع علاقة نفعيَّة، وليست علاقة قيم وأخلاق مما يؤدّي إلى الانحراف المتحقق من الانسلاخ عن الذَّات والتمسك بالأنا التي تمركز كل شيء عليها، ولا ترتضيه للآخرين، ولنا وجهة نظر بأنَّ الأنا تختلف عن الذَّات؛ فالأنا شخصانية، أمَّا الذَّات فاجتماعيَّة، والأنا فرديَّة والذَّات عامّة، ولقد تمَّ فكّ هذه الملابسات المتداخلة في مؤلَّفنا:(خماسي تحليل القيم).

ولكي تستمر الذَّات قويَّة في تكوين الأفراد، ينبغي لنا العمل على ديمومة العلاقات الاجتماعيَّة في الاتجاه الموجب، وإذا شعر الفرد بتلك الأهميَّة ازداد تمسّكا بها، وإذا ازداد تمسّكا بها دامت حالته الخيِّرة في اتجاه المحافظة على سلامة الذَّات التي تتطلَّب وضوح المبادئ، ووضوح الأهداف، وهكذا يتحقّق العلاج ويستمر، ولكن إذا ارتبط الإصلاح بالماديّات فإنَّه قد ينعكس بانتهاء المصلحة الماديّة ولا يكتسب صفة الديمومة، أمَّا إذا ارتبط بقيم خيّرة تتعلّق بالفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه يصبح للإصلاح صفة الدّيمومة ما دامت القيم والفضائل بين النَّاس أفرادا وجماعات ومجتمعات.

إنَّ بناء الإرادة وتحقيقها، وديمومة الإصلاح لا يتحقّقان إلّا بوجود تفاعل مسبق يتم بين الباحث والمبحوث، ثم بين المبحوث والموضوع؛ لأنَّ التفاعل هو الذي يحقّق التفاهم ويؤدّي إلى التفهُّم. فمن دون تفاهم وتفهُّم لا تبني الذَّات، ولا تتحقّق الإرادة، ولا يتم الإصلاح والعلاج.

ولا ننس دور الخبرة في دارسة الحالة التي بها يتمّ استيعاب المبحوث وموضوعه الذي فيه تكمن الظّروف والأسباب، فبالخبرة يتم تقبل المبحوث أو العميل (هو كما هو)، والعمل على إصلاح حالته وعلاجه من همومها، والوصول به إلى ما ينبغي لنا أن يكون عليه، مع فتح آفاق المستقبل أمامه؛ حتى تتحقّق له النُّقلة من الحالة السَّابقة إلى المستقبل الأفضل.

تشخيص الحالة:

التشخيص diagnosis: علميَّة مهنيّة يتم من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها البحَّاث، أو الأخصائيون الاجتماعيون، أو الطبيب من عمليَّة تحليل المعلومات، ومقارنتها مع واقع شخصية العميل، والحالة التي يعاني منها؛ حتى يتمكّن الأخصائي الاجتماعي من معرفة المستوى القيمي الذي عليه حالة العميل؛ ليعمل على عودته إلى القواعد القيميَّة المعتمدة من المجتمع، ومن ثم دفعه إلى ما يحقّق له النُّقلة، ولا تتم علميَّة التشخيص على الإطلاق بتغييب العميل، أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عمليَّة التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

وتُنسب علميَّة التشخيص إلى شخوص العميل، ووجوده أمام الأخصائي الاجتماعي، ومشاركته له في هذه العلميَّة.

والفرق كبير بين عمليتي: التحليل الذي يتمركز على تحليل المعلومات، والتشخيص الذي يتمركز على شخصيّة العميل مباشرة، وعلاقته بالمعلومات المحللة.

وعليه: لا يمكن أن يكون التحليل هو التشخيص، مما جعلنا نقول: التحليل للمعلومات، والتشخيص للحالة التي عليها المبحوث أو العميل؛ ولهذا فحالة العميل في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مثل حالة المريض في مهنة الطب الذي هو الآخر يتعرّض للتحليل والتشخيص، وإلَّا لن يتحقق له العلاج المناسب الذي يُسهم في شفائه؛ فالمريض بعد أن يقابله الطبيب يطلب منه مجموعة من العيّنات؛ لأجل إخضاعها للتحليل المعملي، أو المختبري، وبعد ظهور النتائج يأتي إليه الطبيب وهو في سريره العلاجي؛ ليشخِّص حالته وفقًا لما توصَّل إليه من نتائج إن أظهرت للطبيب شيئا يعتد به، وإن لم تُظهر النتائج شيئًا يستأنس به الطبيب للعلاج قد يأخذ منه مجموعة من العيّنات الأخرى وفقًا لفرضيّة بديلة يتوقّعها الطبيب، وبعد خروج نتائج التحليل يأتي الطبيب ثانية إلى المريض؛ ليشخِّص حالته وفقًا لما توافر لديه من نتائج معمليَّة أو مختبرية، فإن لم تُبِنْ له شيئًا يستدل به على الحالة المرضيّة قد يحيل المريض إلى طبيب آخر في تخصص آخر، ليستكمل عمليّات التحليل، ومن ثم التشخيص، وهكذا الحال في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة التي تستوجب تحليل المعلومات وتشخيص حالة العميل.

وعليه: فدراسة الحالة تتطلَّب الآتي:

. تجميع المعلومات.

. تحليل المعلومات.

. تشخيص الحالة مباشرة مع وجود العميل أو المريض.

. تحديد العلاج.

. مشاركة العميل في الأخذ بخطوات العلاج، والأخذ بيده إلى ما يجب أن يكون.

أهميَّة دراسة الحالة:

1- إنَّها تستوعب الموضوع بوضوح من خلال تناوله بشكل متكامل تتَّضح فيه الأسباب والعلل، والمتغيّرات المتداخلة والمستقلة والدخيلة، التي أظهرت الحالة قيد البحث والدِّراسة، وبطريقة دراسة الحالة يتيسّر التشخيص العلمي والمهني الذي يؤدّي إلى إصلاح ومعالجات موضوعيَّة.

2 . دراسة الحالة تُمكِّن من العودة إلى ماضي العميل أو المبحوث، وتُمكِّن من الوقوف على العلل والأسباب والمعطيات التي يحتويها، وهي المؤثّر الأساس في إظهار الحالة، وكذلك تُمكِّن من رسم خطط، وإستراتيجيات لإحداث النُّقلة في حياة المبحوثين.

3 . إنَّها تهتم بدارسة السُّلوك، والعمل على تقيم انحرافاته.

4 . إنَّها تُلفت الانتباه إلى حالات الذين فشلوا، كما تُلفت الانتباه إلى حالات الذين نجحوا في حياتهم بشكل مقارن؛ وذلك لتبيان أسباب النّجاح، والتأكيد على أهميّتها، والعمل على تعميمها؛ لتعم الفائدة، والتمسّك بها في بناء الشخصيَّة المتفاعلة، وكذلك لتبيان أسباب الفشل؛ لأجل الحياد عنها، وتفادي تكرارها، والقضاء على عللها وأسبابها.

5 . إنَّها تُمكِّن المجتمع من الاهتمام بأفراده وجماعاته بتطبيق الإصلاحات المتوصل إليها عن طريق الدِّراسة، والتشخيص، والعلاج.

6 . تُمكِّن من إزالة المخاوف من نفس المبحوث؛ وذلك بتقبله (هو كما هو) وتقبل التعامل مع حالته وبما فيها من إشكاليَّات أو صعاب.

7 . تُمكِّن من تفهُّم حالة المبحوث، وتفهُّم الظّروف التي ألمت به، وجعلته بين الجدران نزيلًا بمؤسَّسة من مؤسّسات الإصلاح.

8 . إنَّها تحقق للمبحوث، أو العميل التنفيس الوجداني بإجراء مقابلات مهنيّة تُجرى من قبل بحاث وأخصائيين مهرة يعتمدون على مبادئ مهنيّة، ويسعون إلى إنجاز أهداف إنسانيَّة سامية.

9 . تُعد أفضل الطّرق البحثيَّة الممكِّنة من التعرُّف على المبحوث مباشرة عن طريق إجراء مقابلات متخصّصة بمهارة وفن راقيين.

10 . تُمكِّن من تكوين علاقات مهنيّة مع المبحوثين، بها يتم تخفيف التوتّر من خلال الإنصات والانتباه إلى المبحوثين، أو العملاء، وبخاصّة عندما يُعطى العميل حريَّة التحدث، والتعبير عن حالته؛ حتى يتمكّن من إظهار ما يكنُّه في أحاسيسه، ومشاعره، ووجدانه تجاه حالته وظروفه، وكذلك اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن ثمَّ ينفّس عن نفسه.

أهداف دراسة الحالة:

1- تفهُّم الموضوع وآثاره السلبيَّة، أو الإيجابيَّة على العناصر المتأثّرة به.

2- معرفة موقف الأفراد والجماعات من الموضوع.

3- تبصير المبحوثين إلى ذاتهم ومستقبلهم.

4- تحديد العوامل والعناصر المؤثّرة والمتأثّرة بالموضوع، والكشف عن الأسباب المتداخلة في الحالة المدروسة، أو المبحوثة، وإيجاد حلول لها.

5- معرفة الجوهر من خلال ملاحظة ما يحدث من سلوك أو فعل.

6- إشراك المبحوث في التعرّف على حالته، وتوليد الرغبة لديه بما يحفِّزه للبحث عن حلول.

7- الإصلاح والعلاج، وليس المساعدة.

مصادر دراسة الحالة:

تنقسم المصادر إلى: مصادر بشريَّة، ومصادر مكتوبة.

المصادر البشريَّة:

وهم المستهدفون بالدِّراسة، سواء أكانوا على علاقة مباشرة بالموضوع، أم على علاقة بالشّخص المرتكب للفعل، فقد يكون المصدر: فردًا، أو اثنين، أو أسرة، أو الرِّفاق، أو الجيران، أو الطبيب، والمحامي، والمدرس. وقد يكونون جميعًا مصادر للدراسة، وبخاصّة إذا كانت الحالة سرقة، وأنَّ السارق يقرأ ويعمل في وقت واحد، وأنَّ له قضيّة تتابعه، وأنّنا نحتاج إلى معرفة التشويهات والإعاقات التي يعاني منها إن كان معاقًا، مما يستوجب مقابلة بعض أفراد أسرته ورفاقه، سواء في المدرسة أم في العمل، وجيرانه، ومدرسيه، والطبيب المختص، والمحامي الذي يتابع قضيّته وهكذا تستمر الدِّراسة وتتسع؛ كي لا تغفل عن متغيّر من المتغيّرات ذات العلاقة بالحالة، أو العميل.

المصادر المكتوبة:

وهي الدلائل المثبتة للحقائق والشّواهد الدّالة على أفعال أو مؤشّرات يمكن القيام بها، وهذه المصادر تشمل: الوثائق العامَّة والخاصَّة، والشهادات، والتقارير

المعتمدة، والسّير الخاصَّة، والمذكرات الخاصَّة، وهذه المصادر قد تكون من جهات رسميّة وبالتالي يجب اعتمادها؛ حتى لا يحدث التزوير، وقد تكون شخصيّة وتُقبل كما هي، على أن تتعرض للنقد الداخلي، والنقد الخارجي؛ من أجل سلامة محتوياتها والتفسيرات المترتّبة عليها.

طريقة تحليل المضمون

تحليل المضمون طريقة علميَّة لها خطوات منهجيَّة تنطلق من إشكاليَّة بحثيّة، وتهدف إلى معالجات وإصلاحات، بغرض تغيير الأحوال وتحسين الظروف وفقًا لِما هو أفضل وأفيد وأنفع، وبغاية صناعة المستقبل المتجدّد والمتطوّر.

فتحليل المضمون يُمكّن من معرفة المتغيّرات ذات العلاقة بالمشكلة، أو الإشكاليَّة البحثيَّة، وفرز عناصرها، ومكوّناتها، وتكراراتها، وفقًا للنَّوع، والصّنف، والقيمة، والفكرة، والخاصيّة، والصّفة، والدَّور الذي تلعبه هذه المتغيّرات، والأثر الذي تتركه سواء أكان أثرًا سلبيًّا أم أثرًا إيجابيًّا وصولًا إلى نتائج قابلة للقياس والتفسير.

المضمون دائمًا يحمله المحتوى العام للنصّ أو الخطاب أو الوثيقة والمخطوطة، والمؤلف أو القوانين والتشريعات التي تُسنّ، والمبادئ التي تُقرّ، والأهداف التي تُرسم، والقرارات التي تُتخذ؛ ولذا فالمضمون الظَّاهر تحمله الكلمة والفكرة والقيمة، ويتجسد بالعمل والفعل والسُّلوك.

فالمضمون مكمن الشيء، ومركز ظهوره واختفائه، وهو الذي يكمن في الكلمة، والفكرة، والجملة التي ينقلها المحتوى، وبتكرار الفكرة، أو القيمة، أو الكلمة يتمّ التأكّد بحثًا من الاتجاهات الفكريَّة، والسياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والتربويّة التي يحتويها النصّ، ويحملها المضمون، سواءً أكانت ذات اتجاهات سلبيَّة أم إيجابيَّة، والمضمون الذي يحمله النصّ كمحتوى هو ما يدور عليه الحديث، أو الكلام، أو ما يُعبَّرُ عنه في الخطاب؛ ولهذا يحمل الكتاب مضمونه في عنوانه، ويحمل الكتاب ما يحتويه في صفحاته؛ ولهذا فالمضمون الكيفي لا يشاهد، ولكن يُدرك إدراكًا من المشهد، والصّورة، والارتسام، والحركة، والمعنى، والفعل، والسُّلوك، مما يجعل المضمون

كامنًا في الكلمة، والفكرة، والموضوع، كما يكمن الزّيت في حبَّة الزيتون، ويكمن الكائن الحي في الخليّة، ويكمن الزبد في اللبن.

ولتحديد المضمون دلالة ومعنى ينبغي لنا تحديد المحتوى؛ إذ إنَّ البعض يظن أنَّ المضمون هو المحتوى، وهنا أقول:

المضمون شيء، والمحتوى شيء آخر؛ فالمضمون كما سبق تحديده، هو الذي يتوحّد في الكلمة والجملة الناقلة له مع الفكرة والمحتوى في وقت واحد، مثل: توحّده في رسالة رسول الله محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام إلى هرقل ملك الرُّوم: (أسلم تسلم) هذه الرِّسالة محتوى متكوّن من كلمتين، وفي الكلمتين يكمن المضمون، وفيهما تُحمل الفكرة وتتجلَّى، ولكن ليس دائمًا يحدث مثل هذا الأمر، بل في مُعظم الأحوال ينتشر المحتوى في خطابه، أو نصّه الذي فيه يكمن المضمون كما يكمن الزبد في اللبن؛ فالمضمون يُدرك، ويُستنبط، ويُستقرأ استقراءً حتى يُستدلّ عليه معرفة، أمَّا المحتوى فغير ذلك.

فالمحتوى content: هو ما يشتمل عليه النصّ، أو الخطاب، أو الكتاب، أو الموضوع؛ فمحتوى الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الخطاب أو النصّ من أوَّل كلمة قيلت، أو كُتبت إلى آخر كلمة قيلت أو كتبت، مما يجعل تحليل المحتوى يتمركز على التكرارات اللفظية للكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الموضوع.

والمحتوى غير المضمون؛ فالمضمون هو ما يتمركز عليه المحتوى من فكرة عامَّة، أو أفكار متجزئة، والمحتوى هو ما يمتدّ بالكلمة من خطاب أو نصّ حتى يشاهد ويُلاحظ؛ ولذا فالمحتوى بلا مضمون كالحديث من دون معنى، والتنظير من دون دلالة.

وعليه: يتكوّن مصطلح تحليل المضمون content analysis من جزأين:

. الأوَّل: التحليل.

. الثاني: المضمون.

وكلمة تحليل تعنى: تفحُّصًا عن وعي وانتباه يُميِّز بين الدقيق والأدق منه، والمضمون هو المكمن الدلالي الذي تتمركز عليه الفكرة، أو القيمة أو النصّ والخطاب، وما يحمله من معنى للمفاهيم التي يتمّ عرضها، أو قولها، أو كتابتها؛ ولذلك فالتحليل العلمي عندما يستهدف الدَّلالة على وحدة الموضوع وبؤرة اهتمامه يكون منصبًّا على المضمون، ويتمّ التعرّف على المضامين من خلال التعرّف على محيطها الذي استوعبها، ومن خلال الإطار العام الذي يحتويها، والذي يميّزها عن غيرها من المواضيع، وتعدُّ المواضيع ذات أهميَّة إذا كانت لها مضامين، ويعدُّ المضمون هو لبّ المحتوى، وبؤرة اهتمامه، وعلّة وجوده؛ ولهذا ينبغي أن يحلّل المضمون في إطار محتواه الموضوعي.

في بعض الأحيان يعتمد تحليل المضمون على المعلومات الجاهزة، كالوثائق، والمطبوعات، والخطب، والأحاديث، وفي البعض الآخر يتجاوز ذلك لدراسة الشخصيَّة التي تُمكِّنه من ربط الظَّاهر بالباطن (القول بالفعل، أو بالسُّلوك والعمل)، وكذلك ليربط الثابت بالمتحرك، وهذا الأسلوب هو الذي يجعله طريقة إنتاجية، تكشف الجديد، وتعمل على تطويره؛ لأنَّ اقتصار البعض له على تحليل المعلومات الجاهزة دون متابعتها وربطها بالفعل والسُّلوك، هو الذي يجعل طريقة تحليل المضمون طريقة استهلاكية.

وطريقة تحليل المضمون لا تسلّم بالمعلومة هكذا وكإنَّها مطلقة، بل تخضعها للاختبار، والقياس، والتجريب؛ من أجل التأكّد من إنَّها على الصواب، أم إنَّها على

غير ذلك؛ ولذلك فإنَّ اختبار المضمون يتعلّق بربط المشاهد بالمجرَّد (ربط الفعل بالمضمون)؛ لكي يتمّ الوقوف عند المصادق والحجج المثبتة نظريَّة، أو قانونًا؛ لأنَّ القول الذي يحمل المضمون فيما يقال قد لا يكون له مصادق، ومن ثمَّ يكون في حالة الشّكّ الفاقد للبراهين التي تجعله حقيقة بالإثبات.

إنَّ تحليل المضمون خطوة من خطوات طرق البحث الممنهجة؛ لأنَّه لا يمكن أن يصل أيّ باحث وفي أيّ علم من العلوم، وفي أيّ تخصّص من التخصّصات إلى النتائج ما لم يَعرِضْ المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها للتحليل الموضوعي؛ فالمعلومات مهما بلغ حجمها وكبر ولو كانت أطنانًا مكوّمة فهي لا تفيد شيئًا إلّا بعد أن تخضع لتحليل مضامينها تحليلًا إحصائيًّا، وبيانيًّا، وعلائقيًّا.

وعليه: بتحليل المضمون يتجسدُ المنهج في المعلومة التي تحمله لتنتظم به في نسقٍ علمي مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، وبه تُفكّك معلومات وبيانات أخرى من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ منه، وبه تُركّب أيضًا من المتجزئ، إلى الجزء، إلى الكلِّ الجديد المفيد.

إنَّ تحليل المضمون فن من خلاله تُفرز المعلومات فرزًا، وتتجرّد في أرقام، وأعداد، وكميات بيانيّة وإحصائيّة، وتُصنّف وفقًا للنَّوع والجنس، والمكان والزَّمان، والدّرجة والقيمة التي عليها، أو الفكرة التي تحملها، أو الجنسيّة والدين، فتقارن شبيهًا بشبيه، ومختلفًا مع مختلف؛ حتى يتمَّ كشف أثر المتغيّرات بعضها على بعضٍ في إظهار المشكلة، أو الظَّاهرة قيد البحث العلمي والموضوعي.

ولأنَّ تحليل المضمون مستهدف الظَّاهرة أو المشكلة بالتحليل؛ فهو الذي من خلاله يستطيع الباحث أن يندمج في موضوع بحثه بكلِّ وضوح، ومن بعدها يصبح

قادرًا على الفهم، والاستيعاب، والإدراك للخفايا والقضايا التي سبق له أن صاغ لها فروضًا مفسّرة للمشكلة، أو الظَّاهرة المبحوث فيها من قِبله.

فتحليل المضمون يُمكّن الباحث من فكّ المعلومة المركّبة، وتفصيل متغيّراتها، والانتقال إلى البسيط (المتجزئ)، وهكذا الانتقال من المباشر إلى الجوهر، ومن الظَّاهر إلى الكامن، وكشف القوانين والمبادئ التي ربطت المتجزئ بالجزء حتى جعلت منه كلًّا مركّبًا.

أمَّا التحليل analysis : فهو علميَّة تتبُّع وتقصٍّ دقيق للمتغيّرات المستقلة، والتابعة، والمتداخلة في الموضوع، مع اكتشاف العلائق ومؤثّراتها السَّالبة والموجبة على الحالة قيد البحث والدِّراسة؛ فهو يرتبط بالمعلومة المؤثّرة على الفعل والسُّلوك، وعلى القاعدة والاستثناء؛ وهو المؤدّي للتبيُّن والتعرّف، والاستكشاف عن وعي، وبدلائل وحُجج مثبتة، وفقًا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع).

التحليل العلمي للمضمون يحدّد الأفعال، والأقوال، والسُّلوكيَّات وتكراراتها وعلائقها السَّالبة والموجبة، حتى يتمّ بلوغ النتائج المبدئية، وعرضها في جداول وأشكال بيانية؛ لإظهار الحقائق التي تستدعي التعميم، والتي في حاجة للتقييم والتقويم.

وفي مهنة الخدمة الاجتماعيَّة والدراسات النفسيَّة والسُّلوكيَّة تُعدّ عمليَّة التحليل من عمليات دراسة الحالة، وهي الحلقة التي تتوسَّط عمليتي: جمع المعلومات، وتشخيصها؛ ولذا يقوم المتخصّص الاجتماعي، أو النفسي المتمكّن بمهارة وفن باستقراء العلل والأسباب التي تكمن فيها حالة العميل، أو المبحوث؛ حتى يتمكّن من اكتشاف العلاقات بين متغيّراتها المستقلة، والتابعة، والمتداخلة من خلال تفكيكه للمعلومات المتوافرة، والمتاحة بين يديه.

إذن: لا قيمة للمعلومات، والبيانات إذا لم تُحلّل وتُفسَّر نتائجها وفقًا لمنهجٍ علمي واضح؛ لأنَّ تكديس المعلومات من دون تحليلها لا يحقِّق نتائج تجيب عن تساؤلات الباحث، أو فروضه العلميَّة التي صاغها وفقًا لأهداف بحثه التي استمدها من مشكلة البحث أو إشكاليته بموضوعيَّة.

ومع أنَّ المنهج العلمي ضرورة في نظم المعلومات وتتبُّعها وسبر أغوارها تفكيكًا وتركيبًا فإنَّ فرض منهجيَّة معيّنة على القرّاء والمتعلّمين قد يجعلهم نُسخًا كأوراق السَّحب، وهذا الأمر يخالف القاعدة التي تنصّ على أنَّ المنهج: (تنوّع من أجل تفكيك المتنوّع وتركيبه)؛ ولذا لم يكن المنهج قالبًا جاهزًا وثابتًا لا يتغيّر، فإن كان كذلك لا بدَّ أن يجعل من العقل البشري مستهلكًا للمعلومات لا مستثمرًا لها ولا منتجًا، وعليه: فإنَّ المناهج الجاهزة كثيرًا ما تهتم بتكديس المعلومات وعرضها في جداول وأعمدة ومنحنيات تلزم الآخرين باتباعها كما قُدّمت لهم، مما يجعلها مناهج عنعنة (نقلية) ودعاية ساكنة، وكأنَّها غاية في ذاتها.

أمَّا الذين يعتمدون في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع منهجًا لتحليل المعلومات دون انغلاق على رؤية بعينها وكأنَّها مسلمات مطلقة لا تتأثّر بالتطوّر والتغيّر العلمي والحضاري والثقافي؛ فهؤلاء هم الذين يستطيعون إحداث النُّقلة من واقعٍ أدنى إلى مستقبل أفضل يمكن قياسه بعد مقارنات موضوعيَّة.

وعليه: إنَّ تحليل المضمون إنتاجيًّا يُمكّن البحَّاث من إضافة الجديد المفيد والنافع من خلال توليدهم المعلومة من المعلومات، ومن خلال تحقيق أهداف البحث العلمي التي لا تقبل أن تكبل القيود العقول البشريَّة، ولا تقبل بقولبتها، ولا وضع إشارات (قف) أمام التفكير الإنساني.

ولأنَّ البحث العلمي يعتمد على قاعدة الإضافة التي تنصُّ على: (المعلومة تُحلل من أجل إضافة الجديد)؛ لذا لا إضافة لجديد إلّا بعد تحليل موضوعي لتلك المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها من أجل معرفة تضاف للمعارف السَّابقة.

إنَّ تحليل المضمون يؤسّس علميًّا على فروض مؤسَّسة على قاعدة تنصُّ على الآتي: (يصاغ الفرض العلمي على توافر جزء من المعلومات وفقدان الجزء الآخر منها)؛ لأجل معرفته بعد جهدٍ من تجميع المعلومات من مصادرها الرّئيسة، وتحليلها بمعاملات إحصائية، وتجربة، وملاحظة، وتشخيص للحالة قيد البحث بعد إجراء مقابلات موضوعيَّة.

وعليه: لا يمكن أن تتحقّق أهداف البحث العلمي في العلوم الطبيعيَّة، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة إلّا بعد تحليل علمي مقنّن؛ ولهذا لا يُعدُّ التحليل العلمي مرحلة مستقلّة بذاتها، أي: لا يمكن أن ينفصل عن المعلومة التي يكمن فيها؛ ولذا فالحقيقة دائمًا تكمن في المعلومة الصّادقة.

وعليه، نتساءل:

. هل يستطيع الباحث أن يفصل تفكيره التحليلي عن المعلومات التي يجمعها؟

. هل من الأفضل أن يهتمّ الباحث بهذه التحليلات في وقتها أم يتركها إلى النّهاية التي تهدّدها بالنسيان؟

. هل التحليل في أثناء تجميع المعلومات يسهم في اتساع مدارك الباحث على الموضوع، أم يحدّ منها؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات غياب الجزء الرَّئيس من المعلومة المستهدفة بالبحث؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات أنَّ الحقيقة في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع ميسَّرة لمن يَجتهد في التفتيش عنها، والتعرف على مكامنها وأماكن ظهورها؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليلًا لمعرفة واعية عندما تتوافر معطياتها لدى الباحث، ومن ثم من خلالها يتمكّن من كشف الجديد؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليلًا على أنَّ المعلومات أصبحت تحت السيطرة والتحكّم الذي به يتمّ الوقوف على الحقائق الغائبة والمفقودة؟

ولأنَّ الإجابة محمولة إيجابيًّا في هذه الأسئلة، إذن: ألا يكون منهج تحليل المضمون حلقة من حلقات التفكير التي تهدف دائمًا إلى معرفة المستقبل، وتُحفِّز على صناعته؟

ولهذا يُعدّ تحليل المضمون عمليَّة متّصلة، ومترابطة من الكلِّ إلى الجزء إلى المتجزئ من أجل إضافة منتجة جديدة؛ وذلك بإثرائه عقل الباحث الذي اختار أن يخضع معلوماته إلى التحليل؛ ليكشف عمّا تحمله من أسرار تؤثّر تأثيرًا موجبًا أو تأثيرًا سلبيًّا على علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات، أو على علاقاتهم مع عناصر الإنتاج، أو علاقاتهم مع وسائل التقنية، أو علاقاتهم مع القيم والفضائل الخيِّرة.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون طريقة ديناميكيَّة تُولِّد معلومة من معلومة، ونتيجة من نتيجة، وحركة من متحرّك من خلال كشف حلقات الترابط، ودرجاتها، ومرتكزات

التركيب التي هي عليها، وحلقات التفكّك والانشطار؛ فهي طريقة إنتاجيّة ترشد إلى ما يجب من أجل حياة إنسانيَّة وعلميَّة متطوّرة.

إذن: كلّما تمكَّن الباحث من توليد حركة من متحرك، كان له إنتاجٌ جديدٌ قابلٌ للقياس والتقييم، وكذلك التقويم الذي به تعاد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه.

وعليه: تحليل المضمون طريقة منهجيَّة لكشف العلاقة بين الزَّمان، والمكان، والموضوع الذي يُعد حلقة الوصل بينهما، ومع أنَّ الزَّمان متغيّر مستقل بذاته، والمكان متغيّر مستقل بذاته، والموضوع متغيّر مستقل بذاته، فإنَّه لا انفصال للزّمان عن المكان والموضوع الذي ظهر أو حدث فيهما، ولكن لكلِّ موضوع، ومكان، وزمان خصوصيَّة إذا تمكّن الباحث من معرفتها أنتج جديدًا يؤدّي إلى الإصلاح، أو التصحيح، والتصويب، أو العلاج، أو كشف حلول لمشكلات ظهرت بمسبّبات وعلل؛ ولهذا يزداد الإنتاج العلمي بالتحليل العلمي للقضايا والظواهر والمشكلات، ومع أنَّ الزَّمان متّصل برهة ببرهة، وثانية بثانية، وساعة بساعة، ويومًا بيوم، وشهرًا بشهر، وسنة بسنة، وعامًا بعام، ودهرًا بدهرٍ، فإنَّ الإنتاج العلمي عبر الزَّمن منفصل إنتاجًا عن إنتاج وإن كان الإنتاج السَّابق علّة، وسبب تطوير اللاحق عليه، أو اللاحق بسببه.

ومع أنَّ العلوم المنتجة تستوعب أثر تغيّر الزَّمان والمكان على الموضوع الواحد، فإنَّ نتائج التحليل في الزَّمن الماضي تؤسّس قاعدة موضوعيَّة لعلوم اليوم والغد، ولا أمل أمام تحليل مضمون الماضي إلّا اليوم والغد، وهكذا تستمر الصّلة بين مواضيع البحث العلمي وإن فرّق الزَّمن بين الذين تعلّقت المواضيع بهم وقضوها تجارب فرديَّة، أو جماعيّة، أو مجتمعيّة بثمنٍ، أو من دون ثمن.

ولذلك؛ لا قيمة للمعلومات المجمّعة إلّا بتحليلها؛ ولهذا ستظل المعلومات ناقصة منقوصة إن لم تُحلّل بوسائل مقنّنة، ولا يمكن أن تنجز نتيجة إلّا بعد تحليل مضمونها، وبتحليل مضمونها يتمّ التعرُّف على المجهول الذي لم يكن معروفًا من قبل.

ولأنَّ تحليل المحتوى منتج للمعلومة؛ فهو بزيادة البحث العلمي إنتاجه لا ينقطع؛ ولذا حيثما وُجد بحث علمي وبحّاثة ماهرون وواثقون أنَّ الحقيقة واحدة فإنَّهم يسعون في زيادة الإنتاج المعرفي والمادّي الذي به تتطوّر أدوات التقنية التي بها تزداد حركة الإنتاج إنتاجًا آخر.

وعليه أتساءل:

. هل يمكن أن يتمّ تحليل المضمون من دون استخدام وسيلة مشاهدة، أو ملاحظة، أو مقابلة، أو استبيانٍ، أو تصنيفٍ قيمي؟

إذا كانت الإجابة: بـ(نعم).

يكون الأمر كمن يقول: يمكن أن يتمّ التحليل العلمي من دون استخدام للحواس، وهذا أمر غير ممكن.

وإذا كانت الإجابة: بـ(لا).

إذن: اعترفنا بأنَّ تحليل المضمون طريقة، ولم يكن وسيلة كما يعتقد البعض.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون تهتم بالنصوص، والوثائق، والخطب، والأحاديث، والمطبوعات، وأخبار وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات في دراسة الشخصيات، والأفعال، وردود الأفعال، والمواقف، والاتجاهات، والثقافة؛ لذا يمكن أن تكون طريقة

استهلاكية، ويمكن أن تكون طريقة إنتاجية؛ فهي من حيث كونها استهلاكية إذا درست النصّ، أو الخطاب وكأنَّه غاية في ذاته.

ومن حيث كونها إنتاجية إذا درست وبحثت في النصوص، والخطابات، والوثائق، وكلّ المصادر التي يمكن أن تعود إليها وهي مُوجَّهة إلى صناعة مستقبل أفضل؛ وذلك بأخذ العبر التي بها يتمّ تفادي السلبيّات، وأخذ العبر التي بها تُحدث النُّقلة ويُصنع المستقبل.

إذن: تحليل المضمون هو الذي يستوعب الماضي ويحلِّله علميًّا، ويُشخِّصه بموضوعيَّة من أجل معرفة ما اشتهر به من إيجابيّات، وما علق به من سلبيّات، وكيفية الاقتداء بالموجب، والابتعاد عن تكرار السَّالب دون إنكار لجهود السَّابقين، مع مراعاة العصر، وما وصل إليه من تقدُّم، ولكيلا يكون الباحث مقتصرًا على ما هو سابق، أو أن يكون الباحث باسم المعاصرة تاركًا للمعطيات الموضوعيَّة ذات الأهميَّة العالية في زمن السَّابقين الأكارم، فعليه أن يكون منتقدًا لكلِّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى خللٍ في الفضائل والقيم الحميدة في كلّ زمن من الأزمنة، وكذلك عليه أن يعرف: أنَّه لا فرق بين الماضي والمعاصر إلّا الزَّمن (الماضي والحاضر)؛ لأنَّ كلًّا منهما يحلّل معلوماته بمنظور التقليد فقط؛ فالأوَّل مقلّد للسلف بما هم عليه من سلبيّات وإيجابيّات، والثاني مقلّد للعصر بما هو عليه من سلبيّات وإيجابيّات؛ ولهذا كلٌّ منهما مقولب بأحكام مسبقة، وكأنَّهما مبنيتان على الكمال ولا نقصان فيهما.

إنَّ استمرار العلوم والبحوث العلميَّة في الزَّمن الحاضر بنظرة الماضي قد لا تؤدّي إلى مستقبل متطوِّر، وإنَّ انفصال الحاضر عن نظرة الماضي قد يؤدّي إلى الانسلاخ عن الأصالة العريقة؛ ولهذا فالمعاصرة لا تعني الانسلاخ عن الأصالة، بل

إنَّها تعني: استيعاب المعاصر دون إغفال عن أهميَّة السَّابق المتخلّص من سلبيّات الماضي العقيمة، والمستوعب للجديد الذي فيه أصالة؛ ولهذا الأصيل بالضرورة يكون معاصرًا؛ لأنَّ الأصالة لا تنتهي، بل إنَّها المستمرّة.

ولذا؛ فالتحليل الإبداعي للمضمون لم يكن تحليلًا دفاعيًّا، بل تحليلًا موضوعيًّا نقديًّا محاججًا (حُجّة بحُجّة)، ولم يكن استسلاميًّا يخضع لسيطرة الآراء الجاهزة، وعليه: فالتحليل الإبداعي للمضمون يتناول المواضيع بما تطرحه من قضايا، وبما تتضمّنه وتشير إليه من متغيّرات؛ ولهذا يعتمد تحليل المضمون على الأحكام المسبقة، وهو المتتبّع لخطوات البحث العلمي المنهجة دون ترويم أيٍّ منها للأخرى.

إنَّ التحليل الإبداعي للمضمون هو التحليل المتفحِّص للموضوع، والواقع دون تحيُّز للأنا، ودون انسلاخ عن الذَّات: (ذات المجتمع، أو الأمّة المنتمي إليها).

وبنظرة تحقيق الأمل (تحقيق المستقبل) يسعى الباحثون إلى كلِّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى الاكتشاف والاختراع، وتسعى الشّعوب إلى تنشئة الأجيال المستفسرة المتسائلة عن كلّ ما يتعلّق بها من أمر، سواء أكان أمرًا سياسيًّا أم اجتماعيًّا أم اقتصاديًّا أم معرفيًّا، ويتساءلون عن الخطط التي ينبغي أن توضع له؟ وما هي البدائل والسُّبل التي بها يُختصر الزَّمن والتكاليف، ويتحقّق الأمل؟

بطبيعة الحال: هذا الأمر لا يتحقّق بتجميع المعلومات والتوقف عندها، بل يتحقّق بتحليل المعلومات والبيانات، وتبيان نقاط ضعفها وقوَّتها، وما تنصُّ عليه مضامينها ومحتوياتها؛ وهذا أيضًا لا يتحقّق إلّا إذا كان الباحث حرًّا؛ ومن هنا فإذا أردنا مجتمعًا مبدعًا، أو أمّة مبدعة، أو باحثًا مبدعًا فعلينا بإزالة الأغلال التي تمنع أو

تحدّ من حركتهم، أو تفكيرهم؛ حتى يُمكَّنوا من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسئوليَّاتهم بإرادة.

ولهذا فالتحليل الإبداعي للمضمون يسعى دائمًا إلى معرفة النهايات الموضوعيَّة، مما يجعل له استمرارية واتصالًا من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ (فكرة، أو نصًّا، أو خطابًا، أو قيمة ومبدأ)، وعليه: فإنَّ التفكير في النهايات والبحث عنها، يؤدّي إلى الإبداع، أمّا التفكير فيما لا نهاية فهو تفكير منفصل لا حقائق من ورائه، وبالتَّالي: لا يؤدّي إلى الإبداع، مع أنَّه يؤدّي إلى التكرار الذي لا يؤدّي إلى الجديد؛ ولأنَّه كذلك فهو لا يؤدّي إلى الإبداع.

التحليل الإبداعي للمضمون لا يتوقّف عند دائرة الممكن المتوقَّع فقط، بل يمتدُّ إلى دائرة الممكن غير المتوقَّع؛ ولذا لم يكن التحليل الإبداعي مُنهج على التسليم، بل على الشّكّ من أجل اليقين، والأخذ بالقياس، والاختبار، والتجريب، والجودة المعياريَّة.

ولهذا؛ لا تسليم إلا بمسلَّم مثبت أو مطلق مما يجعل التحليل والتفكير الإبداعي تحليلًا لا ببغائيًّا؛ ولكنّه تحليلٌ استيعابيٌّ، يستوعب الموضوع ويعرِّضه للقياس، والنقد الدّاخلي والخارجي، ولم يكن مثل آلة التصوير التي تصوّر الموسوعات والمؤلفات دون أن تحتفظ بمعنى يفيد؛ ولهذا فالباحث الذي يتَّبع كلّ أمر واقع دون أن يَتبيَّنَ ذلك الأمر وأسراره، والحكمة التي من ورائه، لا يمكن أن يكون باحثًا مبدعًا للمعلومة العلميَّة، ولا منتجًا للفكرة العلميَّة.

ولذلك؛ فإنَّ التفكير العلمي المبدع هو التفكير المنظّم المرن ولا جمود فيه، وهو الذي لا يجعل الباحث يفكّر لغدٍ بنظرة الأمس، ولا بنظرة اليوم، بل من خلال تحليله

للأمس واليوم، ومعرفة خصوصيَّة كلّ منهما، ويتمكّن من معرفة الخصوصيَّة لكلِّ زمن، ولكلّ جيل؛ مما يدفعه لأنْ يفكّر بعقليَّة الغد حتى يتمكّن من صناعة المستقبل؛ ولذا فمن يعتقد أنَّ عقل الأمس واليوم كافٍ لتحليل المعلومة التي تصنع المستقبل، سيجد نفسه من دون شكّ متخلّفًا عن حقيقة الغد ومنظوره المبدع.

إنَّ التحليل العلمي للمضمون يستند دائمًا على الحجَّة بالمصادق؛ لأنَّ الحجّة التي تفتقد إلى مصادق هي في حقيقتها حجّة جدباء؛ لافتقارها إلى الحقائق والشّواهد، والتحليل بالمحاجّة هو تحليل تقبل ودحض حجّة بحجّة، وسبب بسبب، وهذا النَّوع من التحليل يؤدّي إلى التغيّر، والتغيير؛ تغيّر حالة عن حالة، وتغيير موقف بموقف، وفكرة بفكرة، أمّا إذا اقتصر التحليل على العناد نتيجة أفكار أو أحكام مسبقة فإنَّ نتائج التحليل لا تؤدّي إلى تحقيق الأهداف العلميَّة؛ فتضعف الحجّة عندما تكون مبنيّة على عناد ليس إلّا، أمّا الحجّة التي تُطرح للنقاش والجدل دون تعصّب فإنَّها لا تشكّل عبئًا على المدافعين عنها، من خلال تقديمهم البراهين التي تؤيّدها، وتقبل الآراء التي تعارض تأييدهم من أجل المحاجّة العلميَّة والوصول إلى نتيجة موضوعيَّة؛ ولهذا فالتحليل بالمحاجَّة بين الأطراف المتجادلة قد يؤدّي إلى انسحاب ضعيف الحجّة من ميدان النقاش، وقد يؤدّي إلى انسحاب قويّ الحجّة نتيجة تحامل الطّرف الآخر عليها، أو على صاحبها، مما يؤدّي إلى خروج الجدل والنقاش عن صوابه، فيترتَّب على ذلك انسحاب أحد الأطراف، وقد يكون المنسحب صاحب الحجّة الصادقة، مما يفسح المجال لضعيف الحجّة؛ لأن يستمر في عرض حُججه الواهية على مَنْ تبقى من الذين لا حُجج لهم، أو الذين تمَّ استغفالهم؛ ولهذا ينبغي أن يكون التحليل العلمي والنقاش العلمي لا سيادة فيه إلّا للحجّة بالمصادق.

ويعتمد التحليل العلمي على استيعاب الموضوع بمحتواه الشمولي، ويركّز على مضمونه بشكل خاصّ من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوافرة، أو المعلومات التي يقوم بتوفيرها، ويهتم بالآتي:

أ ـ استيعاب الإيجابيّات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة تمكّنهم من التعرُّف عليها، وتحفِّزهم على العمل بها.

ب ـ استيعاب السلبيّات وتحديدها، وإبراز عيوبها وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

وبناء عليه: لم يكن التحليل الاستيعابي إبقائيًّا بالتمام، ولم يكن غرضه تثبيت المعلومات كما هي (سالبها وموجبها)، بل إنَّه تحليل تثبيتي إيزالي، يثبِّت المعلومات الموجبة، ويزيل السَّالبة؛ ولذا فالاستيعاب يتمّ للمعلومات السَّالبة والموجبة من أجل معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف، مما يتطلَّب الإبقاء والتثبيت في حالة الاتفاق، ويتطلَّب الإزالة والتصحيح في حالة الاختلاف.

وعليه: يعتمد تحليل المضمون قاعدة: (لا نفي ولا إثبات إلّا لموجود)، ولكلّ من النفي والإثبات جوانب سلبيَّة، وأخرى إيجابيَّة، ويتداخلان في تحليل الفعل الواحد إلى أن يثبت بالمصادق، أو ينفى بها، ويؤدّي التحليل بالنفي والإثبات في أثناء تناول المواضيع والقضايا إلى الآتي:

1 ـ إثبات قضية بالمصادق يؤدّي إلى نفي الشّكّ عنها، وتكون القضية موجبة.

2 ـ إثبات قضية من دون مصادق يؤدّي إلى إثبات الشّكّ فيها، وتكون القضية سالبة.

3 ـ نفي قضية بالمصادق يؤدّي إلى إثبات الشّكّ فيها، وتكون القضية سالبة.

4 ـ نفي قضية من دون مصادق يؤدّي إلى نفي الشّكّ عنها، وتكون القضية موجبة.

إذن: النفي والإثبات هما كفّتا الميزان اللتان لا يتمّ الوزن إلّا بهما؛ ولهذا كلّ ما يقبل الوزن فهو موجود؛ لأنَّه يقبل الإثبات والنفي، وكلّ مخلوق يعدُّ وجوده برهانًا على أنَّ وراءه خالقًا، وليس كلّ من يفكّر فقط، والفرق بينهما: أنَّ الذي يفكّر يستطيع أن يبرهن على وجوده، أمّا الذي لا يفكّر فإنَّه يحتاج لمن يبرهن عليه، ونتيجة تداخل الإثبات والنّفي، والسّلب والإيجاب، يتمّ التعرُّف على القضايا والمواضيع، ويتمّ إزالة اللبس عنها.

وعليه: لا نفي ولا إثبات إلَّا لموجود، ووراء كلٍّ منهما فاعل.

ومن ثمَّ: يهتمّ تحليل المضمون بالمعلومات الظَّاهرة وفقًا للبيانات المشاهدة، والمحسوسة، سواء أكانت سلوكًا أم شكلًا أم كما؛ ولذا فالظَّاهر يمكن التوقُّف عنده من أجل التعرُّف عليه، مع أنَّه ليس كل ظاهر واضحًا، بل معظم الظواهر تحتاج إلى توضيح، سواء أكانت ظواهر طبيعيَّة، أم اجتماعيَّة، والتوضيح هو تبيان ذلك الظَّاهر بما ظهر به عن الكامن، وبما ظهر عنه من أفعال، أو أقوال، أو إنتاج؛ فالإنسان كقيم كامن في الإنسان كشكل، والسُّلوك كتصرُّف ظاهر من الشّكل، أي: ظاهر من الظَّاهر، فعلى سبيل المثال: الانحراف السُّلوكي خروج عن الكامن بالظَّاهر.

وعليه: فالإنسان كشكل ظاهر يصعب الحكم عليه بأنَّه خيّر أو شرير إلَّا بعد التعرُّف عليه عن قرب بالمشاهدة والملاحظة، وعند قيامه بسلوك وأفعال يمكن التأكّد منها سلبيًّا أو إيجابيًّا، وكثيرًا ما يكون الظَّاهر نتيجة للكامن، ووسيلة للتعرُّف عليه؛ ففي التحليل النفسي يكون الظَّاهر وسيلة للتعرُّف على الكامن، ويكون الكامن غاية لإصلاح الظَّاهر؛ ولهذا يتمّ التعرُّف على الكامن بالظَّاهر، ويتمّ إصلاح الظَّاهر بالكامن.

ومع أنَّ الظَّاهر لم يكن هو كلّ شيء في العلوم النفسيَّة والاجتماعيَّة، فإنَّه في العلوم الطبيعية يُعدُّ المتغيّر الرَّئيس الذي به يتمّ الاستئناس للمعلومة قبل إخضاعها للتحليل، وبعد إخضاعها للتحليل؛ ولهذا تُجرى التجارب في المعامل والمختبرات على المشاهد المحسوس الذي يخضع للتجريب عليه، لا التجريب من أجله، كما هو حال الحيوانات والطيور والنباتات التي تُجرى التجارب عليها غاية من أجل الإنسان الذي لم يُخضع للتجريب الذي يُعرّضه للمخاطر.

كما يهتم تحليل المضمون بالكامن الذي يحتوي عليه المشاهد؛ ذلك لأنَّ الكامن جوهر الشّكل والصّورة؛ ولهذا فتحليل المضمون يُمكّن من التعرُّف على الأشياء في أثناء تحليلها، ومن ثمَّ فكلّ ظاهر تكمن حقائق وجوده فيه، ومعرفة الظَّاهر علميًّا تتحقّق بالتعرُّف على جوهره، وعلى أسراره وخفاياه؛ ولهذا فالإنسان يكمن في جوهره كما يكمن في بصماته؛ ولهذا فالبحث في القضايا والأفكار الكامنة والقيم الخفيّة في العلوم الاجتماعيَّة والنفسيَّة لا تكون غاية في ذاتها، بل الغاية فيما وراءها.

ولذا؛ فإنَّ تحليل البصمات (الظَّاهرة) لم تكن الغاية التعرُّف عليها، بل الغاية معرفة صاحب البصمة، ثم معرفة علاقته بالفعل المرتكب، وكذلك معرفة العلل والأسباب التي دفعته إلى ارتكابه، وهنا تكمن الحقيقة موضوع البحث.

إذن: فعندما يختفي الشيء عن الحسّ ولا يتمّ التعرُّف عليه بالمشاهد، يكون في حقيقة أمره كامنًا في الشيء ذاته، وليس معنى ذلك أنَّ الكامن هو الذي لا يشاهد، بل كثيرًا من الأشياء الكامنة يمكن مشاهدتها، ولا يمكن التعرُّف عليها إلَّا بعد معرفة مكمنها، فعلى سبيل المثال: السّارق قد يقوم بفعل السّرقة، ولا يتمّ القبض عليه، وقد يكون بيننا عند بحثنا عن السَّارق وآثاره؛ لكي يبعد عنه شبهة ارتكاب الجريمة، أي: وكأنَّه لم يكن سارقًا، وبعد إجراء علميَّة المقارنة البصمتية، يتمّ القبض عليه سارقًا إثباتًا.

إذن: الإنسان كظاهر يكمن في بصماته، كما يُكمن المطر في السُّحب، وكما يكمن الزّيت في حبّة الزيتون، وهكذا يكمن الكائن في النُّطفة، وتكمن السُّنبلة في البذرة، وبناء على ذلك: قد يكون الكامن مشاهدًا، وقد لا يكون، ولكن من أجل المعرفة العلميَّة، ولكي تكون متكاملة ينبغي في أثناء تحليل البيانات والمعلومات أن يُربط المشاهد والملاحظ بالكامن حتى لا تكون المعرفة قاصرة.

مع أنَّ الباحث العلمي يستخدم أدوات مهمة في تجميع المعلومات والبيانات كالمشاهدة، والملاحظة، والمقابلة، والاستبيان، والتصنيف القيمي المعياري، فإنَّه لا يثق في كلِّ ما هو ظاهر إلّا بعد التأكّد منه؛ وذلك بإخضاعه للقياس، والتحكّم العلمي، سواء أكانت تلك المعلومات معطيات أم براهين؛ لأنَّ الباحث ينبغي أن يتعرَّف على الأشياء بيقين لا بسذاجة؛ ولذلك يبحث عن أسباب التسليم فيها، فالشّكّ على

سبيل المثال: علميَّة عقليَّة واعية ووسيلة علميَّة في البحث والتقصّي الفطن، والتتبُّع الدقيق من أجل التعرُّف بقناعة وانتباه؛ ولهذا لا يمكن استخدام هذه الوسيلة عند ضعاف القدرات العقليَّة، مما جعل الواعين متميّزين بها، وجعل الباحثين مهتمين وغير غافلين عنها، ويستمر الشّكّ العلمي إلى أن يصل الباحث إلى الثّقة في المعلومة التي بها يتقصّى حقائق وجودها، أو إثبات عدم وجود ما يدلّ عليها أو بطلانها؛ فنحن نعرف أنَّ الإنسان متميّز عن غيره من الكائنات بالعقل والصّورة، ولكن هل كلّ إنسان عاقل؟

إذا كان تحليلنا للمعلومة وفق المنطق الأرسطي المعتمد على مقدّمتين، ونتيجة وحسب فإنَّها تصاغ وفقًا للآتي:

كلّ إنسان عاقل.

عبد الودود إنسان.

إذن: عبد الودود عاقل.

أقول: ليس بالضرورة أن تكون النتيجة علميَّة وموضوعيَّة حتى وإن كانت منطقيَّة؛ ولهذا لا ينبغي أن نحكم بالمطلق وفقًا للمقدّمتين السَّابقتين والنتيجة الأرسطيَّة التي تستوجب وفقًا لشروطها أن يكون عبد الودود عاقلًا؛ ولهذا يكون الشّكّ سائدًا في مدى تطابق عقل عبد الودود مع النتيجة الأرسطيّة، وسيظل هذا الشّكّ إلى أن تتمّ مقابلة عبد الودود، أو مقابلة من هم على معرفة به، مع مراعاة إخضاع القول إلى التأكّد بالمصادق، بعدها يمكن للباحث أن يحكم على صدق النتيجة السَّابقة أو بطلانها، فإذا ثبتت صحة النتيجة السَّابقة كان لها مصادق، وإذا لم يكن لها مصادق

كانت باطلة؛ ولهذا يحقّ للباحث أن يشكّ فيما تتضمّنه المقدّمات والنتائج إلى أن يتأكّد من صحة مضامينها، وأن لا يبني نتيجة على مقدّمات ليس لها مصادق.

إذن: اعتماد الباحث على تحليل المضمون المكتوب أو المنطوق وكأنَّه مسلّمات قد يؤدّي به إلى نتائج كاذبة؛ وذلك بما يحتويه النصّ من قضايا لا مصادق لها.

إنَّ غياب المصادر المباشرة، كالأفراد، والجماعات والأقوام (كقوم عاد وثمود)، وغياب بعض المفكِّرين، والفلاسفة والمجاهدين الأبطال الذين توفاهم الأجل، أو استشهدوا وتركوا لنا تاريخًا، وفكرًا، وعلومًا مُوثّقة وفي متناول أيدينا يعدُّ غيابهم حاضرًا من خلال ما تركوه لنا من آثار علميَّة تتطلَّب من الباحث سبر أغوارها، وتحليل مضامينها؛ لأخذ العبر منها، وتجنُّب ما وقع فيه البعض منهم من انحراف أدّى بهم إلى الهاوية، وهناك من ترك لنا آثارًا مكتوبة أو مسموعة ومرئية بوسائل الإعلام الحديثة، كالقادة والمفكرين الذين ما زالوا على قيد الحياة، وقد لا يتمكّن الباحث من مقابلتهم؛ لبعد المسافة، أو لصعوبة الاتصال بهم، مما يجعله يولي اهتمامًا بتحليل ما قالوه، أو كتبوه عبر الزَّمن؛ وذلك بهدف دراسة شخصياتهم، أو لمعرفة اتجاهاتهم وما حدث عليها من تغيّرات، أو لمعرفة العوامل التي أثّرت في حياتهم، واتجاهاتهم، وأفكارهم سلبيًّا، أو إيجابيًّا؛ حتى يتمّ الوقوف على العِبر التي تؤخذ.

ويكون لطريقة تحليل المضمون أهميَّة أكبر عندما تسنح الفرصة للباحث بأن يطَّلع على المضمون ويشاهد صاحبه؛ لكي يتمكّن من ملاحظة ردود أفعاله، وإجراء مقابلة معه للاستيضاح عن بعض الاستفسارات التي يرى الباحث أهميَّة الإجابة عنها في إثراء الموضوع.

وتعدُّ وسيلة الملاحظة على أهميَّة عالية لتحليل المضمون، من حيث:

1 . تجميع المعلومات.

2 . تحليل المعلومات.

3 . تشخيص الشخصيَّة، والحالة التي هي عليها.

4 . استخلاص النتائج.

فقد يشاهد الباحث الأشخاص والصّور والأشكال، ولكنّه لا يشاهد معاني الكلمات والجمل، ولا يستطيع أن يميّز بالمشاهدة بين أسلوب الجِدِّ، وأسلوب الهزلِ الذي قد يصاغ الخطاب أو النصّ به مما يجعل للملاحظة أهميَّة في التمييز بين ذلك، وتمكين الباحث من المعرفة بوعي.

فعند مشاهدة الباحث للمفكّر أو الزعيم والبطل وهو يلقي خطابًا عن موضوع بحثه الذي يتابعه، وليكن: (دراسة اتجاهات الخطيب الوحدويّة) فالباحث من خلال مشاهدته للخطيب وهو يلقي خطابه يستطيع ملاحظة تفاعلاته، ودرجة تحمّسه، وردود أفعاله من أصحاب الاتجاهات الانفصالية؛ ولهذا يتمكّن من استقراء أثر الكلمة، أو القيمة، أو الفكرة على الموضوع قيد المشاهدة والملاحظة، وينبغي ألَّا يكون الخطاب نقطة النهاية، بل يجب على الباحث أن يتابع موضوعه من حيث التعرُّف على ما تمّ تجاهه من إجراءات علميَّة؛ لتنفيذ ما ورد في الخطاب (موضوع البحث) كإصدار اللوائح والقوانين والاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة؛ لتحريضهم على الوحدة، ودفعهم إلى توقيع الوثائق التَّاريخيَّة، وإلّا لن يكون لمضمون الخطاب

مصادق، بل يصبح كما يقولون عبارة عن حبرٍ على ورق، أو كلمات في أشرطة التسجيل؛ قد تساعد الخطيب على امتصاص غضب النَّاس من النّظام الذي يرأسه.

تحليل المضمون طريقة، ونحن نتفق مع التعريف الذي صاغه الدكتور سمير نعيم بقوله: "تحليل المضمون هو إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي"[51].

مرتكزات تحليل المضمون:

يتمركز تحليل المضمون على الآتي:

1 ـ ماذا قيل من فكرة، أو قيمة في الخطاب، أو النصّ، أو الرِّسالة، أو الوثيقة؟

2 ـ كيف قِيل في الموضوع الذي تحمله الفكرة والقيمة والرّسالة والكلمة والخطاب والوثيقة؟

3 ـ لمن قِيل؟

4 ـ تحليل الكم من أجل إظهار أهميَّة الكيف الذي به يتمّ التعرُّف على أثر العلاقات، أو الكشف عن علاقات جديدة.

5 ـ تحويل المعلومات الكيفيَّة إلى بيانات كميّة يمكن مقارنتها، وكشف العلاقات بين متغيّراتها موضوعيًّا.

[51] سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، القاهرة: الطبعة الخامسة، 1992، ص159.

6 ـ الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمع وميولهم تجاه ظاهرة، أو قضيّة، أو فكر اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو ثقافي.

7 ـ المقارنات الموضوعيَّة لفرز الاتجاهات، والمواقف، والأهداف، والمبادئ، وإظهار أثر كلّ منها على الظَّاهرة، أو مشكلة البحث.

8 ـ التعرُّف على أبعاد الشخصيَّة، ومستوياتها القيميَّة، والمجالات التي تمتدّ من خلالها، ويؤثّر فيها، أو تتأثّر بها وفقًا لِما يحمله النصّ والخطاب، أو الرّوايات، والرّسائل الخاصَّة والعامَّة، والقصص، وكلّ ما يقال أو يُكتب.

9 ـ الفروض تصاغ لتفسير الظَّاهرة أو الإشكاليَّة المبحوث في متغيّراتها.

10 ـ سبر أغوار النصّ.

11 ـ تفكيك النصّ المركّب إلى الجزء، ثم إلى المتجزئ منه.

12 ـ تركيب المفكّك في قضايا ونتائج تؤدّي إلى الإصلاح والتقويم.

13 ـ الانتقال من الظَّاهر إلى الكامن.

14 ـ الكشف عن القوانين التي يُحتكم بها، ويُحتكم إليها في تحليل مضمون المعارف، والعلوم قياسًا ومعيارًا.

15 ـ تناول المعلومات بتحليل مضامينها وفقًا لقواعد المنهج.

16 ـ التعرُّف على المبادئ والأغراض والغايات الموجّهة للشخصيّة.

معطيات تحليل المضمون:

يتطوّر الفكر الإنساني بما يصل إليه من معارف، وما يكتشفه من علوم، وبما يُنتجه من فكر ويكوِّنه من علاقات، هذا التطوّر يتطلَّب أن يتطوّر التحليل العلمي للظواهر، والمشاكل المترتّبة على كلِّ التغيّرات التي تحصل في المجتمع الإنساني؛ وذلك بما ينتجه العقل البشري من وسائل علميَّة أكثر تقنية في كشف العلاقات، وتحديد الأثر، ودرجة امتداده، ومن أهم معطيات التحليل الموضوعي للمضمون:

1- الصّورة (كلّ ما يُرسم).

2 . المرتَسم (ما عليه الهيئة).

3 . المعنى (مفهومًا ودلالة).

4 . الصّفة (التي هو عليها قيمة وفضيلة).

5 – الخاصيّة (التي يختصّ بها عن غيره).

6 . الحركة (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا).

7 – الهيولي (المفكّك).

أسس تحليل المضمون:

1 . محتوى:

المحتوى: هو كلّ ما قِيل، وكلّ ما كُتب، وكلّ ما تمّت مشاهدته وملاحظته، وهو الذي يحمل المضمون في نصّه؛ ولذا فالمحتوى هو الكلّ العام الذي يحتوي الجزء، والمتجزئ منه، وهو الذي يتطلَّب تفكيكًا من أجل معرفة المستهدف، أو الاتجاه، أو العلل والأسباب، وهو كلّ ما يُسجّل صوتًا، وصورةً، وحركةً، ومعنىً، وكلّ ما يمكن

الاستدلال عليه بحاسَّة من الحواس الإنسانيَّة، أو بوسيلة من الوسائل العلميَّة، أو ما يتمّ إدراكه عقلًا ومعرفةً استنباطًا واستقراءً وإن كان مجردًا.

ولذلك يتمّ التعرُّف على المضمون بالاطلاع على المحتوى، والمحتوى هو الإطار العام الذي يستوعب بؤرة الاهتمام وهوامشه، والمضمون هو اللب الرّئيس الذي يُبنى عليه النصّ، وهو قابل للحصر والبيان كلّما تمكّن الباحث من حصره وضبطه.

ومن ثمَّ فمحتوى الكتاب هو ما كتب فيه من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الوثيقة هو كلّ ما كُتب فيها بعدد صفحاتها وبعدد كلماتها وجملها، ومحتوى الموضوع هو ما كُتب عنه بداية ونهاية، ومحتوى الفكرة والقيمة هو ما تُحمل فيه وضوحًا، ومعرفةً ودلالةً وتكرارًا.

2 . محلِّل:

المحلّل: هو الباحث المولي اهتمامًا بالموضوع، والمستخدم لوسيلة الملاحظة بانتباه في أثناء تحليل المضمون، أو في أثناء اطّلاعه على استمارة التصنيف القيمي، أو استمارة المقابلة، أو استمارة الاستبيان التي تحتوي على معلومات ذات دلالة علميَّة تستوجب التحليل في موضوع من المواضيع الخاضعة للبحث العلمي.

وتعدُّ استمارة التصنيف القيمي من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المضمون، ثم وسيلة الملاحظة، وللمقابلة أهميَّة كبرى في استخدامات هذه الطريقة؛ لأجل التحقّق من المعلومات الجاهزة، وبخاصّة في دراسة الحالات التي تتطلَّب تحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بها، وكذلك تشخيص حالتها، ومقارنة ما توصلت التحاليل إليه من نتائج، وما تشير إليه علميَّة التشخيص التي لا تتمّ إلّا بالمقابلة المباشرة التي يقوم بها الباحث مع (العميل) صاحب المشكلة قيد البحث.

وعليه: لم يكن تحليل المضمون وسيلة كما حدّده البعض، ولم يكن خطوة علميَّة مجهولة كما اعتقد البعض الآخر، بل إنَّه طريقة علميَّة بؤرة اهتمامه التقصّي الدّقيق للمعلومات من المصادر الآتية:

أ ـ المصادر البشريَّة: وهم شهود العيان، والمعاصرين، والمشتركين في الموضوع قيد البحث والدِّراسة، والذين يعانون من تأزّمات علائقيَّة، أو اضطرابات نفسيَّة واجتماعيَّة.

ب ـ المصادر المشاهدة والملاحظة: وهي الآثار، والتحف، والرسومات كشواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

ج ـ مصادر مكتوبة، وتنقسم إلى الآتي:

ـ المخطوطات: بعد مراجعتها، وإخضاعها للنقد الدّاخلي من خلال ما تتضمّنه من: نصوص، ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، ثم إخضاعها للنقد الخارجي من حيث: الزَّمن الذي كُتبت فيه، والزَّمن الذي تتحدّث عنه، وعلاقاتها بما كُتب في مجال نصوصها ومضامينها.

ـ الوثائق الرّسمية: من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة، وكذلك المذكرات والمراسلات الرّسمية، والمذكرات الخاصَّة إن وجدت، وهذه المذكرات الخاصَّة تعدُّ على درجة عالية من الأهميَّة، وبخاصّة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيَّة واجتماعيَّة.

3 . المحلّل من أجله:

وهو المستهدف بالبحث والدِّراسة، فإذا علمنا أنَّ المحتوى هو الموضوع من خلال نصوصه العامَّة، وأنَّ المحلل للموضوع هو الباحث؛ فيكون المحلل من أجله الموضوع، هو المبحوث فردًا أم جماعةً أم مجتمعًا، مما يجعل للموضوع مصادر مباشرة، أو غير مباشرة يستوجب الاتصال بها؛ للتعرُّف على العلل والأسباب التي يحتويها الموضوع، ووفق أهداف واضحة. ولكي يستوفى الموضوع بالدِّراسة والبحث العلمي ينبغي للباحث مشاركة المبحوث في تشخيص الحالة، وما يتمّ التعرُّف عليه من معالجات، وأنْ لا ينوب الباحث عن المبحوث في ذلك؛ لأنَّ الموضوع يتعلّق بالدرجة الأولى بالمحلّل من أجله (المبحوث)، أو الذين ستُعمّم عليهم نتائج البحث (الذين أخذت العيّنة منهم).

ولتوضيح ذلك، إذا أردنا أن نُحلِّل الحكمة من التعليم كموضوع لصناعة المستقبل، نقول:

إنَّ التعليم المنهجي المنظم، والمقرّرات المفروضة على الدارسين قد تؤدّي إلى قولبة الفكر الإنساني، وتكون قامعة لرغباته؛ لذا فالإجبار على تعلُّمها لا يُمكّن المتعلّم من بناء مستقبله؛ لأنَّها تستهدف تعليم رؤية معيّنة، أو اتجاهات محدّدة مع طبيعة القضايا المقررة على الدارسين، مما يجعل من المعلِّم طرفًا، ومن المتعلم طرفًا آخر على النحو الآتي:

- من المعلم طرفًا موجبًا، ومن المتعلّم طرفًا سالبًا.
- ومن المعلّم طرفًا ملقِّنًا، ومن المتعلّم طرفًا متلقّنًا.
- ومن المعلّم طرفًا متحدثًا، ومن المتعلّم طرفًا مستمعًا.

. ومن المعلّم طرفًا مُرسلًا، ومن المتعلّم طرفًا مستقبلًا.

. ومن المعلّم شرطيًّا في أثناء إجراء الامتحانات، ومن المتعلم لِصًّا مطاردًا.

إنَّ هذه المنهجيَّة العقيمة لا يمكن أن تنجب المبدعين، ولا تعلّم علوم الصحوة والتنوير (علوم الاختراع المنتج الذي يدفع إلى صناعة المستقبل)، بل إنَّها تُعلِّم الأميّة، وتُسهم في تخريج اللصوص والغشاشين، إنَّ مثل هذه الطريقة التعليمية التي بها يتمّ تعليم النشء من خلال الجلوس على الكراسي المصفوفة هي بحقّ تعدُّ في العصر الحديث طريقة تعليم الأميّة عن عمدٍ وقصدٍ.

إنَّ الأميّة التي كانت الشعوب تعلّم أبناءها خوفًا منها، أصبحت اليوم تعلّمها لأبنائها عن طريق مقررات التلقين وأساليبه التي لا تُخرّج إلا الببغاوات؛ ولذا فإنَّ علوم اليوم والغد يجب أن تكون علوم تحرير المتعلمين من القيود، وهى علوم إشباع الحاجة التي تتطلَّب الإبداع والإنتاج وتبني الشخصيَّة الواعية، وهذه العمليَّة لا تتحقّق من قِبل معلّم واحد أو مدرس واحد، بل تتطلَّب أكثر من معلّم ماهر؛ لكي تكتمل وتستوعب من قِبل المتعلّم، وأن تكون المعلومات قابلة للتطبيق، والتجريب، والاختبار، والقياس بكلِّ معياريّة وموضوعيَّة، وأن يُسمح للمتعلّم أن يشارك في التطبيق والتجريب والتدريب، ويُفضَّل أن يكون تعلّمه في الميدان، لا في الفصول التي تعزله عن أداء هذه المهمّة العلميَّة في أماكنها المناسبة.

إنَّ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة التي توصف من قِبل البعض بالنظريَّة، إن لم تواكب حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني، ستكون من دون شكّ علومًا لتعليم الأمية، وكذلك علوم المختبرات التي لا تمكّن المتعلّم من الانتقال إلى الميدان، هي الأخرى علوم تعليم الأميّة؛ ولأجل مزيدٍ من المعرفة يجب المزيد من البحث الموضوعي؛ فعلى

سبيل المثال: عيوب التربة، أو ميزها التي تضرّ أو تفيد الزراعة والإنتاج الزراعي للبلد، لا ينبغي لنا أن تقتصر دراستها في المختبرات ليتعلّم الطَّلبة عليها، بل ينبغي أن يخرج الطَّلبة من الفصول والكراسي إلى الميدان المراد دراسته وإجراء التجارب عليه؛ حتى لا يقتصر تعليمهم على العيّنات الترابية التي قد لا تكون ذات علاقة بالبيئة التي هم من أجلها يتعلّمون ويتخصّصون ويسعون.

ولذلك لو كانت دراسة المشاكل الاجتماعيَّة في الفصول تفيد المتعلّمين لقُضِي منذ عصورٍ مضت على كلّ المشاكل التي تواجه المجتمعات البشريَّة، ولكنّ الذي حدث هو أنَّ المشاكل والظواهر تضاعفت كما، وازدادت تعقيدًا، ولإنْ كان الأمر كذلك فإذن: ماذا سيتعلَّم الطَّلبة ليفيدوا به مجتمعاتهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وتقنيًّا وصناعيًّا؟

ولكيلا تُفرض مقررات تعليم الأميّة على المتعلّمين، ينبغي أن يتمَّ تغيير الأساليب المنهجيَّة للعمليَّة التعليمية المتعلّقة بالمعلّم، والمتعلّم، والمعارف المفروضة، أي: ينبغي أن تترك حرّيَّة الاختيار أمام المتعلّم، وأن تكون أساليب التعليم قائمة على الجدل والحوار، والنقد، والشّكّ من أجل اليقين، والتجريب، وليس أخذها مسلّمات قائمة على التلقين.

والتعلّم والتعليم اللذان تكون أطرافهما موجبة، هما اللذان يستوعبان جسارة المعلَّم والمتعلِّم الإبداعية دون تحديد مواقف مسبقة منها، فعندما تتمّ العلميَّة التعليميّة على التلقين الذي يتمُّ فيه إعطاء المعلِّم للمتعلمين ما قاله ديكارت في الشّكّ في أثناء إلقائه المحاضرات التعليمية، ثمّ بعد ذلك تتمّ مطالبة المتعلّمين بإعادة ما قاله المعلّم عن

ديكارت إجابات في أثناء الامتحان، هل هذه الطريقة تضيف الجديد للمتعلمين؟ أي: هل هذه الطريقة تُسهم في خلق المفكرين والمبدعين؟

وعليه: التعليم إنْ لم يخضع للتحليل، والنّقد، والاختبار، والتجريب، والقياس، والتقنين، والمقارنة لن يضيف الجديد، ما يجعله مجرّد تكرار روتيني يطفئ روح التألق والإبداع، وهذا بالضرورة يجعله عبارة عن عنعنة من خلالها ينقل النصّ على سبيل المثال: عن ديكارت للمعلّم، ثم يأتي المعلّم للفصل ليقول للطلبة ما قاله معلّمه عن ديكارت، وبعد ذلك يعود إليهم في الامتحان ليسألهم عمّا قال ديكارت، فيقول له الطَّلبة على مضض ما قاله ديكارت مع الفاقد منه، في هذه الحالة وما يماثلها هل هناك جديد يمكن أن يستفزّ العقل من الغفلة التي فيها، أو يُقرّب المسافة بين الآمل والمأمول فيه؟

ومن ثمَّ يجب أن يرتكز التعليم على المعلومة تحليلًا وتشخيصًا، وليس تلقينًا، وأن يبدأ المعلّم مع المتعلمين من حيث هم؛ ليرشِدهم إلى ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه، أي: في المجتمعات الفقيرة ينبغي للمعلّم أن يبدأ مع المتعلمين في البلدان الفقيرة من حيث فقرهم وظروفهم؛ لينتقل بهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه، ومثال على ذلك: التعليم في موريتانيا أو مالي أو الصومال عندما يكون في محتوياته: الحديث عن أهميَّة القصور الفاخرة، وأهميَّة ارتداء الملابس الحريرية، والحلّي الثمينة والبرجوازية العظيمة، هذا التعليم وما سيكون على مثله يعدّ أضحوكة؛ لأنَّ المواطن في حاجة لتعليم يحلّل واقعه ويشخّصه، وظروفه المعوزة؛ لأجل أن يؤهِّله ويحفِّزه على الإنتاج والمثابرة؛ التي تُمكِّنه من أن يطوي صفحات الفقر والجهل والمرض، ويتحرّر من قيوده؛ ليُسهِم في

تغيير أحواله، وما ألمّ بها من تأزّمات؛ ولذا فالفقر لم يكن عيبًا، بل العيب عدم الاعتراف به، وعدم العمل على التخلّص منه إلى غير رجعة.

وعليه: يكون لتعليم السياسة، والاقتصاد، والآداب، والفنون، والرياضة، والطب، وكلّ العلوم المتنوّعة والمتعدّدة معنى ومضمون عندما تسعى هذه المعارف والعلوم والتخصّصات جادة في تحليل الواقع وتشخيصه، وتعمل على تغييره إلى الأفضل.

ومن هنا ينبغي أن يتمّ تحليل المضمون وفق المعطيات الأساسية التي تكوِّن وحدة الموضوع، وتبرز أصوله، وتظهر فلسفته، ويتمّ تفسيره وفق النتائج، والأحكام، والقوانين المتوصل إليها، وكما يرتبط التحليل بالمضمون، يرتبط التفسير بالنتيجة.

ولتوضيح ذلك أعرض التحليل الآتي:

في حالة الاستماع لخطاب، أو نصّ، أو في حالة قراءة موضوع وليكن هذا الخطاب، أو النصّ، أو الموضوع مستندًا على فلسفة إسلامية، بتأكيده على أهميَّة الكتاب كمصدر للتشريع الإسلامي، فإذا تضمّن الموضوع وتحليله النتائج الآتية:

1 ـ إن القرآن مصدر التشريع.

يكون التفسير؛ لأنَّ الكاتب، أو المشرّع، أو الخطيب مسلم.

2 ـ التأكيد والتركيز على تحريم الخمر.

يكون التفسير في دائرة الممكن؛ لأنَّ القائد، أو المسئول، لم يكن من متعاطي الخمر، إلى جانب كونه مسلمًا.

3 ـ أنَّ النصوص، والقوانين الصادرة، والخطب تُحرِّض على قيام الوحدة بين أبناء الأمّة الواحدة.

تفسر؛ لأنَّ المسئول أو المشرّع وحدوي.

الهدف من تحليل المضمون:

هدف تحليل المضمون في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة معرِفة الجوهر الخاصّ والعام في الدراسات الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعيَّة، ومع أنَّ الجوهر لا يخضع للمشاهدة؛ نظرًا لكمونه، فإنَّه في دائرة الممكن يُستدل عليه بما يلاحظ في القول، والفعل، والعمل، والسُّلوك.

ولهذا نتساءل:

هل يحقّ لنا أن نحكم على كلّ ما نشاهده من سلوك أنَّه خير معبِّرٍ عن حقيقة الجوهر؟

إذا كانت الإجابة: بـ(نعم).

فإنّنا اعترفنا بوجود تطابق بين الصّورة والجوهر، وإذا كان كذلك فإنَّ السُّلوك الظَّاهر في هذه الحالة وكأنَّه الجوهر، مع العلم أنَّ الجوهر لا مادة فيه، فهو مجموع تلك المكونات من المشاعر والعواطف والأحاسيس، وقيم الحقّ والعدل وغيرها، مما يجعلنا نستنتج أنَّه لم يكن من الأمر الهين أن يتطابق السُّلوك مع الجوهر، وإن تطابقا كان السُّلوك، أو الفعل، والعمل على درجات الصّدق العالية، وإن لم يتطابقا؛ فالحقيقة دائمًا كامنة في الباطن؛ لتستدعي باحثًا ماهرًا ليُنقِّب عنها بفنٍ ومهارةٍ ومهنيّة وخبرة، وتجربة وافرة.

أمَّا إذا كانت الإجابة: بـ(لا).

إذن: لماذا يثق البعض في صورة أو سلوكٍ لا يعبِّر عن الجوهر (مكمن الحقيقة)؟ ولماذا تصدر الأحكام وتعمّم على من لم يشترك فيما يشاهده الباحث؟

وعليه: فالمشاهد لم يكن عِلّةً أو سببًا، بل السّبب والعلّة هما الكامنان وراء ما يشاهد، وهذه العلّة تنقسم إلى جزأين:

1 . علّة صادقة.

2 . علّة كاذبة.

1-العلّة الصّادقة: هي التي تنعكس في السُّلوك، ويكون أصدق معبّر عنها، أي: إنَّ السُّلوك في هذه الحالة مترجم حقيقي للجوهر من حيث كونه لم يكن متأثرًا بمتغيّرات ذاتيَّة أو خارجية، بل كان التصرّف والسُّلوك حسب الموقف تصرفًا وسلوكًا طبيعيًّا.

2- العلّة الكاذبة: هي العلّة الظَّاهرة التي لا تحمل المعنى الحقيقي للموضوع، ولا تُشير إلى ما يدلّ عليه، مما يجعل السُّلوك الظَّاهر لا يُعبِّر عن حقيقة الجوهر، بل قد يعبر مما يُعبِّر عنه اتخاذ موقفٍ من الباحث، أو من الموضوع، مما يجعل المبحوث مُتصنِّعًا للسُّلوك المشاهد.

وعليه:

يكون واضحًا عدم الثّقة في كلِّ مشاهد أو ملاحظ، وبما أنَّه كذلك فإنَّه أصبح من الصّعب الاعتماد عليهما كأداتين في إصدار الأحكام مع أنَّهما مهمّتان في

تجميع المعلومات، ومن هنا وجب تصحيح الخلط بين المشاهدة، والملاحظة كأداتين مهمتين في تجميع البيانات، أو أنَّهما مصدرا حكم.

أ- في حالة تجميع المعلومات:

تعدُّ المشاهدة التي تعتمدها طريقة تحليل المضمون، أداة مهمّة من خلال اعتمادها على حاسَّة البصر الممكِّنة للباحث من الوقوف مباشرة من مشاهدة السُّلوك.

والملاحظة مهمّة؛ لأنَّها تُمكِّن الباحث هي الأخرى من التعرُّف على السُّلوك، أو الفعل الملاحظ، وتُمكِّنه فوق ذلك من استعمال أكثر لحاسَّة البصر؛ لأنَّ الملاحظة تُستمد من الملموس والمشاهد وبقيّة ما يُحسّ به مع سيادة العقل على رأسها؛ ولذلك فبالعقل يتمّ الاستنباط، والاستقراء، والاستنتاج، فتكون الملاحظة أكثر شمولاً من المشاهدة.

ب- في حالة إصدار الأحكام:

فإذا قبلنا بأنَّ المشاهدة والملاحظة وسيلتان لإصدار الأحكام؛ فإنَّنا لغينا أهميّتهما في تجميع المعلومات، وإذا تساءل البعض كيف؟

يجاب عليه بالأسئلة الآتية:

إذا حكمت على فعل، أو سلوك من أفعال أو سلوك الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع؛ فبماذا حكمت أيّها الحاكم (الباحث)؟

هل لأنَّك نظرت، أم لأنَّك سمعت؟

إذا كانت الإجابة: بـ(نعم) لكليهما.

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلة استعملت في إصدار الأحكام، وليس في تجميع المعلومات والبيانات.

وإذا كانت الإجابة: بـ(لا).

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلتين هما: لجمع المعلومات والبيانات، وبما أنَّ الإجابة كانت باستعمالهما في تجميع المعلومات والبيانات، إذن: لا داعي للحكم؛ ولهذا فأيّ حكم عن طريقهما لا يعتدُّ به.

ويستنتج من الفقرتين (أ، ب) أنَّ هناك ازدواجية الاستعمال للمشاهدة والملاحظة في تجميع المعلومات وتحليلها، أو تفسير نتائجها، ونحن نقول:

ينبغي عدم الزجّ بهما في أحكام مُطلقة؛ فالمعلومات التي تصدر الأحكام عليها استنادًا على الملاحظة والمشاهدة هي معلومات تحتاج إلى تحليل علمي وموضوعي؛ ولهذا فالمعلومات تحلّل، ولا تفسر، فالذي يُفسر هو النتائج والنظريّات.

وكما سبق أن أوضحنا: لا يمكن التسليم بصحة كلِّ ما يشاهد، أو يلاحظ؛ ولهذا يُفضَّل إبعادهما عن الحكم، وعدِّهما وسيلتين مهمتين في تجميع المعلومات وملاحظة السُّلوك؛ فتجميع المعلومات عن طريق المشاهدة والملاحظة يُعدّ مادة أوَّلية قابلة للتحليل، وليست قابلة للتفسير.

وعليه: تُعدُّ المقابلة في هذه الحالة اختبارية للمعلومات التي تمّ تجميعها، أو الحصول عليها بأيّ وسيلة من وسائل جمع المعلومات؛ ولذا فبالمقابلة يمكن مساس الجوهر (المضمون) عن طريق الجدل، والحوار، والنقاش الهادف، والتنفيس الوجداني

حول الموضوع، وعلى مرتكزاته، ووفقًا للسّلوك أو الفعل الذي تمّت مشاهدته وملاحظته.

ولتوضيح ذلك نقول على سبيل المثال:

لو شاهد اثنان من المسلمين هلال شهر رمضان فهل تعدُّ هذه المشاهدة حكما، أم إنَّها لا تعدُّ حكما؟

بالطبع تكون الإجابة: بـ(لا).

لأنَّ مشاهدة الاثنين لم تكن حكما، بل شهادة تحمل المعلومة، وهذه المعلومة قابلة للتحقّق منها وفق اشتراطات بوصفهما مسلمين، والمسألة تتعلّق بصوم شهر رمضان المبارك وذلك من حيث:

أ – هل هما مسلمان بالفعل؟

ب – هل هما عاقلان؟

ت – هل هما في حالة صحوة وفطنة، ولم يكونا في حالة سُكر؟

ث – ألا يكون من المهم أن تُجرى مقارنة لحديثهما من أجل إثبات المصداقية من عدمها؟

ج – ولأجل أن تطمئن القلوب ألا ينبغي لهما أن يقسما على المصحف بأنَّهما عن حقٍّ شاهدا الهلال الذي يدلّ على بداية شهر رمضان لهذا العام؟

بعد ذلك يصدر الحكم على مشاهدتهما التي تؤكّد رؤيتهما لهلال شهر رمضان من عدمه، وكلّ ذلك لا يتمّ إلّا عن طريق المقابلة التي من خلالها يتمّ اختبار أقوالهما عمَّا شاهداه لهلال شهر رمضان من عدمه.

وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام):

ينبغي للباحث في أثناء إقدامه على تحليل المضمون أن يحدّد وحدة الاهتمام البحثي، هل هي الأسرة؟ أم إنَّها العائلة؟ أم إنَّها العشيرة؟ أم إنَّها القبيلة؟

. أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل هي المدرسة التي تحدّد من مجموع المدارس المستهدفة بالبحث أو من العيّنة التي أخذت منها؟

. أم إنَّ الوحدة التي سيوليها الباحث بالمعاملة والاهتمام البحثي هي المزرعة من مجموع المزارع المستهدفة هي الأخرى بالبحث العلمي؟

. أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل الموضوعي هي الفكرة التي ظهرت في النصوص التي تحتويها الوثيقة أو الخطاب؟

. ألا تكون الفقرات المكتوبة أو المستوقف عندها مكامن للفكرة وأماكن لتكراراتها بما تحمله من مضامين ذات آثار سلبيَّة وإيجابيَّة؟

. أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل العلمي هي القيمة التي يحتويها العرف والفضائل الخيّرة؟

ولإنَّها القيمة، ألا يكون النصّ، والخطاب، والوثيقة، والرواية، والقصة، والمؤلف، والحديث المسئول والسُّلوك خير حاملات، وخير مظهرات لتكراراتها، ومدى ما يؤثّر به سلبيًّا أو إيجابيًّا على الفرد والجماعة والمجتمع بأسره؟

ـ ألا يكون للقيمة الواحدة علاقات متداخلة مع قيمٍ أخرى يتمّ التعرُّف عليها، وكشف ما تتركه من أثر باستخدام البرمجيّة الإحصائية (SPSS) في تحليل مضمون النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، والرواية؟

ـ ألا يكون للبرمجيّة القيميَّة أهميَّة بيانيّة في معرفة وكشف الأثر؛ الذي تتركه القيمة على القول والفعل والعمل والسُّلوك؟

ـ ألا تكون وحدة الاهتمام والتحليل معسكرًا، أو مختبرًا، أو معملًا بحثيًّا؟

ـ أم إنَّ وحدة التحليل والاهتمام شخصية وطنيّة من مجموع الشخصيات الوطنيّة المستهدفة بالبحث وفقًا لقواعد البحث العلمي وخطواته في طريقة تحليل المضمون؟

ـ وهل هذه الشخصيَّة هي شخصيّة حقيقة، أم إنَّها شخصيّة خياليّة تكوّنت في رموز القصَّة أو الرِّواية؟

ـ ألا تكون الشخصيَّة هي المستهدفة من قبل الباحث بمعرفة سماتها، واتجاهاتها، ومستهدفاتها السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافيَّة، والسُّلوكيَّة؟

ـ ألا يكون للمذكّرات الخاصَّة أهميَّة في دراسة الشخصيَّة، ومعرفة نقاط تأزُّماتها، وسوء تفاعلها، ومسببات انطوائها وانسحابها من دائرة المشاركة والاندماج الاجتماعي والنفسي؟

ـ أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل هي الكلمة التي تصاغ بها الجملة، وتُركّب، وتُفكّك، وهي التي بها يعرض الموضوع، ويُلقى بها الخطاب، ويحلّل بها النصوص والأفكار، وينتظم بها المنهج، وتُعرض بها النتائج وتُفسّر.

وعليه: من دون الكلمة سواء أكانت مكتوبة، أم منطوقة، أم مرسومة، أم إنَّها على حالة من الحركة والإشارة لا يمكن أن يُكتمل الحديث، ولا يُفهم المعنى ويُدرك، ولا تُقرأ جملة، ولا يُكتب نصّ ولا موثق، ولا يُخط مؤلف، ولا تُكتشف الدّلالة، ولا الأثر؛ ولهذا فلتكرار الكلمة معنى ودلالة لا ينبغي إهماله عند تحليل المضمون.

وقد تكون وحدة الاهتمام جريدة، أو مجلة، أو وثيقة، أو كتابًا، وقد تكون حديثًا أو خطابًا، أو مذكرات خاصّة، أو عامة؛ ولهذا يتعلّق التحليل بمضمون المصادر الجاهزة ذات الصّلة بموضوع البحث من خلال تتبّع عناصر كلّ منها، ومقارنتها بأثر المتغيّرات من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر مع تحديد المبادئ، والأهداف، والصّفات، والخصائص، والاتجاهات التي تأثّرت أو تغيّرت، أو إنَّها في طريقها إلى ذلك.

إنَّ التكرار الكمي للكلمة، والفكرة، والجملة في الخطاب الشفوي، أو النصّ المكتوب، قد يعطي دلالة للموضوع بتأثير سالبٍ، أو موجبٍ، مما يجعل الباحث منتبهًا إلى ذلك في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وأن يكون منتبهًا إلى التكرار الكمّي للكلمة، أو العبارة، أو الجملة؛ ولذلك قد يتعمّد الكاتب، أو الخطيب على سبيل المثال التكرار؛ من أجل تثبيت المستهدف من الموضوع، مما يجعل للتهكّم والسخرية أحيانًا أهميَّة واعتبارًا عند تسفيه بعض المواقف، أو الأفراد، أو التقليل من أهميَّة الموضوع.

ولذا عندما يكون التكرار بلا أهداف، يكون تكرارًا بلا معنى (كم ليس إلَّا)، وتضييعًا للوقت والجهد، أمّا إذا كان من ورائه حكمة وهدف، فيكون له معنى، وأهميَّة،

ودلالة ينبغي البحث عنها، والتعرف عليها بعد كشف عللها، ومسبّباتها، والوقوف على متغيّرات مكامنها الرّئيسة.

إذن: متى ينبغي أن تتكرر الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة في النصّ، أو الخطاب، أو الموضوع؟

تتكرر عندما يكون لها مضمون وقصد (عندما يكون للكم كيف).

إذن: هل التكرار ككم يعبّر عن مصادق؟

ليس بالضرورة؛ لأنَّ القول غير الفعل، والكم غير الكيف؛ ولهذا لا هويَّة للكم إلّا بالكيف، وعندما يكون للكيف هيئات وأشكال، يتعدّد، وعندما يتعدّد يُكوِّن كمًّا، وعليه لكلِّ كمٍّ كيف، ولكلِّ محتوى مضمون، ومضمون الكم محمول في الكيف كما تحمل المعاني في الأرقام، وعليه إذا عرفنا على سبيل المثال الأرقام (1، 2، 3، 4)، وإلى النهاية من الكميات؛ فهل معنى ذلك أنَّنا عرفنا مضامينها؟

كلّ الأعداد والأرقام مجردة، ولا تعطي معنى وافٍ لها، إلّا إذا عرفنا الكيفيات التي هي عليها من خلال معرفتنا لصفاتها وخصائصها والماهيّات التي هي عليها، فالأرقام (1، 2، 3، 4) على ماذا تدل؟

. هل تدل على أوزان؟

. هل تدل على درجات حرارة؟

. هل تدل على الإنسان؟

. هل تدل على الحيوان؟ أم على ماذا؟

فإذا افترضنا أنَّها تدل على الإنسان، فهل الإنسان متعدّد ليكون (1، 2، 3، 4)؟ أم إنَّه إنسان واحد لا يتعدّد؟

في اعتقادنا: الإنسان واحد لا يتعدّد، ولكن البشر هم الذين يتعدّدون، ويختلفون؛ لأنَّ الإنسان يعبّر عن مضمون واحد (بتوحد الإنسانيَّة فيه)، ومن ثمَّ فمن خلال تحليل المضمون يمكن أن ينتقل الباحث إلى المتعدّد منه، أو المتجزئ منه، أو المحتوي له، فعندما نحدّد إنسانًا واحدًا ونقول: إنَّه أمّة كما قال الله تعالى: {أنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا}[52]؛ فإنَّ ذلك يعنى: أنَّ أخلاقيات الأمّة واعتباراتها التي تحتويها مجتمعة، قد توحَّدت في إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، مما جعل مضمون الأمّة الذي هو مضمون لمجموعة من البشر الذين تربطهم رابطة الأصل والانتماء والدين، مساويًا للمضمون الذي كان عليه إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، وفي هذه الحالة فإنَّ إبراهيم لوحده كان أمَّة.

ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون:

1 ـ قواعد المنهج التي بها تُفكّك المعلومات وتُركّب.

2 ـ الكلمة التي تتكرر لتؤكّد أو تنفي أو تُبطل ما يُراد تثبيته، أو إزالته، أو التقليل من شأنه.

3 ـ الأسلوب الذي به تُعرض المعلومات والبيانات والنتائج وتُقدّم الحقائق.

4 ـ الموضوع وما يحتويه من نصوص.

5 ـ الفكرة وما تدلّ عليه من دلالة.

---

[52] النحل: 120.

6 . القيمة وما تحتويه من معنى.

7 . الخصائص التي عليها الحالة قيد البحث.

8 . الصّفات التي بها يتميّز المبحوث.

9 . الظَّرف الزَّماني للمعلومة.

10 . الظَّرف المكاني للمعلومة.

11 . الصلاحيّات الطبيعيَّة للأفراد أو الجماعات.

12 . الاختصاصات القانونيّة والشرعيّة الواجب العمل بها، أو العمل وفقها.

استخدامات تحليل المضمون:

1 . البحث في القيم: من خلال امتدادها في المجالات الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، والنفسيَّة، والثقافيَّة، والذوقيَّة؛ وذلك لمعرفة المستويات القيميَّة للشخصيّة، أو الوثيقة، أو النصّ، أو القانون، أو الدستور الذي سنّه مجتمع لتنظيم علاقات أفراده وجماعاته وعلاقاته مع الآخرين.

ومن خلال البحث في القيم التي تنتظم المجتمعات عليها يتمكّن الباحث من معرفة اتجاهات الأفراد، والجماعات، والمجتمعات تجاه ما يُقدِّرونه، أو يقلّلون من شأنه، وما يعدّونه وما لا يعدُّونه، وما يحترمونه وما لا يحترمونه، وما يتمسَّكون به ويتجسدّ في سلوكهم، وما يُهملونه ولا يبالون تجاهه بأيِّ حال من الأحوال.

إنَّ البحث في المنظومة القيميَّة بتصنيف تحليل القيم يُمكّن البحَّاث من معرفة المستويات القيميَّة للفرد، أو الجماعة، أو المجتمع هل هي على المستوى الذَّاتي، أم إنَّها

على المستوى الانسحابي، أم إنَّها على المستوى الأناني، أم إنَّها على المستوى التطلُّعي، أم إنَّها على المستوى الموضوعي؟

2 ـ البحث في التفاعل الاجتماعي: وذلك بالبحث في متغيّراته ذات المؤثرات الموجبة والمؤثرات السَّالبة؛ لمعرفة الاتجاهات الفكريَّة والسُّلوكيَّة للأفراد والجماعات والمجتمع بأسره، من خلال استخدام وسائل جمع المعلومات من: ملاحظة، ومقابلة، واستبانة، وتجريب، والتي من خلالها يتمكّن الباحث من تسجيل تصرّفات المستهدفين بالبحث، وتسجيل ما يلاحظ على سلوكيَّاتهم، سواءً أكانت عن إرادة، أم إنَّها عن غير إرادة، ومن حيث درجة تعاون الأفراد، أو عدم تعاون بعض منهم.

إنَّ الأفراد والجماعات التي تنتظم في علاقات مهنيّة، أو حرفيّة، أو علاقات مناشط رياضيّة، أو ثقافيَّة، أو فنيّة، أو أدبيّة، أو علميَّة، قادرة على اللحمة والوحدة والتماسك، إذا خلصت نوايا الأعضاء تجاه الموضوع، أو المهنة، أو الحرفة، أو الهوايات ذات العلاقة بتحقيق المرغوب فيه إرادة.

ولكن إثبات مصداقيّة تلك العلاقات من عدمه يتطلَّب من الباحث ألَّا يُسلِّم بما يُقال، أو يشاهد، أو يلاحظ تسليمًا مطلقًا، بل لا بدَّ أن يجعله في دائرة الممكن والنسبيّة؛ حتى يتأكد عن قرب بمشاهدات علميَّة لا مشاهدات عابرة، أو بمشاركات بحثيّة مشتركة، أو مشاركات بحثية كاملة، أو بإجراء مقابلات علميَّة موضوعيَّة، أو بإجراء تجارب ومعايشة تُمكّن من إصدار الأحكام بعد تقصّ دقيق.

3 ـ البحث في التأزّمات والأزمات: النفسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، على مستوى العلاقات الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعيَّة من خلال البحث في المتغيّرات التي طرأت على الحالة قيد البحث؛ لمعرفة مدى تأثيرها على الوحدة

البحثيَّة (فردًا، أو جماعةً، أو مجتمعًا، أو مؤسَّسة، أو هيئةً، أو مركزًا)؛ وذلك بالبحث في سِيَر الحياة وإجراء المقابلات العلميَّة وإجراء الملاحظات المتحكّم في خطواتها وعناصرها، أو من خلال التصانيف القيميَّة التي تُمكّن من معرفة العلاقات بين القيمة والقيمة، وأثر كلِّ قيمة على القيم الأخرى، وأثرها لاحقًا على السُّلوك، والفعل، والعمل.

4 ـ البحث في وسائل الاتصال؛ لمعرفة مضمونها، وما تستهدفه من نتائج تاركة الأثر المراد تركه على السّاحة السياسيَّة، أو الاجتماعيَّة، ومدى تقصِّيها واستكشافها واستطلاعها للرأي العام.

5 ـ البحث في الظَّاهرة الأدبيّة؛ لمعرفة مدى مواكبة الأدب والآداب لمتغيّرات الحياة ومتطلباتها المتنوّعة، والمتعدّدة، والمختلفة أحيانًا، ومعرفة الكيفيَّة التي عليها العلاقات الإنسانيَّة والقضايا الجماهيريّة، ومدى تأثيرها على العلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيَّة.

6 ـ البحث في الثقافة ومستهدفات العولمة من خلال العلاقات الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، والثقافيَّة، والتعاملات الأخلاقيّة مهنة، وحرفة، وقيما وفضائل، ومعرفة ما هي المبررات والمعطيات التي تجعل من البعض مؤيدًا للعولمة؟ وما هي المبررات أو المعطيات التي تجعل البعض معارضًا لها؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض الآخر آخذا موقف الانتظار؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض تاركًا أبواب بلاده مفتّحة من الجانبين؛ مَن يدفع الباب ليخرج فعليه بدفعه ويخرج، ومن يريد الدخول فعليه أيضًا بدفع الباب الذي فُكّ قفله؟

وما هي المبررات التي تجعل البعض راغبًا في التعامل بكلّ شفافيّة؟ وما هي المبررات التي تجعل البعض الآخر غير راغبٍ في ذلك؟

الثبات والصّدق في طريقة تحليل المضمون:

الباحث الموضوعي دائمًا يسعى لأن يكون صادقًا فيما يقوم به من جهود بحثية؛ ولذا فهو يلتجئ إلى استخدام وسائل بها يتمّ الاحتكام على ما قام به من جهد علمي، ومن ثَمَّ فإنَّ الصدق والثبات وسيلتان علميّتان متفق على استخدامهما لقياس استمارة الاستبانة، أو أيِّ وسيلة من الوسائل المعترف بها في تجميع المعلومات من مجتمع البحث، أو العيّنة المأخوذة منه؛ ولذلك فقياس الأداة في دائرة الممكن يتوافق مع الموضوع من حيث الآتي:

1 ـ القياس القبلي: وهو الذي يقاس فيه مدى صدق الاستمارة قبل أن توزّع على المبحوثين؛ وذلك بتوزيعها على محكِّمين في مجالات تخصّص موضوع البحث؛ لمعرفة مدى صدق هذه الأداة المستخدمة في البحث، فهل هذه الأداة تقيس فعلًا ما وضعت لقياسه؟

وللتأكّد من صدق الأداة هناك صدق المحكِّمين على اعتبار أنَّ المحكّم شخص مختص في هذا المجال، ويستأنس لتحكيمه عمَّا إذا كانت الأسئلة المصاغة في استمارة الاستبانة تقيس فعلًا ما وضعت لقياسه، مما يُعطي للباحث الحقّ في أن يشير في رسالته إلى أنَّه قد استخدم صدق المحكّمين كطريقة في تقدير صدق أداة الرسالة.

2 ـ القياس في أثناء إجراء التجربة: وهو كما يجري من بحوث على المجموعات التجريبيَّة الضابطة منها والمناوبة.

3 ـ القياس البعدي: هو قياس لمعرفة مدى ثبات المعلومات المفرَّغة من قِبل الباحث ومحكّم، أو محكِّمين محايدين.

الثبات:

في البحوث الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يجب إثبات صدق الأداة، أو المقياس المستخدم في البحث؛ وذلك لإظهار صدق المقياس، وثباته على جماعتين، أو عينتين بحثيتين، أو مجتمعين تحت سيطرة موضوع البحث؛ حتى تكون النتائج لكلِّ فئة، أو عيّنة، أو جماعة تختلف عن نتائج غيرها، وإن لم تختلف نتائج المجموعات المقارنة، لا يمكن أن يكون المقياس صحيحًا، أو دقيقًا.

فالثبات يدلّ على اتساق النتائج، بمعنى: إذا كرر الباحث القياس، وتحصّل على النتائج ذاتها؛ فإنَّ ذلك يعني الثبات الذي يدلّ على وجود معامل ارتباط يمكن قياسها، وأكثر الطرق شيوعًا لقياس الصدق والثبات طريقة: (كرنباخ ألفا) التي تعتمد على الاتساق الدَّاخلي، وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض، ومع كلّ الأسئلة بصفة عامة.

وكذلك من مقاييس الثبات: طريقة إعادة الاختبار، وطريقة الصّورة البديلة، وطريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين.

ومن مقاييس الثبات أيضًا: القياس البعدي، وهذا يتمّ مع الباحثين الذين يستخدمون تصانيف قِيَميّة سبق وأن حُكِّمت من قِبل محكِّمين، وتمّ اعتمادها استمارة للتصنيف القيمي، وهذه الوسيلة موثوق بها؛ فلا تخضع للتحكيم ولا تُعرض من جديد على محكّمين؛ ولهذا يكون التحكيم بعدي، أي: بعد أن تتمّ علميَّة تجميع المعلومات

باستمارة التصنيف من المصادر المكتوبة يمكن للباحث أن يختار أحد الأسلوبين لتحكيم جهده بموضوعيَّة:

أ ـ أن يُقيِّمَ نفسه موضوعيًّا عبر الزَّمن، أي: بعد أن يُفرّغ المعلومات في استمارة التصنيف من الوثيقة، أو المخطوط، أو المؤلف، أو الخطاب والنصّ، يترك فترة زمنيَّة خلال شهر من زمن المجهود الأوَّل، ثمّ يعيد القراءة ويفرّغ من جديد الوثيقة (أيّ وثيقة كانت) ويقارن بين جهده الأوَّل، وجهده الثّاني، ويُقيِّم ذلك موضوعيًّا.

ب ـ أن يشارك باحثًا آخر أو أكثر قراءة الوثيقة، أو الخطاب، أو النصّ، ويطلب منهم تفريغ ذلك المؤلّف في ذات استمارة التصنيف القيمي على ألَّا يقلّ مستوى المحكّمين العلمي عن المستوى العلمي الذي هو عليه، مع مراعاة التخصص والاهتمام، ثم بعد ذلك تتمّ علميَّة المقارنة بين ما قام به الباحث من جهد موضوعي، وما قام به المحكِّم أو المحكِّمين، وإنْ ظهر بينهم اختلافٌ فينبغي لهم العودة إلى الأستاذ المشرف.

وعليه: فإنَّ القياس البَعدي هو قياس الثّبات، أي: لمعرفة هل هناك ثبات في المعلومات المفرَّغة في استمارة التصنيف، أم لا ثبات لها؟ أمَّا من حيث الصدق فإنَّ استمارة التصنيف المعتمد بآراء المحكّمين والتجريب المسبق لا تتطلَّب اختبار الصدق.

طرق قياس الثبات:

1 ـ طريقة إعادة التطبيق (قياس الاستقرار) صورة واحدة من الاختبار تطبّق مرَّتين، ويحسب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في التطبيقين، ويمكن استخدام مقياس: (بيرسون & سبيرمان 00000).

2 ـ طريقة إعادة التطبيق بصور متكافئة (قياس الاستقرار والتكافؤ) وذلك بإعداد صورتين متكافئتين من الاختبار والتطبيق في وقت واحد، وحساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصورتين.

وكذلك يمكن تطبيق صورتين متكافئتين من الاختبار، تفصلهما فترة زمنيَّة تسمح بظهور أثر المتغيّرات إن وجدت، ثمّ يتمّ حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصوّرتين.

3 ـ طريقة التجزئة النصفية (قياس الاتساق الدّاخلي) تطبيق الاختبار مرّة واحدة، وتقسيم الدّرجات إلى نصفين، وحساب معامل الارتباط بينهما، أو تباين درجات كلّ نصف على حدة، والدّرجة الكليَّة للاختبار والتحقّق من تكافؤ نصفي الاختبار، ثمّ حساب معامل الثبات باستخدام واحدة من معادلات العلماء المعتمدة: (سبيرمان وبروان) أو (رولون) أو (جتمان) أو (فلت) أو (فلانجان) أو (هورست) بقياس بيانات (صفر).

4 ـ طريقة تباين المفردات (قياس الاتساق الداخلي): على أن يتمّ تطبيق الاختبار مرّة واحدة، ثم استخدام واحدة من المعادلات الآتية:

ـ كودر – ريتشارد سون (صفر أو 1).

ـ معامل ألفا (صفر، 1، 2، 3، 000).

المعادلة الأكثر شيوعًا والأيسر استخدامًا لقياس معامل الثبات هي معادلة: (هولستي Holsti) وهي كما الآتي:

1 ـ معامل الثبات= m2 على (تقسيم) 1n + 2n × 100.

2 . حيث m = عدد الوحدات التي يتّفق المحللين عليها، سواء أكانوا اثنين أم أكثر.

3 . n1 + n2 = مجموع الوحدات التي تمَّ تحليلها.

ولتطبيق المعادلة وفقًا لخماسي عقيل لتحليل القيم نقول:

إنَّ مجموع القيم هي 44 قيمة، وهي تساوي عدد الوحدات المرمّزة إثباتًا.

ولو افترضنا على سبيل المثال أنَّ ثلاثة من الباحثين المحلّلين لمستوى الثبات المئوي كانت نتائج تحليلاتهم هي:

الأوَّل: كان مختلفًا مع (2) قيمتان من مجموع القيم 44، ومتفقًا مع 42 قيمة من مجموع قيم التصنيف (قيم الخماسي).

الثاني: كان مختلفًا مع (4) قيم من مجموع 44 قيمة، ومتفقًا مع 40 قيمة من قيم تصنيف التحليل.

الثالث: كان مختلفًا مع (6) قيم من مجموع القيم 44 قيمة، ومتفقًا مع 38 قيمة من مجموع قيم التصنيف.

إذن: كيف يكون الثبات وفقًا لمعادلة (هولستي Holsti)؟

القانون: معامل الثبات = m2 على (تقسيم) 1n + 2n × 100

فتكون معامل الثبات مع المحلّل الأوَّل هي:

m2 × 42 تقسيم 44 +44 ×100 = 95.45%

ومعامل الثبات مع المحلّل الثاني هي:

$$m2 \times 40 \text{ تقسيم } 44 + 44 \times 100 = 90.90\%$$

ومعامل الثبات مع المحلّل الثالث هي:

$$m2 \times 38 \text{ تقسيم } 44 + 44 = 86.36\%$$

وهذه نسب عالية جدًّا يتمّ من خلالها اعتماد تحكيم كلّ محكّم، ولكن ما يجب الأخذ به هنا، هو المتوسّط العام للمحلّلين الثلاث وهو مجموع النسب مقسّمة على عدد المحلّلين، أي: 95.45% + 90.90% +86.36% = 90.90% وهذه نسبة عالية جدًّا.

الصّدق:

الصّدق: يجعل التصنيف المستخدم مُعرّض للتحكيم من قبل خبراء لهم علاقة بالتخصّص الذي يستهدفه التصنيف القيمي بالتحليل، وأن يُعتمد بنسبة تجعله صالحًا لتحليل مضمون القيمة، أو الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الشخصيَّة، أو النصّ المكتوب والموثّق.

وبعدما يتمّ التحكيم ويجاز التصنيف بنسبة مرتفعة عن المتوسط يصبح التصنيف قابلًا للاستخدام من قِبل الآخرين في إجراء البحوث العلميَّة الميدانيّة والمعياريّة، وبالتالي: لن يحتاج المستخدمون له إثبات الصّدق؛ لأنَّ التصنيف المستخدم قد تعرّض لذلك، وتمّ اعتماده. وفي العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يقاس صدق المحتوى بتقدير الأداة، أو المقياس؛ حيث إجراء مقارنات بين كلمات أو أفكار محدّدة، أو مفردات متعدِّدة بوجودها فعلًا على المقياس بأفكار محدّدة، أو مفردات متعدِّدة أخرى يمكن استخدامها.

وعليه: فالنتائج حقائق يُستدلّ عليها بسابق، ويستدلّ بها على لاحق، وهي تدرك مباشرة من التعرُّف على أثر المتغيّرات، وكشف العلاقات بينها، ومدى تأثيرها على الفعل والسُّلوك على من يتعلق الأمر بهم فردًا، أو جماعة، أو مجتمعًا (المستهدفين بالفعل البحثي).

أنواع الصّدق:

1 ـ الصّدق الظَّاهري: هو قياس الوجه الظَّاهري للاستبانة؛ من حيث كونه يدلّ على قياس ما وضع لقياسه.

2 ـ صدق المحتوى: الذي يتمّ قياسه بمعامل الارتباط؛ وذلك لمعرفة قياس محتوى الأداة، وما إذا كان يقيس أبعاد البحث ومفاهيمه.

3 ـ صدق المضمون: يتعلّق بالبناء المفاهيمي بحيث تقيس الأداة المفهوم موضوع البحث.

ويتحقّق صدق المضمون عندما تكون البنود المكوّنة للاختبار ملائمة وموافقة للبناء المقصود، وعندما يحلّل مضمون اختبار معين فيهتم بنقطتين رئيستين:

أ ـ معرفة إلى أيّ مدى تغطي بنود الاختبار مجموع البناء (المفهوم).

ب ـ معرفة إلى أيّ مدى لا تحتوي بنود الاختبار على متغيّرات غير ملائمة.

ويستعمل صدق المضمون عندما تصمم الاختبارات والسَّلالم، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يختار البنود التي تسمح له بقياس قدر المستطاع مختلف أوجه البناء (المفهوم) مع تفادي وضع بنود غير ملائمة، ومن المفيد في هذه الحالة، الرّجوع إلى خبراء محكِّمين، ويطلب منهم تقييم صدق مضمون كلّ بند من بنود الأداة المصمّم؛

وذلك من خلال تقدير ارتباطه بالبناء المقصود، ويحتفظ بعد ذلك بالبنود التي رأى الخبراء إنَّها ملائمة ومهمة.

4 ـ الصّدق العاملي: يهتم بتحليل الصّفة المقاسة إلى عناصر؛ وذلك لأجل معرفة مدى قياسها للصّفة المقاسة.

5 ـ صدق المحكّ: يعني مدى ارتباط المقياس مع معيار محدّد (محكّ)، فيكون الاختبار ناجحًا إذا كان المحكّ صادقًا في الكشف عمّا جاء به المحكّ، ويعني: بصدق المحكّ دراسة مدى قدرة الأداة المصممة على التنبؤ بالسُّلوك في وضعيّات متنوِّعة، أي: مدى استطاعة الأداة التنبؤ بمحكّ معين (السُّلوك، أو الوجدان والإدراك المعرفي (Cognition)ويأخذ هذا التنبؤ شكلين:

أ ـ الصّدق الترابطي: يدّل على اتفاق نتائج مقياسين يقيسان نفس الصّفة على أن يكون أحدهما معروفًا بالصّدق والثّبات، وتُقيَّم قدرة الاختبار بتطبيق كلّ من الاختبار والمحكّ (الاختبار، المحكّ) في آن واحد، ثم يحسب الارتباط بين الدرجتين، وكلّما كان الارتباط مرتفعًا كان الصدق الترابطي مرتفعًا.

ب ـ الصّدق التنبّئي: الذي يعتمد على مدى تنبؤ المقياس بالواقع الذي يستهدفه بالبحث[53].

[53] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2020م، ص 132 – 256.

نيل المأمول بحثًا

وكما أنَّه وراء كل بحث باحث، فكذلك وراء كل بحث مأمول، وإلَّا من أجل ماذا تجرى البحوث لو لم يكن من وراء تلك الجهود المبذولة مأمول مترتّب عليها، وهو الذي يشدُّ الباحث إليه شدًّا.

والعلاقة بين المأمول والباحث لا يمكن أن تكون علاقة مباشرة؛ ذلك لأنَّه لا مأمول إلَّا وتسبقه غاية، ولا غاية إلَّا ويسبقها غرضٌ، ولا غرض إلَّا والأهداف تسبقه، وهذا يعني: إذا أراد الباحث أن ينال مأموله أو يظفر به ويفوز فعليه بإنجاز أهداف بحثه أوَّلًا بأوَّل ودون تسرُّع.

ولذا فالمأمولُ هو: المفعول المراد بلوغه ونيله، وهو الذي يتحقّق ببذل الجهد، والإقدام على العمل تحدٍّ للصعاب.

ومن ثمَّ فنيل المأمول تَمكُّنٌ مما كان مجرَّدَ أملٍ، بعد أن أصبح شاهدًا وماثلًا بين اليدين: (إنَّه العمل المنجز، والمكسب المتحقّق)؛ ولذلك فزمن نيل المأمول هو المتجاوز لزمن الانتظار الذي لا بدَّ منه أثناء العمل والاجتهاد والسعي الحثيث تجاه الفوز بالمأمول، أي: إنَّه الزَّمن الذي طويت فيه صفحات الترقُّب أملًا.

وعليه: الأملُ اسمٌ، والمأمولُ مفعولٌ؛ وهذا يعني: أنَّ الاسم سيظل اسمًا مجرَّدًا، أمَّا المفعول فهو القابل للتدبُّر، والمتجسِّد في الفعل والعمل؛ ولهذا لا ينبغي للباحث العلمي أن يوهم نفسه بأملٍ لا يكون من ورائه مأمولٌ يشبع حاجة، ويرضي إرادة، ويحدث النُّقلة.

ومع أنَّ الأمل هو ذلك الشيء المضمر في الصدور أملًا، فإنَّ المأمول غير ذلك، إنَّه مشبع الحاجات المتنوِّعة والمتغيِّرة والمتطورة، أي: إنّه خارج الصدور؛ لأنَّه

مشبع الحاجة من خارجها، فعلى سبيل المثال: السَّجين عادةً يأمل الحريَّة، ولكن سيظل الأمل معه سجينًا، هذا على مستوى الأمل، أمَّا على مستوى المأمول أن يفك قيد السَّجين ويخرج من زنزانته إلى الحياة متفاعلًا مع مستقبل جديدٍ، فيه تتغيَّر أحواله من سجينٍ مستهلكٍ إلى طليقٍ منتجٍ أو مبدعٍ.

ولذلك فالمأمول هو الباعث الذي ولّده الأمل فكرة حتى أصبح شيئًا يتم بلوغه ونيله؛ ولأنّه مولود الفكر فهو للباحثين الآملين مثل الوليد للآباء رعايةً وعنايةً، وحرصًا وعملًا جادًّا، تحشّد الإمكانات وتبذل الجهود من أجل بلوغه، ثمّ نيله، والحفاظ عليه حفاظٌ على مولود من الأصلاب، دون أن يوقف الإنجاب من بعده؛ فالابن دائمًا في حاجة لإخوة، والآباء في حاجة للأبناء رحمة، وهكذا المأمول يتولّد من الفكرة والمشاهد مأمولا من بعده مأمول، والبحث عن نيل المأمولات لن يتوقَّف بحثًا علميًّا.

وعليه: فإنَّ زمن الأمل زمن الانتظار، أمَّا زمن المأمول فزمن الإشباع؛ ولهذا فالمأمول لا ينجبه الانتظار، بل ينجبه الفكر المنظّم والبحث والعمل الجادَّين؛ فالانتظار لا عمل، ولا عمل يساوي نتيجة صفرية؛ ولهذا فالمأمول لم يكن المنتظر، بل المتوقّع كما هو، فإذا جعلنا المأمول منتظرًا فلا داعي للعمل؛ فهو المتوقّع الذي حُددت الأهداف من أجله، وَوَضحت الأغراض والغايات من ورائه، ورسمت الخطط والإستراتيجيات المؤدية إلى نيله.

ولأنّ المأمول لم يكن المنتظر، فهو أيضا لم يكن المرتجى؛ فالمرتجى لا سبيل لبلوغه إلّا من خلال الغير، الذي قد لا يستجيب لمطلب ولو توسّل المتوسّل، أمّا

المأمول فلا انتظار ولا توسّل إلّا لله تعالى، إنّه الاعتماد على النفس، والإمكانات المتاحة، والتي يمكن أن تتاح إرادة ورغبة وضرورة.

والمأمول لم يكن الجهد المبذول، بل ما يبذل من الجهد من أجل نيله (إنّه المترتب على الجهد الذي أنتجه شيئا ملموسا) فالفلّاح على سبيل المثال: يحرث ويزرع وأمل الحصاد لا يفارقه، ولسائل أن يسأل:

. لمَ لا يكون الحصاد مأمولًا؟

أقول: الحصاد جهد يبذل، وهو أمل الفلاح، أمّا مأموله فهو أن ينال إنتاجًا وافرًا، فإن كان وفيرا نال مأموله، وإن كان غير ذلك فسيكون موسمه درسًا له لمواسم أكثر أملًا.

وعليه:

الأمل يحرّك الآمل ويدفعه، ونيل المأمول يطمئنه ويحفّزه على المزيد؛ فالآمل لا يقنط، والحياة الدنيا بالنسبة إليه مدرسة يجب أن يكون فيها ناجحًا ومتميّزًا إن أراد أملًا أعظم في حياة أعظم.

والمأمول وإن صعب فنيله ممكن، شريطة القيام بالبحث والعمل الموجب، مع صبر على بذل الجهد والمثابرة، ثمّ تحدٍّ للفشل، مع العلم أنّ الفشل لا يكون إلّا بأيدي اليائسين، ولا يكون إلّا عن إرادة منهزمة لشخصيَّة لا تقبل التحدّي، وهذا لا يعني: أنّ المأمول صعب المنال، بل يعني: فقدان العزيمة (تصميمًا وإصرارًا) على حياة أفضل، والعزيمة لا تمنح، ولا تشترى، بل هي تستمدّ من العقل الذي يفكّر في أمره، وتحسين أحواله وضمان مستقبله، وهذه لا تكون إلّا بيد العقلاء، فمن له عقل لا يليق به ألا

يستثمره ويوظفه فيما يفيد شخصه، ومن لهم علاقة به؛ فالذي اختار أمله غزو الفضاء، قد اختار الصّعب تحدّيًا، فبلغ الفضاء غزوًا ومأمولا، ومن ثم ثبت لنا أنّ الصّعب لا يصمد أمام المتحدّين، أي: إنَّ الصّعاب لا تستسلم إلّا على أيدي المتحدّين؛ ولذا فلم لا نتحدّى؟

فالمأمول مع أنَّه باعث خارجي (خارج الفكرة) فإنَّه لا يكون إلّا خلقا، أي: خلق (الشيء ولا شيء)، أو أن يكون مولود الفكرة؛ فعقل الإنسان لو لم يفكّر ما أنتج الفكرة، ولو لم يكن مستبصرا ما ولّد من المشاهد فكرة.

والمأمول يتعدّد ويتنوّع وفقا للحاجة والمطلب، وهو لا يُبلغ إلّا عن إرادة وجهد يبذل مع القبول بدفع الثمن، وقد يكون المأمول خاصّا وفقا للحاجة والشهوة وهو كثيرٌ، وقد يكون عامًّا؛ كونه مأمولًا عظيمًا، وكلّ مأمول عام فيه منافسة، وقد يكون عليه الصراع؛ فرئاسة الدّولة مأمولة عند كثيرين، والمنافسة الحرّة وفقا للدستور وحدها الحاسمة، ولكن لا يمكن أن يكون الرئيس للبلد إلّا فائزًا واحدًا، ومع ذلك بعض النَّاس قد يحترم نتائج الدستور، وبعضهم قد لا يحترمها؛ فتنقلب المنافسة الحرّة إلى صراع دام، وهنا تكمن العلّة، وقد تحدث الانقلابات على الدساتير كرها، وهذه في معظمها أساليب لا تُحترم عند أهل الثقافة.

ولأنّ الانقلابات لا تكون إلّا كرها؛ إذ لا دستور، فهي تحمل عناصر فنائها فيها ممّا يجعل بعد كلّ انقلاب انقلابات.

والتعليم مثال آخر على المأمول العام: فهو مع أنَّه عامّ، فإنَّه لا يكون على حساب أحد، وفيه يتنافس المتنافسون.

أمّا الفوز بالجنة فيعد المثال الأعظم للمأمول العام، ومع أنَّها مأمول عام، لكنّ بلوغها والفوز بها لا يكون إلّا خاصّا؛ لأنّ نيلها نيل مكانة، مكانة تستوعب الجميع دون أن يكون أحدٌ على حساب آخر. وهنا لا مقارنة بين مكانة رئاسة الدولة التي لا تشغل إلّا مفردة، ومكانة أعظم تستوعب ما خلق مأوى ونعيمًا ومتعة، قال تعالى: {يَا قَوْمِ اعملوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ}[54].

ولهذا فالجنّة مأمولٌ ولم تكن أملا؛ فالأمل مولود الفكرة، أمّا الجنة فخلق الخالق، وهي متاحة لمن يشاء ويعمل من أجل نفسه ونيلها فوزا مع الفائزين.

ومع أنَّ المأمول عام (الجنة)، فإنَّ نيله لا يتم إلّا بجهد خاصّ؛ لأنّ العلاقة بين المخلوق المجازَى بها والخالق المجازِي بها علاقة خاصّة.

أمّا إذا كان المأمول عامّا والمطلب أيضا عامّا؛ فالمثال الذي يمكن سوقه افتراضا: أنّ دولة ما قد تمّ احتلالها من الأجنبي، ففي هذه الحالة لن يكون لمواطنيها مأمول إلّا تحريرها، ومن هنا يصبح المأمول العام مطلبًا عامًا؛ ولا أمل للشعب كلّه إلّا تحرير وطنهم، فيعملون كلّ ما هو ممكن، حتى يتحرر كما أملوه مأمولًا.

وهناك ما يماثل هذه الأمثلة، من حيث إنَّ المأمول جمعيًّا والنوايا فردية؛ كالقيام بفريضة الحج المأمولة من المسلمين، غير أنَّ تأديتها لا يؤسّس إلّا على النيّة، وهذه لا تكون إلّا فردية، وكأنَّ الفرد حاج بمفرده، فينوي بنفسه حجّا، ثمّ يتقدّم مع الحجيج لأداء الأركان الأخرى، ومن هنا يندمج الأنا في الذات العامّة.

---

[54] الأنعام: 135.

ولسائل أن يسأل:

أين الأمل في هذا المثال؟

أقول: الأمل تلك الحيويّة التي هيأت المسلم لإعداد العدّة استعدادًا وتأهبًا حتى قام بأعمال الحج وناله من بعد غاية.

والآمل المسلم المقدِم على أداء فريضة الحج.

أمّا المأمول القيام بالفريضة على أتم وجه.

فالحج مع أنَّه مأمول عظيم لدى المسلمين؛ فإنّه يعدُّ عملًا يجب القيام به من أجل مأمول أعظم (الجنة) حيث النعيم الدّائم، أي: إنّ المسلمين يميزون بين النعمة والنعيم؛ فهم يعرفون أنّ الدنيا بيت النعم المتعددة والمتنوّعة، وأنّ الآخرة بيت النعيم الدّائم، وللتمييز: النعم فيها الأذواق تتعدد، وتختلف، وتنقطع، أمّا النعيم فلذَّةٌ دائمة لا تنقطِع، ولا يختلف عليها، ولا يتخالف، أي: إنَّ الجنة فيها النعيم بذاته، أمّا الدنيا ففيها النعم تتحوّل فضلات. وهنا الفرق كبير بين النعيم لذة لا تنقطع ولا تنقص ولا تنتهي ولا يتعفّن نعيمها، وما يترك زبالة تشمئز الأنفس من رائحتها النتنة.

وعليه فإنَّ المأمول المطلق هو الفوز بنعيم الجنَّة، أمَّا ما دونه فهي مأمولات في دائرة الممكن؛ ولهذا فالمأمول هو المقصود في ذاته دون سواه؛ ليتم نيله استجابة لأمل عن رغبة، سواء أكان نسبيًّا أم مطلقًا.

والمأمول لا يكون إلّا معلومًا، والقصد إليه ثابتٌ، وإن أخذ العمر كلّه، فالمهم أن يبلغ وينال؛ فساعة نيله وكأنّه لم يقض ما انقضى من وقتٍ، وساعة نيله وكأنّه كان غير متوقّعٍ على الرّغم من توقّعه.

الأملُ والمأمولُ غير مستحيلين:

الأملُ والمأمول: لا يمكن أن يكونا إلَّا ممكنًا سواء أكان الممكن متوقّعًا أم غير متوقَّع، أي: إنَّهما ليسا بمستحيلين؛ ذلك لأنَّ المستحيل لا يتحقّق إلَّا إعجازًا من عند الله، أمَّا الممكن فميسّر التحقُّق لمن يعمل، وللتمييز أقول:

الممكن: هو الذي لا شك في حدوثه، أو ظهوره كلّما توافرت معطياته أو شروطه؛ ولهذا لا يعدُّ الممكن مستحيلًا، وبما أنَّه غير مستحيل إذن: بالضرورة سيقع وفقًا لما نتوقّع أو وفقًا لما لا نتوقَّع.

وتتكون دائرة الممكن من (المتوقّع وغير المتوقّع) التي تتساوى فيها فرص ظهور كل منهما وفقًا للفرض الصفري بنسبة ثابتة قدرها (50%)[55].

وعليه: فالممكن هو ما ليس بمستحيل ولا معجز، ومع أنَّه المتوافر وجودًا فإنَّه يحتاج إلى بحاث يبحثون عنه؛كونه يمتد من كامنٍ إلى مشاهدٍ، وهو الذي يمتد في الماضي منجزًا، ويستمر مع الحاضر يُنجز، وينتظر مستقبلًا لينجز، وهكذا يُكوِّن الممكن دائرة تحتوي المتوقَّع وغير المتوقَّع سالبًا وموجبًا، وسهلًا وصعبًا؛ ولهذا فالممكن لا شك في حدوثه أو ظهوره كلما توافرت معطياته أو شروطه، وبما أنَّه غير مستحيل، إذن: فبالضرورة سيقع وفقًا لما نتوقَّع، أو وفقًا لما لا نتوقَّع، وبما أنَّه ممكنٌ فهو من دون شك سيكون قابلًا للإنجاز أو التحقق أو البلوغ.

وعليه: لا امتداد، ولا حركة إلاّ في حدود الممكن؛ ولذلك يكون الممكن هو مجال الامتداد، ومجال الحركة والسُّكون في دائرة المكان والزمان، ولأنَّه ممكنٌ فهو متوقَّع

---

[55] عقيل حسين عقيل، الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم ومبادئ)، المصريَّة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 177.

الحدوث، وبعد حدوثه قد يكون مساويًا لما هو متوقَّع، وقد يكون أكثر أو أقل، وعليه: فالممكن ضروري الحدوث، ولكن نسبة حدوثه احتماليَّة؛ مما جعلنا نفترض لها ثلاث احتمالات:

الاحتمال الأوَّل: يكون الممكن مساويًا للمتوقَّع.

الاحتمال الثاني: يكون الممكن أقل من المتوقَّع.

الاحتمال الثالث: يكون الممكن أكثر من المتوقَّع.

ولذا فما نشاهده أو نلاحظه ونحس به أو نتذوَّقه أو نشمه أو نسمعه هو الواقع في حدود الممكن؛ ولذلك يحدث الاختلاف في درجات تمييزنا لما يقع في مجال الممكن بالنسبة إلى مداركنا وقدراتنا وأحاسيسنا؛ فمنّا من يميّز بين الأشياء أكثر من بعضنا، وهذا يعني: أنَّ قدرة التمييز عند العض قد تكون أقل، وقد تكون متساوية.

وعندما نتحدث عن الممكن فلا ينبغي لنا الإغفال عن غير الممكن؛ إذ لا وجود لغير الممكن بالنسبة إلى الله تعالى: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}[56]، أمَّا بالنسبة إلى البشر فهناك الممكن، وهناك غير الممكن، والممكن في نضج القدرة، وغير الممكن في قصورها؛ ولهذا قد يتوقَّع الباحث العلمي ما هو ممكن، ولكنَّه قد لا يستطيع تحقيقه؛ نتيجة قصور إرادته وقدرته.

ولهذا يقع الممكن في الزّمان الحاضر والزّمان المستقبل، ولا يقع في الزّمان الماضي؛ ذلك لأنَّ الممكن هو افتراض قابل للتحقق، وليس افتراضًا محققًا، وهنا ينبغي على البحاث أن لا يقعوا في الفخ؛ فالمتحقق هو الكائن أو الكائنة، أمَّا الممكن فهو

---

[56] البقرة: 117.

الذي لم يكن بعد، ولكنَّه سيتحقق في الآن، أو في المستقبل؛ ولهذا يكون الفرق واضحًا بين المتحقق ككائن، والممكن الذي سيتحقق.

وعليه: يمكننا الآن الحوار مع السؤال الذي طُرح منذ زمن بعيد في الفكر الفلسفي وهو: ما هو الأسبق في الوجود: الممكن أم الواقعي؟ وأجاب أرسطو عن ذلك بأنَّ الواقعي أسبق في الوجود من الممكن معللًا ذلك بقوله: (إن الممكن يحتاج كي يوجد إلى واقعي يسبقه).

وعليه: من هذه الناحية نعم لولا وجود مصدر للأمر ما كان للأمر وجود أوَّل، ولكن من ناحية أخرى فالأمر السَّابق غير مطلق؛ مما يجعلنا نقول: لا يمكن أن توجد الأشياء ما لم تكن ممكنة؛ فالله سابق الوجود على الممكن، وكل ما تحقق من بعده وما سيتحقق هو الممكن بالنسبة إليه، والبشر كمحقق من هذا الممكن عندما يسعون إلى تحقيق ما هو ممكن من ناحية عقليَّة، يكون الممكن في هذه الحالة سابقًا على المتحقق ذهنيًّا أو إدراكيًّا، وهكذا يكون حال الممكن الإلهي الذي لم يُحقق بعد (لم يخلق) للمشاهدة والإدراك العقلي، بمعنى عندما يصدر الله أمرًا وهو الممكن لا بدَّ وأن يتحقق في الوقت المحدد له، وفي هذه الحالة يكون الممكن سابقًا على المحقق، ومن ثمَّ يصبح الممكن قرارًا معطياته مثبتة للتحقق، والتحقق فعلُ تنفيذ الممكن وهو الكائن أو الكائنة، والبشر لا يحققون إلَّا الممكن، أمَّا الله فيحقق الممكن والمستحيل والمعجز، فسبحان الله العظيم.

والمتوقَّع هو الذي (بحدوثه، أو ظهوره، أو وجوده لا تحدث المفاجأة ولا الاستغراب).

ولهذا فمعطيات حدوثه أو ظهوره متوافرة بين أيدي الباحثين، ما يجعل صحة إثباته (هو كما هو) وعليه: إذا ما وقع لا تحدث المفاجأة ولا الاستغراب. والمتوقّع يمكن أن يكون سالبًا، ويمكن أن يكون موجبًا وفقا للآتي:

الموجب المتوقّع: كلّ قول وفعل وسلوك وعمل يترك أثرًا مرضيًا في نفس الأنا والآخر، والذين لا يأخذون حذرهم يقعون في هذا المربّع؛ ولذلك خططهم ترسم على موجب متوقّع، وكأن الحياة لا تُحفُّ بالمخاطر، وكأن العلائق بين النَّاس لا تبنى إلّا على الصّدق؛ ولذلك هم يفاجؤون.

أمّا السَّالب المتوقّع: فهو كلّ قول وفعل وسلوك وعمل يترك أثرًا موجعًا في نفس الأنا والآخر؛ من مظالم وعدوان، وخروج عن القيم الحميدة والفضائل الخيّرة، والحذرون هم الذين يقعون في هذا المربع، ومع أنَّهم يتوقّعون وجود سالب ويعملون على تفاديه فإنّهم يقعون في الفخ.

غير المتوقَّع: إنَّه الذي لا تتوافر معطيات أو شروط حدوثه أو ظهوره بين أيدي البحاث، ومع ذلك يقع، مما يجعله في حالة تساوٍ نسبي مع المتوقّع في دائرة الممكن؛ ولهذا إذا ما وقع تقع المفاجأة أو الاستغراب.

ولذا، يقع (غير المتوقّع) أو يحدث دون قراءات أو حسابات سابقة، أو نتيجة قصور في القراءات والحسابات السابقة على وقوعه، ما يجعله يقع (كما هو) إثباتًا.

ولهذا: ينبغي أن يتم التعرف على غير المتوقّع، وعلى علله ومسبباته لاحقًا؛ ليتم التعرف على نقاط الغفلة أو القصور التي لم تؤخذ في الحسبان المسبق.

وعليه: فالأمل حيويّة بشريَّة تنبعث طاقة في الفكر المتأمّل أحواله، وما يدور من حوله، وما يجب أن يقدم عليه تجاه ما يتعلّق به من أمر، وهو لا يكون إلّا في دائرة الممكن[57].

أمّا المستحيل فهو ما ليس بيد البشر، وغير ممكن الحدوث على أيديهم؛ فلا يُفعل من قِبلهم، ولا إمكانيَّة لبلوغه، ولكن لو لم يكن ما كنّا، ولأنّه كائن؛ فلا إمكانيَّة لتجاوزه، ولا إمكانيَّة للقفز عليه وكأنّه لا وجود، إنّه الحائل بين الممكن النّسبي (كلّ ما هو بيد المخلوق) والممكن المطلق الذي لا وجود للصّفر فيه، وهو لا يكون إلّا بيد الخالق.

فالمستحيل لا يكون إلّا حيث لا تكون الإمكانيَّة، وهو ليس بالصّعب؛ فالصّعب هو تلك الأعمال التي تستوجب مزيدًا من الجهد دون أن تكون مستحيلة التحقّق؛ وهي التي تواجه من يأمل ولا تواجه الكسالى، وهي التي لا تصمد أمام المتحدّين لها صبرًا ومزيدًا من الثبات وبذل الجهد الممكّن من إنجاز الأهداف، أو تحقيق الأغراض، أو بلوغ الغايات ونيل المأمول أو الفوز به، فلا مستحيل في دائرة الممكن حتّى وإن كان الصّعب يملأ نصفها، ومن هنا، وجب العمل على تذليل الصّعاب؛ كي تتيسّر الأمور ارتقاءً؛ فالصّعاب إن لم تداهم ارتقاءً، لا بدّ أن تداهم من لم يداهمها، وحتى لا يحدث ما لم يحمد عقباه ينبغي لنا تحدّي الصّعاب تهيؤًا، واستعدادًا، وتأهّبًا، وعملًا راقيًا تنجزه الإرادة والأمل لا يفارق.

[57] المرجع السابق، ص 220.

ومع أنَّه لا صعب أمام مزيد من بذل الجهد ارتقاءً، فإنّه لا ارتقاء لخرق المستحيل؛ فمن المستحيل أن يكون الإنسان عالما بلا علم، وفي المقابل يمكن له أن يصبح عالما على الرّغم من الصّعاب.

ولأنّ الممكن ارتقاء يُمكّن من تحدّي الصّعاب، فَلِمَ لا يتهيأ الإنسان إليها قوّة تدبّر والأمل لا يفارقه، ممّا يجعل التهيّؤ للعمل لا مكان فيه للتردّد في نفس المتهيئ لأدائه أملًا؛ ولذلك فمن يتوقّع أنَّ أداء العمل ميسَّر فلا يستغرب إن واجهته صعاب تحول بينه وبين تنفيذه.

ولذا فالصَّعب يمكن بلوغه في دائرة الممكن غير المتوقّع، أمّا المستحيل فلا إمكانيَّة؛ حيث وجود الصّفر بداية ونهاية.

ولأنَّ المستحيل لا يُوجِدُ نفسه ولا يخلقها، إذن فالخالق من ورائه، وهو القوّة التي لا تكون إلّا بيد القوي، الذي لا يُفعل المستحيل إلّا بأمره. ومع ذلك فالمستحيل أمر في ذاته؛ حيث يقف المخلوق عند حدّ لا يدرك من بعده شيء سوى الوجود، الذي لا يكون إلّا بفعل الفاعل الذي جعله وجودًا؛ فالفاعل لو لم تكن بيده القوّة المطلقة ما كان المستحيل فعلًا مستحيلًا.

ولهذا فلا مجال لأملٍ إلّا في دائرة الممكن، ولا إمكانيَّة لنيل مأمولٍ إلّا فيها، وهذه ما دون المستحيل والمعجز، حتى وإن كان المأمول المتحقّق نيله خارقة من الخوارق؛ فالخوارق لا تخرج عن دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، أي: إنَّ الخوارقَ هي ولّادة ما لم يكن بالحسبان، وبها يتمّ تجاوز المألوف والمحتمل في دائرة الممكن غير المتوقّع من خلال تحدّي العقل البشري للكوابح والمعيقات، وهي نتاج المقدرة الذّهنية ذات

الرّؤية الثاقبة للمشاهد والملاحظ بغاية التعرّف عليه وعلى القوانين التي هو عليها، وعلى الكيفيَّة التي بها خُلق حتى التمكّن من معرفة المستحيل مستحيلًا.

فالخوارق تُصنع وتُبدع؛ كونها على غير سابقة معروفة، فمن بلغها اختراقًا (تجاوز المألوف) وأظهر ما كان مجهولًا، أو مختفيًا لحيّز المشاهدة والملاحظة فيضيف جديدًا غير متوقّع لميادين المعرفة الواسعة؛ فالخوارق لو لم تكن ممكنة ما كانت، ولأنّها في دائرة الممكن فهي ستتولّد خارقة ومن بعدها خوارق، وما الاستغراب الذي يصاحبها أو المفاجآت التي تلاحق وجودها إلّا بسبب كونها لم تكن متوقّعة.

والخوارق تُصنع؛ لأنّها تأتي عن غير قاعدة مألوفة، وعن غير معتاد ولا متوقّع، ممّا يجعل علامات الاستغراب والاستفهام والتعجّب توضع عليها، وعلى من اكتشفها أو جاء بها.

أمّا الصّنع فهو إظهار ما لم يكن ظاهرًا، أو إيجاد ما لم يكن بين اليدين موجودا، أو إظهار الشيء الظاهر على غير ظهوره إبداعا، أو استخراج الشيء من الشيء بطريقة أو أسلوب غير معتادٍ ولا مألوفٍ.

والصّنع أن يتمّ الإتيان بما لم يسبق لأحدٍ الإتيان به، وهو نتاج التفكير المفتوح؛ إذ لا سقف يحدّه ولا موانع تكبحه، أمّا الخارقة فهي بلوغ ما لم يكن متوقّعًا، والخوارق أعمال غير معجزة، أي: إنّها الممكِّنة، ولكنّها غير عامّة؛ فهي تحتاج إلى مقدرة عقلية تتجاوز ما يمكن تدبّره إلى ما يمكن بلوغه؛ كونه لم يكن مستحيلًا ولا معجزًا. والخارقة تقود أصحابها فكرًا إلى الإبداع الممكّن من معرفة ما كان مستغربًا مع أنّ أمله غير ذلك؛ كونه قد صاغ له تساؤلات، وإن كانت بالنسبة إليه على غير عادة.

وعليه: فالإنسان مؤهّل للارتقاء أملًا وحسًّا؛ فهو يتذكّر؛ ليتّعظ ويُصلح، ويتدبّر؛ ليبني وينتج، ويفكّر؛ لإيجاد خارقة بها يصنع مستقبلًا راقيًا، يَرتق الأرض بالسّماء.

ولأن صُنع الخوارق لم يكن مستحيلًا فَلِمَ لا تُصنع باستمرار تحدّيًا للعقل بملكاته العقلية؟ فالعقل دائمًا مَكمن الخوارق، فمن بلغ عقله عقلًا عن غير توقّع بلغ المعجز إعجازًا، ومن بقي في دائرة المتوقّع فلا إمكانية لبلوغ الخوارق التي في النّهاية لا تكون إلّا في دائرة الممكن غير المتوقّع.

ومن ثمّ كان المستحيل كونًا متسعًا ومتسارعًا في تمدّده، وكان الأمل يلاحقه بغاية معرفته مأمولًا، ومع ذلك لا زال قاصرًا عن معرفته على الرّغم من الأمل العريض.

فالكون لو لم يكن عملًا مستحيلًا ما كان انفجاره أو فتقه عظيما، ومع أنَّ المستحيل شيء يتحقّق، لكنّه لا يوصف بشيء، أي: لو لم يكن المستحيل شيئًا ما تحدّثنا عنه، ولأنّه شيء ونتحدث عنه فهو يشغلنا حيرة تدفعنا تجاه معرفة مَن وراءه؛ فنحن نقف عاجزين أمام توصيف المستحيل الذي مهما تدبّرنا أمره؛ فليس لنا إلّا التسليم، الذي يقرّ بوجود واجد له، ولا يكون إلّا أعظم منه؛ ومن ثمّ؛ فلا يوجد شيء، أو يخلق لو لم يكن من ورائه خالق.

ومن هنا افترق قليل من النَّاس مع معظم النَّاس؛ فالقليل منهم وقف عند معجزة المستحيل في ذاته، أمّا معظم النّاس فلا يؤمنون بعظمة المستحيل إلّا بعظمة فاعله المطلق الذي خلقه حائلًا لا يخترق مهما آمل الآملون.

ولأنَّ المستحيل نتاج طاقة وقوّة؛ فهو فعل يُفعل؛ فينتج عملًا قابلًا للملاحظة والمشاهدة، ولأنّنا نقف أمام المستحيل عاجزين؛ فَلِمَ لا نقف أكثر عجزًا أمام الفعّال له؟

فعلماء الفيزياء اكتشفوا أنّ الكون يتمدّد متسارعا، وهم عاجزون عن إيقافه، بل هم عاجزون عن قياس سرعة تمدّده، كما أنّهم عاجزون عن معرفة نقط صفر النّهاية التي سيتوقّف عندها، ومع ذلك يرى بعضهم أنّ الكون يتمدّد متسارعا، ولا شيء وراء تمدّده متسارعًا، أي: لا إله من ورائه، وكأنّه تمدّد بلا غاية.

ومع ذلك أجمع علماء الفلك والفيزياء على أنّ للكون نهاية، وليس له بدّ إلّا بلوغها، وهي الانكماش أو التجمّد أو الانفجار الذي ينهي تمدّده المتسارع ويقفه عند حدّه، أو يكون سببًا في إعادة تشكيله من جديد، أو كما نرى نحن إعادة رتقه مع الأكوان الأخرى التي سبق وأن فُتقت؛ لتعود إلى حالتها الطبيعية التي خُلقت عليها؛ عوضًا عن الحالة التي أصبحت عليها طِباقًا.

وبما أنّ الفيزيائيين واثقون من نهاية الكون؛ فالسؤال:

من الذي وضع له نهاية؟ ثمّ كيف وضع الكون لنفسه حدًّا كما يظنون وهو لم يصل إليه بعد؟

أقول:

كلّ ما قيل في هذه الخصوصية ليس بحكم علمي، بل مجرّد آراء لا تتعدي نظرات أصحابها الذين انبهروا بما رأوه من مستحيلات حتى ظنوا أنّها الخالق؛ وهم بهذه النظرة، كمن لا يميّز بين الخالق وما خَلق، ولكن، وفقا لقاعدة المستحيل المؤسّسة

على خَلق الشيء من لا شيء؛ فلا شيء إلّا ومن ورائه مشيء، وسيظل الأمر: كلّ شيء من ورائه مشيء حتى بلوغ المستحيل الذي لم يكن من ورائه إلّا المستحيل الذي يؤدّي بالواعين إلى التّسليم، الذي لا يجعل لآمالهم فسحة إلّا فيما دون المستحيل والمعجز.

ومثلما يكون وراء كلّ شيءٍ شيءٌ كما هو حال بنو آدم الذين هم من نطفة، وآدم من تراب؛ فكذلك يكون وراء كلّ مستحيل يشاهد ويلاحظ مستحيلٌ لا يمكن مشاهدته ولا ملاحظته، مع أنَّه يُدرك استحالة؛ فالمستحيل كفعل يتحقّق عملًا؛ فهو: مثل خلق الكون، والحياة والموت والشّروق والغروب، أمّا المستحيل كذات فلا يتجسّد في شيء يمكن أن يكون من ورائه شيء آخر؛ فيصبح التسليم به إعجازًا حيث لا شكّ في وجوده، والمستحيلات تتحقّق بين أيدي النّاس في كلّ جزئية من الزّمان ، ولا أحد يستطيع إيقافها أو الحدّ منها وإن عظمت آماله؛ ولذا فمعرفة المستحيل تُمكّن من معرفة مستحيلات أعظم حتى بلوغ المستحيل مستحيلا.

فالكون الذي قالوا عنه: خُلق من لا شيء ولا خالق من ورائه؛ فبقولهم هذا يعترفون بوجوده، والخالق من ورائه، وإلّا لماذا قالوا: (خُلق من لا شيء) فكلمة (خُلق) تعيد أمر الخلق للخالق، وليس للشيء المشار إليه بأنّه قد خُلق من لا شيء.

ولأنّ وجود الكون شيءٌ مستحيلٌ؛ فلا شكّ أن من ورائه ما هو أعظم استحالة، وهنا يكمن القصور بين إدراك المستحيل الأوّل (الخالق) وما يراه المستحيل اللاحق (الإنسان) الذي خُلق مستحيلًا؛ فالإنسان مع أنَّه خُلق مستحيلًا، لكنّه لا يخلق المستحيل؛ ولهذا فالقاعدة:

(من يَخلق المستحيل لا يُخلق).

ولأنَّ من يخلق المستحيل لا يُخلق، والكون خَلق مستحيل؛ إذن: فالمستحيل (الكون) يُخلق وخالقه لا يُخلق؛ ولهذا كان خلق الكون مستحيلًا مثله مثل أيّ مستحيل.

والقاعدة الخلقية تقول:

(المستحيل قوّة تَخرِق ولا تُخرَق).

ولأنَّ المستحيل قوّة اختراق لكلّ قوّة وإن اجتمعت؛ فقوّة الكون تمدّدًا وتسارعًا ستقف وتنتهي انكماشًا أو انفجارًا عظيمًا، أو رتقا أعظم، وهذا يدلّ على وجود مسيّرٍ للمستحيل، وموقف له، أو مفجّر، أو راتق له؛ حيث لا استحالة أمام الفعل المستحيل. وهنا تقف الآمال عاجزة، ومن ثمّ ليس لها إلّا التسليم.

ولذا فالتوقّف عند المستحيل عن وعي، يمكّن من عدم الوقوف عنده نهاية؛ فالمستحيل فعل لا يتحقّق إلّا وفق مشيئة فاعله، وهو الذي ينبغي أن يدرك بمشاهدة وملاحظة مستحيلاته؛ حتى يدرك أنَّ إدراكه مشاهدة وملاحظة هو الاستحالة بعينها؛ ولذلك فالقاعدة الخَلقيّة تقول:

(المصوِّرُ المطلق يرى ولا يُرى).

وعليه؛ فلا إمكانيَّة لرؤية المصوِّر المطلق؛ كونه لا يُصوَّر؛ ولهذا فخالق الشيء لا يمكن أن يكون الشيء؛ ذلك لأنَّ الشيء يُخلق، والمشيء لا يُخلق.

ولأنّ المشيء لا يمكن أن يكون شيئًا، إذن: فكيف للكون كونه شيئا أن يكون مشيئا لخَلق ذاته؟

هذا ما ارتأه بعض علماء الفيزياء الذين وقفوا على معجزات الخالق وكأنّها خالقة لنفسها، ومن لا شيء، وفي هذا الشأن وكأنّهم يقولون: نحن خُلقنا شيئًا من لا شيء، في الوقت الذي هم فيه يعلمون أنّهم قد خُلقوا من ترابٍ، وإلّا كيف يقبلون بخلقهم من تراب وهم يعلمون أنّ أباهم آدم لم يخلق نفسه، وهو من تراب، أي: بما أنّ آدم من تراب، ولم يكن ترابا؛ فمن الذي خلقه آدمَ؟

إنَّ هذه القاعدة تسري بالتّمام على خَلق الكون الذي قالوا عنه: إنَّه من ذلك الانفجار العظيم لتلك الذّرة التي لم يقولوا عن خلقها شيئًا، وهي التي لو لم تُخلق ما كانت ذرة، وما انفجرت كونا عظيما كما يدّعون بلا دليل سوى وجود أثرٍ يشير إلى الانفجار، أو يشير إلى ما يشبه الانفجار، في الوقت الذي قال فيه الخالق تعالى غير ذلك: {أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا}[58].

وبناء على هذا القول تساءلنا:

أيّهما أولى: أن نأخذ بقول الخالق، أم أن نأخذ بقول المخلوق؟ ومع ذلك قبلنا قول المخلوق لنأخذ بقول الخالق.

فالخالق الذي خَلق الكون، وكوّر فيه النّجوم والكواكب كما كوّر منه الأرض التي خُلق الإنسان الأوّل من ترابها عندما كانت مرتقة في السّماوات جنّة، قال: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}[59]، فكيف بمن لم يكن سابقا على قوله تعالى، أن يقول: إنّ الكون خَلق نفسه؟

---

[58] الأنبياء: 30.

[59] الزّمر: 62.

وكيف أقنع نفسه بذلك مع أنَّ ما بلغه من معرفة لم يكن ولادة أمل حتى يكون بين أيدي النّاس دليلًا شاهدا في معامل ومختبرات البحث العلمي المتقدّمة؟

وإذا سلّم من سلّم بهذا القول؛ فسيجد نفسه في مواجهة مع خلق نفسه التي لم يخلقها، وبتسليمه هذا ليس له بدّ إلّا الاعتراف بأنّه لا إمكانيَّة أن يخلق الشيء نفسه، أي: كيف لمن يعرف أنّه خُلق من نطفة أن يقول شيئا غيرها؟

ولأنَّ قاعدة الخلق تقول: (الشيء يُخلق ولا يَخلق).

إذن: فمن خُلق من نطفة ليس له بدّ إلّا استمداد قاعدة خلقه من شيء (تراب أو نطفة) ليستقرأ بها خلق الشيء الذي لا يمكن أن يخلق نفسه، إنَّها المسلّمة لمن يدرك أنّه لم يَخلق نفسه؛ لكونه يدرك خلقه من النطفة التي من قبلها يعلم أنّها لولا التزاوج ما كانت، وكذلك من قبلها يدرك أنّ أبويه (آدم وزوجه) لم يكونا من نطفة، وهنا تكمن العلّة التي قفز عنها بعض من علماء الفيزياء بقولهم: إنّ الكون خلق نفسه ولا خالق من ورائه.

ومع أنَّهم يؤمنون بخلق الأشياء، ولكنّهم عندما وقفوا عند أكبرها (الكون)، قالوا: إنّه شيء، ولكنّه خالق، وهذا ما يتعارض مع قواعد الخَلق:

- هيئة الشيء تسبق الشيء وجودا.
- وراء كلّ شيء مشيئة.
- وراء كلّ مخلوق خالق.
- الخالق يرى ما خلق، والمخلوق لا يرى خالقه.

ولذا؛ فالكون لو لم يكن له مكوِّن ما كان كونا، والخَلقُ لو لم يكن من ورائهم خالق ما خُلقوا، والعلم لو لم يكن من ورائه العالم ما عُلّم: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا}[60].

وعليه:

فالمستحيل فعل، والفعل لا يشاهد ولا يلاحظ إلّا إذا تجسّد في عملٍ؛ ولذلك فالمستحيل طاقة تُمكّن من إيجاد ما لم يسبق وجوده؛ ومن ثمّ فالمستحيل فعل أوجد كونا متمدّدا ومتسارعا في تمدّده، ثمّ خُلق منه، وفيه ما خلق مستحيلًا، وكلّ ما خُلق استحالة لا يُخلق ممّن لا يتجاوز جهده دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع وإنّ كان يأمل ذلك.

ولأنَّ الكون خُلق خَلقا مستحيلًا؛ إذن: فلا إمكانيَّة لخلق كون مثله إلّا من الذي خَلقه مستحيلًا، ومن هنا، استقرأ علماء الفيزياء والفلك، وجود أكوان أخرى خارج كوننا المتمدّد تسارعا، ومع أنَّهم اكتشفوا معطيات تشير لذلك، فإنَّ ما هو أعظم: إنَّ الخالق قد أخبر عنها وضوحا، ويا ليتهم يطَّلِعوا على الكتاب؛ لعلّهم يرشدون إلى ما هو أعظم علما ومعرفة: {أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا}[61]؛ فقوله: (كيف خلق) هنا يكمن المستحيل حيث لا إمكانيَّة لمعرفة الكيفيَّات التي بها خلقت الأكوان طِباقا، ولأنّ معرفة (كيف؟) أمر مستحيل؛ فأخبرنا الخالق عن (الكيف) بقوله: {أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا}[62]، أي:

---

[60] البقرة: 31.

[61] نوح: 15.

[62] الأنبياء: 30.

بعد أن كان الكون ملتحما سماوات وأراضين، فُتق مستحيلًا إلى سبع سماوات وسبع أراضين، وبما أنَّنا نعلم بفتق الأكوان؛ فَلِمَ لا نبحث؛ حتى نكتشفها مستحيلًا بعد مستحيل.

ولذلك؛ فالأرض لا تَخلق الأرض، والسّماء لا تَخلق السّماء، وعالم الفيزياء لم يلد نفسه ولم يخلقها، وحتى إن خُلق الشبيه بأيّ مفتاح من مفاتيح العلم، فلن يُخلق الشبيه البشري إلّا من خلية حيّة، وحتى إن خلق الشبيه فسيظل شبيهًا؛ ولذلك فقضية الخلق (الحياة) لن تكون إلّا بيد من بيده أمر الحياة.

ولأنَّ المستحيل لا يمكن أن يُدرك إلّا عندما يصبح شيئًا مفعولًا، إذن: فالمستحيل عندما يتجسّد في عمل يصبح مفعولًا شكلًا، أو صورةً، أو شيئًا مشاهدًا وملاحظًا، ولأنّه المفعول؛ فلا يكون إلّا بفعل الفاعل، ولأنَّه بفعل فاعل المستحيل فهو لم يَخلق نفسه، بل من ورائه خالق المستحيل الذي لم تتمكّن عقول بعض الفيزيائيين من التمييز بينه وبين فعله الإعجازي؛ فعقول بعضهم وقفت عند المستحيل وكأنّه الخالق، وهنا تكمن العلّة المعيقة للبعض من الارتقاء وإحداث النُّقلة؛ ولهذا وجب على الإنسان أن يأمل ويسعى عملًا جادا من أجل بلوغ المأمول العلمي، ونأمل له نيله، شريطة أن يكون نتاج تساؤلات وفروض علمية، بحيث يبرهن لنا تجربة يمكن تكرارها، ومشاهدة الحقائق البعيدة من خلالها قريبة.

ولذلك فالكون لو لم يكن مخلوقا ما كان مستحيلًا، والاستحالة من أجل أن تُدرك ينبغي أن تلاحق، وتتابع استحالة بعد استحالة، وكأنّها تتدرّج من الأصعب إلى الصّعب، فخَلق الكون وتسييره أكبر المستحيلات التي تمّ إدراكها عقلا، ثمّ خَلق المشاهد في ظُلمة، فيها خُلقت الأرض كما خُلقت النّجوم والكواكب والمجرّات، ثمّ

خلقت الأزواج من الأرض وهي مرتقة في السّماء، ثمّ من بعدها خُلق التكاثر تزاوجا، فكلّ هذه المخلوقات هي نتاج الفعل المستحيل؛ ولذلك فبمقارنة خلق الأزواج من الأرض وهو الأقرب لعقول البشر، نجد أنّ الخلق من لا شيء (خلق الكون) يبدو وكأنّه أصعب من خلق الأرض، وهكذا خَلق الأرض يبدو وكأنّه أصعب من خلق آدم وزوجه المخلوقين منها، وكذلك الخلق من التزاوج على الصّعوبة التي لا تقارن لو لم يكن هناك ما هو أعظم خلقًا منه.

ومع أنّنا ندرك أنّه لا صعوبة بالنّسبة إلى الخالق؛ كونه يخلق بأمره ما يشاء متى ما يشاء، وأينما يشاء، وكيفما يشاء، فإنَّه لتقريب المعنى وتوصيل المفهوم دلالة استمددنا مثالًا توضيحيًّا للمستحيل الذي لا يكون إلّا مخلوقا ومفعولا من خالق يَخلقه ويفعله؛ ولذلك فلا وجود للصّعب على من بيده أمر الخلق استحالة، ولكنّ الصّعب يواجه من يحاول بجهده ومقدرته المحدودة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

فالمستحيل فعلٌ لا تواجهه الصّعوبة، بل الصّعوبة تواجه الممكن الذي لا يكون إلّا في حدود الجهد والإمكانات المتاحة؛ فالمستحيل لا علاقة له بالجهد، بل له علاقة بالفعل المطلق الذي لا يكون إلّا بيد من فعل المستحيل الذي به خُلق الكون تمدّدا وتسارعًا إلى النّهاية التي من بعدها ستؤول الأكوان كونًا مرتقًا.

ولذا فعندما تُرتق الأرضون والسّماوات يعود الكون كما خُلق أوّل مرّة: {اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}[63]؛ فالوجود هكذا سيكون بين تمدّد وانكماش حتى النّهاية التي تعتدل فيها الأكوان على كرسي خلقها بلا استحالة.

---

[63] الرّوم: 11.

فالمستحيل لا يكون بالعمل، بل المستحيل لا يكون إلّا بالفعلِ؛ ذلك لأنَّ العمل يتحقّق وفقا لما يُبذل من جهد، وما ينجز منه، أمَّا الفعل فلا يتحقّق إلّا بفعل الفعّال، حيث لا حاجة للجهد (كن فيكون)، وعن غير مقارنة فأنا مثل غيري بنظرات عيني فقط أقول لأبنائي: اصمتوا، أو اجلسوا، أو اخرجوا؛ فما بالك بخالقي وخالق الكون وكلّ شيء مستحيل، ألا تكفي كلمة (كن)؟

وعليه:

فكلُّ ما لم يكن مستحيلًا هو ممكن، وهنا تصنع الآمال ويولد أمل من بعد أمل، والفرق بين الممكن والمستحيل؛ هو أنّ الممكن قابل للإثبات أو الاكتشاف، وهو في حاجة لمن يبرهن على معطيات وجوده، وهو قابل للإثبات مثلما هو قابل للنّفي والرّفض، وقابل للظّهور مثلما هو قابل للكمون، وقابلٌ لأن يكون أملًا من أجل مأمول.

ولهذا لو لم يكن الممكن ممكنًا ما تمَّ إثباته واكتشافه وظهوره وكمونه والشّكّ فيه، ومقارنته مع غيره، أو معرفة مدى ترابطه، أو ثباته، أو اهتزازه.

أمَّا المستحيل فهو المثبت الذي نعلم به ولا نعرف كيفيته إن لم يخبرنا عنها فاعله تعالى فعلى سبيل المثال: المؤمنون يعلمون بيوم البعث، ولكنّهم استحالة لا يعرفونه، ولا يعلمون ساعته؛ ولذلك فالخلائق تموت ولا أحد يستطيع إيقاف الموت عنها، والأحياء يخلقون ولا أحد يستطيع بث الحياة فيهم إن لم يولدوا أحياء، وهكذا الشّمس تشرق وتغرب، ولن يستطيع أحد تغيير أمرها أو تبديله.

ولأنَّ وجود المستحيل لا يُنفى، ولا يُلغى، ولا يُقدّم ولا يؤخّر؛ فهو متحقّق في زمن المفاجأة، فالصّواعق والزّلازل والبراكين لا بدّ وأن تحدث، ولكن ينبغي لنا أن

نعمل ما من شأنه أن يقي عنها، وكذلك المرض آتٍ ولكن ينبغي أن نعمل ما من شأنه أن يقي عنه، ويشفي منه، والصّحة تضعف، والعمل على تقويتها ضرورة ممكنة، والموت لا شكّ أنّه آتٍ وإن أطلنا في أعمارنا وبلغنا عمر نوح عليه السّلام أو حتى تجاوزناه سنينَ، فكلّ ذلك ممكن علما وبحثا ومعرفة، ولكن أن نلغي الحياة أو الموت حتى وإن دمّرنا ما يمكن لنا تدميره فلا إمكانيَّة، وهنا يكمن المستحيل، أي: إنّ أمر المستحيل بين يدي فاعله أمرا نافذا، فعلى سبيل المثال: عندما يكون اليوم السّبت فإنّ يوم الأحد سيأتي غدا وفقا لِعِلمنا ومعرفتنا، ولكن يستحيل أن يحدث الانفجار العظيم ثانية، أو ينكمش الكون، أو أن يُرتق في لحظة المفاجأة، ولن يأتي الأحد غدا كما هو متوقّع، وهذا الأمل يسري على المأمول؛ إذ ليس كلّ الآمال تتحقق وإن كان المأمول قابلًا للنيل.

ذلك لأنَّ المستحيل هو فعل يُفعل بغتة (في زمن المفاجأة)، وهو الذي يحتوي دائرة الممكن، والممكن لا يحتويه؛ فالممكن لا يكون إلّا وفقا للاستطاعة، ولا يتحقّق إلّا على أيدينا، أمّا المستحيل فهو ما لا تستطيع قوّتنا فعله، ولا أيدنا عمله، ولا عقولنا إدراكه ومعرفة كيفيّته، ومع ذلك فمن الضّرورة التفكير فيه بعمق ودون ملل؛ فالملل يحول بين الحقيقة والباحثين عنها.

ولذا ينبغي على البحاث إن أرادوا معرفة المجهول، أن يصوغوا له تساؤلات؛ فالتساؤلات تقود إلى معرفة المجهول في دائرة الممكن، ومن ثمّ فالبحاث الذين يعتمدون على صياغة الفروض العلميَّة لن يتمكّنوا من معرفة المجهول، بل إنَّهم يتمكّنون فقط من معرفة النّصف المتبقي من المعرفة المتوفّرة لديهم؛ فالفروض وأن عظمت نتائجها لا

تصاغ إلّا ونصف المعلومة غير مجهول، وللضّرورة هم يبحثون بهدف معرفة ما يتمّم نصف ما لديهم من معرفة.

ولذلك وجب تقدير الشّطحات العلميَّة؛ فهي في دائرة الممكن قد تؤدّي إلى معرفة المجهول، أمّا بالنّسبة إلى ما هو مستحيل فالشّطحات عندما تكون موضوعية تمكّن من معرفته، وإن قصرت عن معرفة الكيفيَّة التي هو عليها، ولكن عندما تكون الشّطحات غير موضوعية فهي بلا شكّ ستزيد الهوة اتساعا بين ما هو مستحيل، وما ينبغي للإنسان أن يتمكّن من معرفته وإدراكه.

ومن هنا فلا ينبغي أن تكون المناهج تدبّرية مقتصرة على الوقت الحاضر، بل ينبغي أن تكون تطلّعية، تستوعب الحاضر تدبّرًا ولا تقتصر عليه؛ فالتدبّر لا يكون إلّا وفق الإمكانات المتاحة في الوقت الحاضر، أمّا التطلّع فهو البحث عمّا يُحدث النُّقلة إلى ما هو أفضل وأكثر ارتقاء.

ولذلك فالتّطلع يُمكّن الآمل من مأموله كما يمكّنه من استقراء المستقبل وصناعته، ثمّ يمكّنه من تجاوزه ارتقاء، ومن ثمّ إذا أردنا معرفة المستحيل وبلوغه استحالة، فلا ينبغي أن توضع إشارة قِفْ أمام التفكير العلمي لبني آدم، بل ينبغي أن نفكّر فيما نفكّر فيه حتى ننجزه عملًا متحقّقا أمام المستحيل وآفاقه البعيدة، والذي بوجوده بعيدًا عنّا يفسح لعقولنا مجالات التفكير فيه، والتمدّد تجاهه بلا موانع، أي: ينبغي أن نفكّر في كلّ شيء، وبكلّ حرّية مقدّرة، حتى نعجز، وحينها نعرفه مستحيلًا؛ ولذا فلا مستحيل قبل العجز، ومن ثمّ وجب البحث حتى بلوغ العجز الممكّن من معرفة المستحيل عن قرب؛ ولذلك خُلقنا.

ولأنَّنا خُلقنا لذلك؛ فينبغي لنا أن نأمل ونعمل، والمستحيل نصب أعيُننا، حتى ندركه عجزا، وحينها ندرك أنَّ الارتقاء إليه يمدّنا بالثّقة حيث كلّ شيء ممكن حتى وإن كان صعبًا غير متوقّعٍ.

ولأنّه المستحيل؛ فهو لا يعيق العمل ارتقاء، بل الذي يُعيق العمل عن النّهوض، وإحداث النُّقلة، وبلوغ الارتقاء قمّة ونيل المأمول هو العمل الذي ينحدر بأصحابه في دونيّة الأخلاق وسُفليَّة التخلّف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني، {وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى}[64].

فالإنسان الذي خُلق في أحسن تقويم، هو الإنسان المقوّم للارتقاء، وليس للدّونية، ولكن لأنّ الارتقاء والدّونية يتأثران بالمعرفة والتّخيير تذكُّرًا وتدبُّرًا وتفكُّرًا؛ فهما بيد الإنسان رغبة واختيارًا؛ ولذلك ينبغي لبني آدم أن يأملوا ويعملوا كلّ ما من شأنه أن يؤدّي بهم إلى إحداث النُّقلة الممكّنة من معرفة المستحيل وبلوغه ارتقاء.

وعليه:

فالفعل المستحيل لا يكون إلّا خَلقًا، ولأنَّه كذلك فلا يكون إلّا إعجازا، حيث لا إمكانيَّة لخلق الشيء شيئا إلّا بمشيء، وحتى إن عُدنا لذلك التّساؤل الذي كنّا نطرحه على أنفسنا أيّام المراهقة والثانويَّة، وهو:

من الذي خلق الخالق؟ وكيف كان قبل أن يخلق ما خَلق؟

أقول:

---

[64] الكهف: 88.

بما أنَّنا نقول الخالق، إذن فلا ينبغي لنا أن نسأل عمّن خلق الخالق؟ أي: كيف لنا من زاوية نقول: الخالق، ومن زاوية أخرى نسأل عنه؟ إنّه الخالق الذي يخلق ولا يُخلق، ومن ثمّ فكلّ شيء يُخلق ليس بالخالق؛ ولذا فلا فواصل بين الخالق وخَلقه، فالخالق ليس على الصّورة ليكون موجودًا قبل أن يخلق الخلائق؛ ولذلك فالسؤال ليس في محلّه؛ لأنّ السّائل جعل في ذهنه هيئة للخالق، وهنا تكمن العلّة؛ حيث لا هيئة للخالق، بل له مشيئة، والمشيئة هي فعل المستحيل، والتفكير في الفعل المستحيل يجعل السّائل في حيرة من أمره بعلّة في نفسه، وهي: اختلاط فكرته عن الخالق الذي لا يُصوّر بما هو على هيئة الصّورة، وبالتّالي فمن يتصوّر لله هيئة، يجعله وكأنّه داخل الإحاطة، ومن يفكّر داخل الإحاطة؛ فتفكيره لا يزيد عن كونه تفكير كتكوت داخل البيضة، والذي لا إمكانيَّة له في رؤية عالم أعظم من عالمه داخل البيضة؛ ولذلك فهيئة الله بلا هيئة، وصورة الله بلا صورة، ومن هنا فنحن غير عاجزين عن معرفة الله، ولا يليق بنا أن نسأل عمّن بيده الأمر (كن): كيف كان؟

نعم، الله لم يكن، حتى نسأل عنه كيف كان، فمثل هذا السؤال يتعلّق بمن لم يكن فكان، كما هو حال الكون الذي كما يقولون عنه: كان نتاج ذلك الانفجار العظيم سببا، وكما هو حال الأزواج التي لو لم تكن الأرض كائنة ما خُلقت منها الأزواج سببًا، وغيرها كثير من الخلائق التي قبل خلقها لم تكن بخلائق.

ومن هنا فلا ينبغي أن يكون السؤال: كيف كان الله؟

بل ينبغي أن يكون السؤال: من هو الله؟ وما هي صفاته؟

فالله هو الذي يُسمّى بهذا الاسم، وهو الذي لم يكن كائنا، حتى يسأل عنه كيف كان؛ ولذلك فالكائن لا يكون إلّا على هيئة يراد له أن يكون عليها فيكون؛

ومن ثمَّ فأيّ كائنٍ لا يكون إلّا على هيئته ووفق مشيئة ليست بيده، ومن هنا؛ فنحن ندرك الكون علما، ولكنّا لا ندرك هيئته، وكيف لنا بهذا ونحن لم ندرك صورة الكون متكاملة؟ أي: كيف لنا بهذا ونحن داخل محيط الكون الذي لم نتمكّن بعد من الخروج عنه بأيّ سبب، ومع ذلك يمكن لنا أن نتصوّر الكون؛ لكوننا جزءًا فيه أو حتى إنّنا أقل من ذلك بكثير، أمّا الخالق فهو على غير هيئة؛ كونه على غير صورة، وبالتالي لا إمكانيَّة لوضعه في أيّ هيئة ذهنية، ولا يليق بعقولنا ومدركاتنا التي أدركته استحالة أن تجعله على هيئة أو صورة وهو لم يضع نفسه فيها؟

ومن ثمّ فالله يخلق غيره، وغيره لا يخلقه، وبالعودة إلى السؤال: كيف كان الله؟

فالله لا يكون.

ومن هنا فالسؤال لا علاقة له بمن يُسأل عنه، بل له علاقة بالسّائل، الذي لا يعرف من كينونته إلّا أنَّه من نطفة، ومن قبلها من تراب، ولا شيء غير ذلك، ومع ذلك يسأل: كيف كان الله؟

أي: ألا يكفي إجابة علمه أنَّهُ قاصرٌ عن معرفة كيفيّة خلقه التي ليس له رأي فيها؟ ويسأل عن كيف كان الله؟

أقول:

عليك بالبحث في الكون بلا توقّف؛ لعلّك تعرف: كيف خُلق؟ وكيف كانت له هيئة قبل أن يُخلق؟ ووفق أيّة مشيئة هو خُلق؟ وكذلك عليك بالبحث في نفسك؛ لعلك تعرف: كيف خُلقت؟ وكيف كانت لنفسك هيئة قبل أن تُخلق؟ ووفق أيّة مشيئة هي خلقت؟ وعليك أن تفكّر فيما تفكّر فيه قبل أن تتكلّم وتقرّر أو تعمل، فإن

فعلت ذلك عن وعي، لا شكّ إنّك ستدرك أنّ صفات الله تتعدد بتعدد نعمه، وهو الواحد الذي لا يتعدّد.

توليد المأمول من الأمل:

توليد المأمول من الأمل هو: توليد الشيء من الشيء، وهذه من مهام البحَّاث الذين يسعون أملًا لإنجاز أهداف بحوثهم بغاية نيل المأمولات؛ إذ يعدُّ الشيء وجودًا ماثلًا يستوجب التعرُّف عليه بعد تفحُّصه وكشف أسراره وخفاياه، والشيء هنا، قد يكون: مفهومًا، وقد يكون دلالة ومعنى، ما يجعله خاضعًا للملاحظة والمشاهدة المصنَّفة.

ولأنَّه الشيء فهو المتكوِّن من المركَّب القابل للتعدّد والتنوّع، الذي منه تولَّد أشياء جديدة لم تكن ذات الشيء الذي أخذت منه أو صنعت.

ولهذا نقول: الشيء دلالة وجوديَّة تشير إلى المشاهد والملاحظ والمدرَك، ويعد الشيء نكرة حتى يصنّف، ولا يكون شيئًا إلّا بفعل المشيء.

وهو لا يكون البداية، ولا ساعتها، ولا كيفيتها، فمثله مثل اللاشيء؛ إذ لا شيء إلّا من مشيء؛ ولذلك فالكون لو لم تكن من ورائه مشيئة ما كان شيئًا.

ولأنَّ الكينونة هيئة خلقيَّة؛ فهي كما تسبق خلق اللاشيء، تسبق خلق الشيء، ولا شكل ولا صورة للأشياء إلّا بعد أن يهيئها الخالق في علمه؛ لتكون أشياء مفعولة؛ ومن ثمّ فلا شيء إلّا والمشيء سابق عليه، ولا شيء إلّا على كينونة (هيئة) يرتضيها المشيء.

ولأنَّه لا شيء إلّا على هيئة؛ فكيف تهيأ الشيء كونًا قبل أن يكون شيئًا من لا شيءٍ؟

أقول: التهيؤ لا يكون إلّا عن علمٍ وإبداع، وهذه لم تكن من مكوّنات الشيء، بل من مسببات وجوده، فلو لم تكن سابقة عليه، ما تهيأ الشيء شيئًا، ومع ذلك علينا أن نميّز بين: (هيئة، ومهيئ، ومتهيء):

ــ الهيئة: صورة ما يكون عليه الشيء قبل أن يكون شيئًا.

ــ المهيئ: هو من يعلم أمر الهيئة ويجعل لها صورة قبل أنْ تصير شيئًا مفعولًا.

ــ المتهيئ: هو اللاشيء (طينة التخلّق) التي منها يُخلق الشيء، وبها يُميّز حتى يصبح على الشّكل والصّورة[65].

وعليه: فقاعدة خلق الشيء: (لا شيء إلّا على مشيئة، ولا مشيئة إلّا من مشيء). {يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ}[66]. {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[67]، فهذه من مشيئة الخالق الذي يعلم ما لا نعلم.

أمَّا مشيئتنا التي هي من مشيئة الخالق خلقًا فلا إمكانيَّة لها أن تعمل ما تشاء إلَّا في مشيئة الله تعالى، ولكن لأنَّ مشيئة خلقنا جعلتنا على التسيير والتخيير، فكانت

---

[65] من معجزات الكون (الخلق النشوء الارتقاء)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة: 2017، ص 45.

[66] البقرة: 105.

[67] هود: 118 . 119.

مشيئة بعضنا طاعة، وكانت مشيئة بعضنا عصيانًا؛ ولهذا فلكلِّ آملٍ منَّا في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع نتاج ما يأمله.

ولأنَّ الإنسان خُلق في أحسن تقويم والتخيير فسحته؛ فبإمكانه أن يولِّد من آمالهِ مأمولاتٍ عظام، ولكنَّها قد تكون ضارة، بل وناسفة لوجوده ولآمال غيره.

ولذا فقد عرفنا من خلال ما تقدَّم أنَّ الأمل ليس بمأمولٍ، وكذلك عرفنا العلاقة الواضحة بين المأمول والأمل؛ إذ لا مأمول إلَّا والأمل سابق له، وعرفنا أيضًا أنَّ من يقصر رغبته على أملٍ مجرَّدٍ فلن ينال شيئًا سوى إضاعة الوقت؛ حيث لا جهد يبذل.

ولهذا يعود توليد الأمل من المأمول إلى تلك العلاقة التي عندما تتوَّج بفوزٍ مرغوبٍ وفقًا لخطة رُسمت، تجعل المأمول مفعولًا بين اليدين، ومن بعده يلد أملًا جديدًا يفتح فسحة أمام إنجاز مأمولٍ جديد.

وعليه: فإنَّ توليد الأمل هو توليد الشيء من الشيء، فمن المفيد أن تنظر إلى أولئك الذين سبقوك أملًا وارتقاءً، ومن المفيد أن تطّلع على تجارب الآخرين، ومن المفيد أن تشترك مع الغير في توليد الآمال المتجدّدة والمتطوِّرة، ومن المفيد أن تسأل أصحاب الحكمة، ومن المفيد ألّا تستقر على روتينٍ قد تجاوزه الزّمن، ومن المفيد أن تتطلّع لأيّ شيء مفيد؛ لعلَّك تستفيد، وتتمكَّن من توليد أملٍ من مأمول.

ولأنَّ توليد الأمل هو توليد الشيء من الشيء، إذن: فلا استحالة، وبخاصّة عندما تكون الأشياء وفرة، ولِمَ لا تصنع من الشجرة بابًا؟ ولِمَ لا تصنع من القطن ملبسًا؟ ولِمَ لا تفكّر فيما تفكّر فيه قبل قوله؟ ولِمَ لا تقيّم نفسك عند كلّ قصور؟ ولِمَ لا تفكّر في تطوير أساليب العمل الذي جعل منك روتينًا ولا تجديد؟ ولِمَ لا تتحدّى

نفسك قبل أن يتحداك الغير؟ وعليك أن تعرف أنّ كلّ شيء يتجّدد ويتطوّر ويتولّد فلا تغفل أكثر ممّا غفلته، وعليك أن تنظر إلى الكون وكيف يتمدّد ويتَّسع ويتسارع توليدًا؛ فقد خلق الله تعالى الكون والأرض لم تكن إلّا جزءًا منه، وأنبت آدم وزوجه من الأرض نباتًا (توليدًا).

ولذلك فتوليد الشيء من الشيء بين نشوء وصنعة؛ فالشيء لا يكون إلّا خلقًا، أمّا توليد الشيء من الشيء فلا يكون إلّا نشوء، وكل هذا بيد الله تعالى، أمّا الذي بين يدينا فإن عملنا استطعنا أن نولّد من الشيء شيئًا.

ولأنّ النّشوء لا يكون إلّا من شيءٍ، كانت الأرض وكان نشوؤنا منها، ولو لم يكن اللاشيء، ما كانت الأرض شيئا منه، ولو لم يكن الانفجار العظيم ما كان اللاشيء شيئا، ولو لم تكن تلك الذّرة، ما كان ذلك الانفجار العظيم، ولو لم يكن الخالق ما خُلق شيء، قال تعالى: {وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[68].

ومع أنَّ الله خلق كلّ شيء وهو الخلّاق لما يشاء، متى ما يشاء، كيفما يشاء، وأينما يشاء، ولكنَّ البشر لا يعلمون كلّ ما خُلق؛ فهناك ما يعلمونه خبرا، وهناك ما يأخذونه أمرا ونهيا، وهناك ما يدركونه عقلا، وهناك ما يرونه مشاهدة؛ فالبشر كما يسلّمون يقينا بما يعلمونه؛ فهم يؤمنون يقينًا غيبيًّا بما يجهلونه؛ فعلى سبيل المثال: المؤمنون يعلمون بالسّاعة، ولكنّهم يجهلون ساعتها، ويعلمون بالنّعيم ويجهلون نعمه، ويعلمون أنّ السّماوات والأرض كانتا رتقا، ويجهلون كيفية فتقها.

---

[68] المائدة 17.

ومع أنَّ النّشوء مترتّب وجودا على ما خلق، فإنّه لا يكون إلّا وفقا للمشيئة، التي هي دائمًا سابقة على الشيء، أي: لا شيء ينشأ ويُخلق إلّا من مشيئة الخالق. ومشيئة المشيء إرادة خَلقية، خَلقت تلك الذّرة وفجّرتها خلقا آخر؛ ولذلك فَخَلق الشيء من الشيء، وجَعلهِ على الهيئة والصّفة يعد نشوءًا من مشيئة الخالق.

ولذلك فالعقل المتأمّل في الوجود الخلقي يدرك إنّ وراء كلّ شيء مشيء له؛ فلو لم يشأه ما كان شيئا، وبما أنَّه أصبح شيئا؛ فهو لم يكن إلّا وفق مشيئة، وهذه تستوجب: مقدرة خلقية، وخالق يهيئ المخلوق للخلق قبل أن يخلقه، ومن ثمّ؛ فلا شيء إلّا من مشيء: {إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا}[69].

ولأنَّ خلق الشيءِ من الشيء يعد نشوءا، إذن؛ فلا نشوء إلّا والحياة تملؤه؛ فالأرض لو لم تكن على الحياة، ما كان ترابها صالحا لخلق الإنسان، وإنباته مثل النبات نباتا، إنَّه النّبات الذي من بعده لا تخلق الكائنات من الكائنات إلّا تزاوجًا.

ولذلك؛ كان الخَلق أوّلًا، ثمّ جاء النّشوء مترتّبًا عليه، ومن بعده جاء خلق الأزواج من طين، ثمّ جاء خلق التزاوج من نطفة؛ فكان التكاثر على التسيير فيما لا شأن للإنسان به، وكان التخيير وفقا للإرادة والرّغبة التي تمتدّ بين شهوة عاطفية، وخُلقٍ وحُسن تدبّر، وضبط ضمير.

ولأنَّ الكون لا يخرج عن كونه شيئا؛ فالشيء لا يمكن أن يكون إلّا مخلوقًا، ولأنّه المخلوق فلا يمكن أن يكون خالقًا؛ فالخالق (لا يكون شيئًا، ولا يكون لا شيئًا، ولا يكون شيئًا آخر). بل هو الخالق، الذي يَخلق ولا يُخلق.

---

[69] الأنعام: 80.

وعليه فإنَّ الأشياء المخلوقة لابدّ وأن تتولّد من بعضها بعضًا، وتتناسل من بعضها بعضًا بقوّة خارجة عنها؛ انطلاقًا من أنَّ (المخلوق لا يمكن أن يخلق نفسه) ومن ثم؛ فإنَّ تتبّع استمداد الشيء من الشيء المستمدّ منه، أو المخلوق من المخلوق منه يعد الطريق العلمي الممكّن من معرفة الخالق عن بيّنة وعلم تامّ، وهو الممكن من توليد الشيء من الشيء، فَلِمَ لا ننظر ونستطلع ونستقرأ ونتطلّع ثمّ نعمل؟

لقد بيّن الله لنا الشيء خلقا، ثمّ نشوءا (خلق من خلق) أي: خلق الشيء من الشيء؛ وذلك ليبيّن لنا آياته إعجازا، ثمّ ليفسح أمامنا إمكانيَّة توليد الشيء من الشيء أملا؛ فعمل أصحاب العقول ما عملوا توليدًا (تكاثرًا) دون أن يخلقوا شيئًا؛ لأنّ الخلق استحالة بالنسبة إلينا؛ لأنّه فعل الخالق {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}[70]، أمّا توليد الشيء من الشيء فهو الممكن، فتولّد الفكرة من الفكرة أملًا يصنع مستقبلًا قبل أن يأتي إلينا.

ولأنَّ الخالق جعل الجنّة مأمولة للمؤمنين، فكان عليهم العمل من أجل بلوغها؛ مصداقا لقوله تعالى: {أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ مُتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِن مَّعِينٍ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِمّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[71]، أي: لا جنّة بلا عمل، وهذا يعني: لا عمل بلا أمل؛ فمن كان له أملٌ عمل عليه،

---

[70] يس: 82.

[71] الواقعة: 11 ـ 24.

ومن لم يولّد أملًا في نفسه وعقله فلا مأمول له؛ ممّا يجعل وجوده عبئا على نفسه وعلى غيره.

فالله تعالى جعل لنا مأمولا عظيما (الجنة)، ويودّ أن تكون لنا فيه مكانة، فقال: {وَقُلِ اعملوا}[72]، أي: اعملوا حتى تولّد لكم آمال تمكّنكم من بلوغ الجنة والفوز بها؛ فهو كمن يقول: إنّها تنتظركم فلا تتأخروا عنها؛ فاعملوا كلّ ما من شأنه أن يمكّنكم من الرّشد والغنى والمتعة والرفاهية والسّلام والأمن، فهذه إن كانت في مرضاة الله تقرّبكم من أبواب الجنة، أي: وكأنّه يقول: تجنّبوا ما يؤدّي بكم إلى الألم والفقر؛ فالألم لا مكان له في الجنة، والفقر لا مكان له في الجنّة، ومن يعيشهما إرادة فهو كمن يتمنّع عن الاقتراب من أبواب الجنّة؛ أي: لِمَ لا نكون أغنياء؟ ولماذا البعض غني والبعض فقير؟

أقول:

العمل وحده هو الفارق.

ولكن أيّ عمل؟

العمل المرضي لله تعالى، وهو المرضي للنفس والآخر في وقت واحد؛ ولهذا العمل غير المرضي قد يشبع حاجة، ولكنّه لا يمكّن من نيل المأمول؛ فهو قد يجعلك متباهيا ومتكبّرا ومفسدا وهذه الصفات لا تؤدّي بأصحابها إلى الفوز بالمأمول.

ولأنّ الله يريدنا أغنياء بنعيمه في الدارين جعل لنا الخيرات في الدارين مع الفارق في المقارنة، وللفوز بالعيش النعيم قال: (اعملوا) وبعث رسله يحثون على العمل؛

---

[72] التوبة: 105.

مصداقا لقوله تعالى: {وَيَا قَوْمِ اعملوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ}[73]، أي: اعملوا ما استطعتم حتى تبلغوا الغنى رشدا (غنى النفس والعقل والقلب والمال) بمعنى: اعملوا الخيرات الحسان بلا تردّد، وولّدوا ممّا تعملون آمالا تطوى بها المسافة بينكم وبين المأمول العظيم الذي ينتظركم، أي: يا فقراء النفس ولّدوا الغنى في نفوسكم كلمة طيبة، وولّدوا الغنى في عقولكم فكرة منتجة، وولّدوا الغنى في قلوبكم محبّة لله وعبيده، وولّدوا الغناء في أعمالكم وجهودكم تحدّ للفقر، ولا استغراب؛ فكل شيء ممكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع؛ فلا تتأخروا إن أردتم بلوغ الجنّة.

وعليكم جميعًا أن تفكّروا؛ حتى تستطيعوا توليد الفكرة من الفكرة، وتوليد الأمل من الأمل، وعليكم بإدارة الزّمن، وعليكم بامتلاك الإرادة التي لا تكون إلّا بقرار منكم؛ فاتخذوه قرارا، وفي كلّ قرار عليكم بتقوى الله. فإن فعلتم ذلك لا شكّ أن الجنة ستقترب منكم أكثر ممّا تقتربون إليها.

ومع ذلك فكّروا؛ فالتفكير المتّزن يخرج من التأزمات، ويخلّص من الآلام والمواجع، ومنه تولد الفكرة فكرة أعظم؛ فهي وإن كانت فكرة مجرّدة لكنّها قد تتولّد من الشيء المشاهد أو الملاحظ، كما تتولّد وتستمدّ القوانين من المعطيات الكونية والطّبيعية، ولأنّ الفكرة مولود العقل؛ فهي متى ما وُلدت فيه، ولّدت منه رؤية لشيء قابل للتحقّق بين أيدي النّاس، وهي لا تكون كذلك إلّا بتلاقح الآراء (سالبها وموجبها)، وكلّما كثرت المستفزّات الخَلقيّة والخُلقيّة أثارت العقل انتباها لما يجب؛ فتدفعه حيويّة الحيرة تجاه التخلّص من العَتَمة التي تَحول بين المحيّر والمأمول.

---

[73] هود: 93.

فالفكرة لا تولد في الخارج، بل الخارج يستفّز العقل ويُلفته إلى ما يُمكِن أن يُستكشف؛ فيبدأ العقل إعماله تجاه المستفزّ والحيرة تلازمه حتى يبلغه، وحينها لا تجد الحيرة مكانا لها عند المستكشف معرفة، أي: لا يمكن أن تبقى الحيرة مع التجلّي المعرفي، بل تبقى مع بقاء اللبس والغموض، وفي المقابل تزول بزوالهما.

والفكرة تعدُّ صوغا عقليّا لمولودٍ لم يولد بعد؛ وهو بعد الولادة لن يكون فكرة، بل شيئا غيرها، ولكنّه المؤسّس عليها؛ فلو لم تكن ما كان؛ ولهذا فالفكرة هي استنباط الشيء من الشيء، بعد تهيّئه على الشّكل أو الصّورة أو الرّسالة والموضوع، ممّا يجعل المستنبط في صورة موضوع عام، حيث لا تفصيل؛ فالتفصيل لا يكون إلّا للموضوع الذي تمدّدت الفكرة فيه بداية ونهاية، والفكرة هي الفكرة، والموضوع ارتقاء لا يكون إلّا المفسّر للفكرة إيضاحًا.

فبعد أن تطوّر الإنسان من حياة الفطرة والتقليد إلى حياة الإنباء والفكرة، أصبح يُبدع استكشافا، وليس خَلقا؛ ذلك لأنّ المخلوق لا يَخلق، ولكنّه في دائرة الممكن يكتشف المخلوقات، ثمّ يكتشف منها أسرارا كانت مجهولة؛ فيكتشفها بحثًا، وتأملًا، واستنباطًا، واستقراءً، ثمّ يوظّفها أملًا بما يعود عليه بالمنفعة، وهكذا هي الحياة والإنسان فيها يتطوّر بالفكرة، ومع ذلك لم يكن التفكير كلّه مؤسّسا على استنباط الفكرة ارتقاء، بل هناك من الفكرة ما يؤدّي إلى السُّفلية والانحدار.

ومع أنَّ الفكرة تولد في العقل البشري بداية بمستفزّات خارجية، فإنّها بعد أن تولد منه إنتاجًا تصبح وفقا للقدرة قابلة للانتقال من عقلٍ إلى عقلٍ مع وافر التأثير، سواء أكان تأثيرًا موجبًا، أم سالبًا، وعندما تكون الفكرة بنائية، تدفع المتلقِّين لها إلى الارتقاء، ولكن إن كانت هدّامة؛ فستدفع بمتلقيها إلى ارتكاب الأعمال الدُّونيَّة، ومع

ذلك؛ فالعيب لا يلاحق الفكرة المجرّدة، بل العيب يلاحق من كان من ورائها (من أوجدها)؛ الذي فكّر فيما يضرّ في الوقت الذي ينبغي أن يفكّر فيه فيما يفيد وينفع، وهنا تكمن العلّة، أي: تكمن العلّة في أصحاب الفكرة الهدّامة، سواء الذين أنتجوها، أم أولئك الذين سوّقوا لها ووظّفوها.

وعليه:

ينبغي ألّا ننظر للمستقبل وكأنّه الزّمن المجرّد، بل ينبغي أن ننظر إليه مأمولا فيه الخلاص من كلّ همٍّ وغمٍّ، ومن كلّ حاجة وفاقة، ومن كلّ مرض وداء، ومن كلّ ظلم وعدوان، ومن كلّ ضعف ووهن، أي: فإن نظرنا إليه مجرّد زمن سنكون في خانة الكسالى المنتظرين، وإن نظرنا إليه مأمولا فليس لنا إلّا العمل من أجل بلوغه ونيله أو الفوز به.

ولسائل أن يسأل:

ممّا يتولّد الأمل؟

. من التذكّر الذي يلفت العقل إلى قراءة التاريخ وأخذ العبر والمواعظ منه.

. التأمّل في المشاهد، حتى معرفة المجرّد الذي من ورائه.

. التدبّر الذي لا يتيسّر إلّا بعد استقراء واستطلاع للواقع كما هو بهدف تغييره إلى ما ينبغي أن يكون عليه.

. التفكير فيما يجب بلا عواطف مع القبول بدفع الثمن من أجل الأفضل المأمول.

وعليه: لم يكن الأمل استقراء المستقبل، بل الأمل: العمل من أجل بلوغ المستقبل، أي: إنّ أصحاب الآمال العريضة لا ينظرون للمستقبل زمنا مجرّدا، بل ينظرونه الحياة المأمولة، التي فيها التيسير مخلّصٌ من كلّ تعسير؛ ولهذا فهم يسابقون الزّمن عملًا منتجا ومبدعا، ومن ثمّ فالآملون ليس لهم وقت للانتظار، وهذا الأمر أخرجهم من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين، ومن خانة الضعفاء إلى خانة الأقوياء، ومن خانة الفقراء إلى خانة الأغنياء، ومن خانة المستسلمين إلى خانة المتحدّين.

فالأمل كونه من إنتاج العقل، لا يستمدّ إلّا من واقع في حاجة لأن يُطوّر أو يغيّر؛ لأنّ معظم الآمال هي نتاج استشعار معضلة تستوجب حلًّا، ومتى ما بلغ الإنسان حلّا اكتشف معضلة أخرى تلفت عقله وتستثيره تفكيرا بغاية بلوغ المأمول حلّا؛ فيفكّر تدبّرا حتى يقتنص لها حلٌّ من خلال بحث يتّضح فيه أثر المتغيّرات المستقلّة والمتداخلة في كلّ معضلة، وكلّما ازداد عدد المشاكل والمعضلات الحياتية يفترض أن تتولّد آمال منقذة.

ولأنَّ الإنسان في دائرة الممكن خُلق مخيّرٌ؛ فينبغي أنْ يفكّر فيما يشاء كيفما يشاء والأمل لا يفارقه، فيقبل ويرفض، ويخطئ ويصيب؛ وبإمكانه أن يتطوّر ارتقاء، أو أن يتخلّف وينحدر دونية. ولأنّه مخيّر؛ فله من المشيئة في دائرة الممكن ما له، يأمل أو لا يأمل، يؤمن ويكفر أو يشرك كما يشاء؛ ذلك لأنَّ كلّ شيء في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع هو بين يديه إرادة.

نيل المأمولُ يمكّن من الرّفعة وبلوغ القمّة:

يعدُّ تبوء الرِّفعة والقمَّة تبوء مكانة، وقد تكون المكانة إيمانًا رفيعًا، وقد يكون كفرًا وشركًا؛ ولهذا وراء كل أملٍ نيَّةٍ (مقصد) وهو الذي يحدِّدُ جوهر الأمل، ونيَّة الآمل، ونوع المأمول وشكله.

ولأنَّنا افترضنا في كلٍّ من الأمل والمأمول خيرًا، وفقًا لقاعدة التسيير الإلهي، والتخيير طاعة لما يجب؛ فإنَّنا عَدَدنا الأخلاق قمَّة الآمل.

والأخلاق قمَّة هي نتاج القيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، التي تستمدّ من الأديان والأعراف ارتقاءً، بها يرتقي الإنسان قولًا وفعلًا وعملًا ومعرفةً وسلوكًا من أجل علاقات اجتماعيَّة وإنسانيَّة مؤسّسة على نيل التقدير والاعتبار.

فالإنسان أساس خَلقه الارتقاء (في أحسن تقويم) وأمله الارتقاء خُلُقا إلى ما يجب، ومع أنَّ الأخلاق بيد النّاس، فإنَّ بعضهم انحدارًا يخسرها بلا ثمن.

ولذلك؛ فالإنسان الأوّل قد خُلق من تراب الجنّة، وظل على خَلقه سلالة بشريَّة تمتدّ بين طينٍ لازب وماء دافق، ولا انحدار عن الخَلق المقوّم ولا تطوّر من بعده؛ فالإنسان هو الإنسان، ولكن الانحدار والتطوّر في دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع؛ فآدم عليه السّلام وزوجه خُلقا في الجنّة من تراب الجنّة، ومع ذلك تعرّضا لإغواءٍ جعلهما على حالة من الانحدار عن الفضائل التي أمر بها الخالق تعالى؛ حيث لم يلتزما بالأمر النّاهي عن الأكل من تلك الشجرة، {فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ}[74].

---

[74] البقرة: 36.

إذن؛ فالبقاء في الجنّة بقاء فضائل خيّرة، فمن لا يكون عليها لا يكون فيها، فحتى آدم عليه الصّلاة والسّلام الذي خُلق في الجنّة خَلقًا، أُهبط به على الأرض الهابطة إلى الحياة الدّنيا؛ وذلك بأسباب معصيته، وميله لوسوسة من أغواه شهوة.

ولأنَّ الأخلاق يتمّ تشرّبها فضائل خيّرة؛ فبعد أن تلقّى آدم كلمات من ربّه ترشد إلى التي هي أقوم تاب الله عليه: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ}[75]، ومع ذلك صدر الحكم عليه والأرض ومن عليها من المخالفين أن يهبطوا من علوٍّ وارتقاء إلى سُفليّة ودونية: {قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا}[76].

ولأنَّ الهبوط كان نتاج الانفتاق العظيم؛ فهو خروج من الجنّة، حيث ظلّت الجنّة في العلو رُقيًّا، وظلّ آدم ومن معه من المخالفين والعصاة (الإنس والجن) يحيون الدّنيا على الأرض الدّنيا، وفي المقابل بقي الملائكة الطّائعون في علوّ الجنّة ارتقاء، ولا يتنزّلون إلى الأرض الدّنيا إلّا تنزيلا لأداء مهمّة تربط أمرا بين السّماء والأرض، نحن نجهله: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذن رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}[77].

ولأنّها الأرض الدّنيا، وحياة المخالفين والمختلفين عليها مملوءة وسوسة وإغواء؛ فلا إمكانيَّة لأن تكون فيها الحياة آمنة مستقرّة لو لم تتنزّل الرّسالات والأنباء الواعظة والنّاهية والآمرة والمحذّرة والمنذرة والمبشّرة بما هو أمل يشبع حاجة ويرضي رغبة؛ وذلك

---

[75] البقرة: 37.

[76] البقرة: 38.

[77] القدر: 3 ـ 5.

من أجل علاقات إنسانيَّة تنظّم أساليب الحياة ارتقاء وتلفت المختلفين إلى ما يؤدّي إلى الاتعاظ، ويمكّنهم من إحداث النُّقلة وبلوغ القمّة المأمولة.

وعليه:

الأمل ليس غاية في ذاته، بل الغاية من ورائه بلوغ المأمول قمَّة ثم نيله نُقلة، والآمال هي المرجوة بلوغًا ثم نيلًا، سواء أكانت بحثًا علميًّا أم عملًا أم أيّ مقصد من المقاصد المعلومة؛ ولهذا تحدد لها الأهداف؛ لتكون مرشدة لمراميها.

فالآمال تحدّد لها الأهداف وفق الإمكانات المتاحة من قبل الذين يأملون إنجاز ما يمكن إنجازه علمًا أو معرفة أو بناء وإعمارًا وصناعة مستقبل تحدث النُّقلة أخلاقًا، وهي لا تكون محدّدة إلّا بعد وضوح رؤية تجاه ما يجب الإقدام عليه، ومن ثمّ فالصّراع بين بني آدم اختلافًا وخلافًا لن ينتهي بين البناة أملًا، والهادمين له انحدارًا ما لم يضع الجميع نصب أعينهم أهدافًا مشتركة (قابلة للإنجاز)، من ورائها أغراض قابلة للتحقّق، وغايات يجب أن تُبلغ ارتقاءً، وآمال رفيعة يتم نيلها.

فالاختلاف الذي خُلقنا عليه وسنظل عليه مختلفين، هو: اختلاف التنوّع المشبع للحاجات المتطوّرة عن رغبة وإرادة؛ من أجل إحداث النُّقلة أخلاقًا، ولكن هذا الإشباع لا ينبغي له أن يكون على حساب ما يشبع حاجات الآخرين؛ ولذلك يجب أن تحدّد الأهداف والأغراض والغايات بعيدًا عن كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى الخلاف الذي فيه الاقتتال والفتنة، أي: ينبغي للأهداف أن تحدّد وفقًا لأملٍ مشترك يجمع شمل المتفرّقين خِصامًا، ويحلّ تأزّماتهم، ويشبع حاجاتهم المتطوّرة عدلًا وارتقاءً.

ومن أجل الارتقاء قمّة، ينبغي الابتعاد عمّا يؤدّي إلى الاقتتال والفتن؛ فالاقتتال والفتن ضياع فرصة حيث لا أمل، والزَّمن لا يعطي الفرصة مرّتين؛ فيجب

عدم إضاعة الفرص كلّما سنحت الظّروف ارتقاءً، ومن يضيعها سيجد نفسه على غفلة من أمره، وحينها لن ينفعه النّدم؛ فالنّدم عندما تضيع الفرص قد يؤدّي بأصحابه إلى الهاوية، ولكن إن كانت الفرص لا زالت سانحة، فالأمل الرّفيع يؤدّي إلى تصحيح المواقف الخاطئة بمواقف صائبة، أي: متى ما ضعف الإنسان انحدر غفلة، ومتى ما قوي ارتقاءً تذكّر؛ فاتّعظ واعتبر، ومتى ما تدبّر، عمل وأنتج، ومتى ما فكّر، حدّد أهدافا من ورائها أغراضٌ، والغاية من ورائها القمّة مأمولة[78].

[78] عقيل حسين عقيل، نيل المأمول قمّة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2020م، ص 72 – 106.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدكتور عقيل حسين: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (154) مؤلّفا منها: خمس موسوعات.

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركية.

المؤلّفات

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3. فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 . البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 . التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 ـ إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

31 ـ إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

32 ـ شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 ـ من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 ـ الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 ـ تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 ـ مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 ـ آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 ـ إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 ـ نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 ـ

90 ـ هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 ـ صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101. يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104. إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105. اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106. داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108. زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109. يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 . الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 . الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 . مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 . تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 . غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 - مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانية، 2020م.

153 –كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

155 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

156 – وسائل التأهُّب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

157 – طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (157) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 ـ طرق البحث الاجتماعي.

3 ـ الفكر والسياسة.

4 ـ الإسلاميات.

5 ـ الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: Dr-Aqeel